الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

Vol. 5. Issue 8. June 1998 — المجلد الخامس - العدد الثامن حزيران / يونيو ١٩٩٨

بروز عبد العزيز بن فهد يوازن تحالفات الأمير عبد الله (ص: ١٤-١٥)

تقوده روسيا وتدعمه اليابان وتنضم اليه الصين وتستفيد منه الهند ومحوره العراق

مصير السعودية والكويت متعلق بمستقبل «التحالف اليوراسيوي»!

لندن - «الميزان»

في دراسة موسعة حصلت عليها «الميزان» حول دور «المثلث النفطي الآسيوي»، الذي يضم الخليج ومنطقة قزوين، في إطار «تحالف يوراسيوي» تقوده روسيا وشركاتها النفطية العملاقة، حيث القوى الآسيوية الكبرى، وتضم اليابان والصين والهند، تشكل السوق النفطية الأولى والاكبر للانتاج النفطي في المثلث المذكور، أن العراق سوف يكون المحور الأساسي في «التحالف اليوراسيوي».

وتتوقع الدراسة أن تحوض بغداد حرب أسعار مع بقية دول «أوبيك» إذا لزم الأمر، لدفع انتاجها الإضافي الى الأسواق، «ما لم تقبل المملكة السعودية على السلام معها». وفي هذه الحرب تتوقع الدراسة أن ينزل العراق نفطه الى الأسواق بسعر خمسة دولارات للبرميل فقط، «لأن العراق يفضل أن يبيع بهذا السعر على عدم البيع إطلاقاً»!

وتضيف الدراسة، أن أي سيناريو بعد رفع الحصار عن العراق لن يكون مريحاً للمملكة السعودية، وبالتالي للغرب، إذا لم تطرأ زيادات ملحوظة على الطلب النفطي العالمي.

وتقول الدراسة إنه بعد تطبيع العلاقات بين الغرب وكل من العراق وإيران، «يضعف مبرر وجود القوات الأميركية في الخليج، مما يشكل ضاغطاً عربياً عاماً، ينسقه العراق، على الحكم السعودي لتخفيف روابطه مع الولايات المتحدة. ومن المحتمل أن تقبل السعودية على ذلك ارتباطها مع الولايات المتحدة، إذا شعرت أنها بذلك لا تترك فراغاً أمنياً خطيراً يستغله العراق».

وأضافت تقول: «غير أن التحول السعودي الكامل من دائرة النفوذ الأميركي، يتطلب قناعة سعودية بنشوء نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط مؤات لمثل هذه الاستقلالية. وفي هذه الحالة، قد تنشأ رغبة في التكامل الاقتصادي بين السعودية والعراق وإيران في نظام إقليمي جديد بقيادة روسيا والصين، تدعمه اليابان، وتستفيد منه الهند». أما بالنسبة الى الكويت، فتقول الدراسة: «إذا ما قررت السعودية المشاركة في منطقة أمنية جديدة مع العراق وإيران، فإنه لا خيار أمام الكويت سوى الانضمام اليها، أو تبقى معرضة للضم من العراق بشكل أو آخر».

وفي المقابل، يقدم العراق ضماناً لاحترام سيادة الكويت، «من غير اعتراض سعودي، مع التأكيد على أن استقلال الكويت، في هذه الحالة، ناتج عن حسن النية العراقية، وليس إرثاً استعمارياً كما هو الآن. وفي هذا الإطار، يتوجب على الكويت أن تلتزم باي اتفاق مشترك، أو تواجه عواقب وخيمة».

وأضافت تقول: «ومع أن هذا لا يشكل ضمانة كبيرة في عالم تتزايد نزعاته الإقليمية، فإنه ليس من السهل ضمان استقلال الكويت. لكن روسيا، مبدئياً، تشكل ضامناً إقليمياً فعالاً للاستقرار، لأنها أقرب الى المنطقة من أي قوة عالمية أخرى، بسبب جوارها للبحر الأسود وبحر قزوين». وستنشر «الميزان» النص الكامل لهذه الدراسة في «الميزان الجيوبوليتيكي» من عددها المقبل.

البئر «جيفيم-١» تبلغ غايتها هذا الشهر

إسرائيل تكثّف التنقيب النفطي في النقب!

واشنطن - «الميزان»:

تقترب شركات الحفر الإسرائيلية من استكمال البئر «جيفيم - ١» في صحراء النقب، على عمق ٤٥ ألف متر، حيث تتوقع الدراسات والمسوحات الزلزالية بلوغ تشكيلات نفطية مهمة. وقال جون سوانسون، الناطق الأميركي بلسان شركة «إسرامكو إنك»، إن المؤمل في التشكيل الجديد أن يكون كبيراً، لأن الشركة لا ترغب في تشكيل ينتج ٢٠٠ برميل في اليوم فقط. والمعروف أنه جرى حفر اختباري في المنطقة ذاتها قبل سنتين دون العثور على أي نفط.

ويقول المسؤولون في وزارة البنية التحتية (وزيرها اريئيل شارون) وفي شركات التنقيب الإسرائيلية، انهم مقتنعون بأن الحقل الجديد يضم كميات كبيرة من النفط براً وبحراً. لكن الحفر البحري أكبر كلفة بكثير من الحفر البري، فضلاً عن أن الجيش الإسرائيلي يضع مصاعب أمام عمليات الحفر البحري، وعدم توفر البيات الحفر البحري بسهولة، لانشغالها في مناطق أخرى من العالم. وقد قدرت كلفة الحفر البري للبئر «جيفيم - ١» مبلغ ٦ ملايين دولار. وتملك «إسرامكو» حصة عاملة نسبتها أكثر قليلاً من ١٪، وحصة في الريع قبل الدفع نسبتها ٥٪، وبعد الدفع بنسبة ١٣٪ على أول ١٠٠٪ من حصة الشراكة المحدودة في «إسرامكو - النقب ٢»، البالغة ٧٨٪، فيما تملك الباقي شركة النفط الإسرائيلية المحدودة (١٤٪)، وشراكة «دبليك» المحدودة (٣٪)، وشركة «نفتا إسرائيل» (٤٪). وكانت «الميزان» في السنة الماضية قد نشرت جانباً من دراسة جيوجولوجية اسرائيلية حول تشكيلات نفطية بالقرب من تل أبيب، أطلق عليها اسم «صدع الجليل»، اعتبرته الدراسة المذكورة امتداداً للتشكيل السوري المعروف باسم «صدع بالميرا».

الإنتخابات البلدية تخرج الهراوي من «الترويكا»

جاءت الانتخابات البلدية في لبنان تتويجاً موفقاً لعهد الرئيس الياس الهراوي في فترة التمديد التي تنتهي في الخريف المقبل وقد عبرت تلك الانتخابات عن تعلق اللبنانيين بالنظام الديموقراطي، وعن رغبتهم في إرساء هذا النظام على أسس جديدة توطد الحكم الدستوري، وتتجاوز الأطر الطائفية الضيقة، التي كانت من أسباب التوتر الدائم في النظام اللبناني.

وبذلك، يكون الرئيس الهراوي قد ختم رئاسته بمحطة كبيرة باتجاه لبنان المستقبل، أو اقام لنفسه منصة إنطلاق كفيلة بتمديد ولايته مرة ثانية، إذا أراد او إذا سمحت الظروف!

(راجع التحليل السياسي على الصفحة ٣)

ثقافة «الإحباط» وثقافة «المحرومين»

بصرف النظر عن تأكيد الحالة الديموقراطية في لبنان، من خلال الانتخابات المحلية التي تجري لأول مرة منذ ٣٥ سنة، فإن أبرز ملامح هذه الانتخابات كونها شكلت حالة علاجية لأعراض بعض الأمراض التي نشأت قبل الحرب اللبنانية وخلالها وبعدها. ولعل أقدح تلك الأمراض السياسية والاجتماعية التي شغلت الحياة اللبنانية فترة طويلة، «ثقافة الإحباط» التي سادت في المجتمع المسيحي، خصوصاً بعد الحرب الأهلية المسيحية، وهي الحرب الأهلية الحقيقية التي شهدها لبنان في العقدين الماضيين، و«ثقافة المحرومين» التي شاعت بين الشيعة منذ ايام الإمام موسى الصدر في اعتصامه الشهير، وفي شعاره الأشهر «السلاح زينة الرجال».

ذلك أن شفاء الموارنة بشكل خاص من مرض الإحباط الوهمي، وشفاء الشيعة، بفضل «حزب الله» في الدرجة الأولى، من المناحة العاشورائية الدائمة باسم «المحرومين»، من شأنه في المدى المنظور أن يضع لبنان في مدار ديموقراطي جديد أكثر واقعية وعلمانية مما يظن كثيرون من اللبنانيين، وأكثر انسجاماً مع نفسه ومع بقية العالم.

وللإنصاف، يجب القول ان الرئيس الياس الهراوي، رئيس الجمهورية، على الرغم من المآخذ الكثيرة على عهده المديد، هو الذي كان له الإسهام الأول في خلق هذا المناخ الشافي (راجع التحليل السياسي على الصفحة ٣). وربما كان ذلك لأنه بقاعي. بالنظر الى أن الجبلة البقاعية تمثل أصدق تمثيل الحالة الفسيفسائية اللبنانية غير القابلة للانكسار والتفتت. نقول ذلك، وقد كنا في «الميزان» من أشد الناقدين للظواهر التي نشأت في عهده، ومنها «المحاصصة» الخلاثية التي أسميت بحكم «الترويكا». وما في ذلك من انتقاص من رئاسة الجمهورية، ومنها بشكل خاص، العبث الدستوري الذي سمح له بتمديد فترة ولايته ثلاث سنوات تنتهي في الخريف المقبل.

ولا يخفف من انتقادنا للعبث الدستوري، كون فترة التمديد المذكورة مكنت الرئيس الهراوي من تحقيق اهم الإنجازات في عهده، وفي مقدمها الانتخابات النيابية والبلدية.

ويمكن القول بشيء من الثقة، انه بعد هذه الإنجازات الملحوظة، واهمها شفاء الموارنة من ثقافة الإحباط، وشفاء الشيعة من ثقافة المحرومين، باتت الأرض ممهدة لعهد جديد في لبنان، سواء بالرئيس الهراوي أو بغيره، يقوم على أسس وطنية فوق المصالح الطائفية، وعلى أسس العدالة الاجتماعية فوق نوازع الجشع والاحتكار والاستئثار.

ومن المؤسف، انه في الوقت الذي كان فيه لبنان يتعافى من تلك الحالات المرضية، جاءت الحقبة الحريرية لتشكل حالة مرضية جديدة غير مألوفة حتى في أشد حالات الانحطاط اللبناني. ومما يزيد من مرضية هذه الحالة، انها اكتسبت جانباً أساسياً من شرعيتها باسم «إعادة الإعمار»، وبالتالي الخروج من مناخ الحرب، فأعطت الإعمار مفهوماً مادياً قبيحاً أسس لثقافة الجشع والتسلط على نحو لم يعد معه بد من فتح ملفات تلك الحقبة في تحقيقات قضائية موسعة، على غرار ما يجري في الدول الديموقراطية، لكي يبقى لبنان جديداً ومتجدداً كدولة دستورية متكاملة.

وقد يكون عهد الياس الهراوي هو أول عهد في لبنان ينتهي بأفضل مما بدأ، مما ينبيء بدوره أن الحياة السياسية اللبنانية، لأول مرة تفكر الى الأمام ولا تتطلع الى الوراء. وهذه الصورة المستقبلية الإيجابية تتعدى مفهوم الإعمار المادي كركيزة للمستقبل، مما يظهر الطبيعة المتخلفة لمشروع الحريري، بحيث يقتضي الأمر، لاكتمال الصورة اللبنانية الجديدة، شفاء الساسة اللبنانيين من الثقافة الحريرية، كما شفي الموارنة من ثقافة الإحباط وكما شفي الشيعة من ثقافة المحرومين!

«الميزان»

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2.5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya: LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts350. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

الوضع المالي اللبناني مازال محيّراً للمراقبين

«البنك الدولي» يمهل الحريري و«صندوق النقد» يحذّره!

لا تختلف سياسة المؤسسات الدولية، وعلى راسها «البنك» و«صندوق النقد» الدوليان، تجاه لبنان عما عليه تجاه بقية البلدان النامية التي اشتهرت بالهدر والفساد، وتجنب الخيارات الصعبة.

لكن هذه المؤسسات تتعامل مع لبنان بطريقة اقل تشدداً واكثر تفهماً، مع علمها بأن السياسات الاقتصادية والمالية الراهنة في لبنان تحمل في طياتها مخاطر للمستقبل ليست هينة.

ويحاول رئيس «البنك الدولي» جيمس وولفنسون ان يتعامل برفق مع رفيق الحريري لانه يعتقد بأن لبنان قادر على اجتياز مكامن الخطر اذا ما توفرت الظروف الاقليمية المناسبة.

ومع ذلك، اثر الصمت عندما وصل الى بيروت اخيراً اتياً من دمشق واستضافه رئيس الحكومة على العشاء في منزله.

وقد جاء وولفنسون الى بيروت مرتدياً سترة رياضية عادية، كعنوان لرفع الكلفة، هي اشبه بالسترة المشهورة التي كان يرتديها زعيم «حزب العمال» البريطاني مايكل فوت، واطلقت عليها الصحافة في حينه «سترة الحمار».

وان يلوذ وولفنسون بالصمت ليس مثار عجب لانه في الوقت الذي وصل فيه الى بيروت كانت أرقام العجز في مالية الدولة اللبنانية لشهر نيسان/ أبريل الماضي، اكبر بكثير من التصورات، اذ بلغت عائدات خزينة الدولة حوالى ٢٥٥ مليون دولار، بينما بلغت النفقات بحدود ٥٢٠ مليون دولار نصفها تماماً ذهب لخدمة الدين العام.

وكانت خدمة الدين قد بلغت للاشهر الاولى من السنة ٦٩٧ مليون دولار من اصل عائدات تلقتها الخزينة ومقدارها في الفترة ذاتها ٩٢٩ مليون دولار، اي انه لم يبق من تلك العائدات للحكومة لبقية انفاقها سوى ٢٣٢ مليون دولار، بينما بلغ انفاقها خلال تلك الفترة ملياراً ونصف المليار من الدولارات.

وهذه الارقام لا تشكل خبراً مفرحاً للبنك الدولي، الذي سبق له ان اقرض الحكومة حتى الآن مبالغ مجموعها ٦٦٣ مليون دولار، ولا سيما ان «البنك الدولي» مازال يدرس برنامجاً لتقديم ضمانات لقروض جديدة بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار من أجل التعليم والتنمية.

تحذير «صندوق النقد الدولي»

اما «صندوق النقد الدولي» من جهة ثانية، فانه غير راض عن سياسة حكومة الحريري الضريبية، وقد اعلن مستشار مصري الأصل في الصندوق، هو عبد المنعم عبد الرحمن، في بيروت اخيراً ان الضرائب الحالية في لبنان غير كافية لتصحيح الخلل في الميزانية، حتى لو طبقت الحكومة الزيادة في الرسوم الجمركية على الواردات بنسبة ٢٪.

ومن هذه الناحية تواجه الحكومة اللبنانية مشكلة حقيقية مع «منظمة التجارة العالمية»، التي تدعو، كما تبين من مؤتمرها الثالث في جنيف، (راجع «الميزان الدولي» على الصفحة ١٠)، الى خفض الرسوم الجمركية وازالة الحواجز امام التجارة العالمية. وهذا الاتجاه متعذر بصورة خاصة في لبنان نظراً الى اعتماد الخزينة اعتماداً كبيراً على العائدات الجمركية.

وانتقد خبير «صندوق النقد الدولي» المذكور، صرف نظر الحكومة عن الضريبة التي كانت قد اعلنت عنها، بعد اتفاق التروييكا الحاكمة على تحويل الدين الداخلي الى دين خارجي في وقت سابق، قائلاً، ان البديل الوحيد عن هذه الضريبة، هو ضريبة القيمة المضافة، التي تقع على عاتق المستهلكين. وكانت الضريبة المقترحة قبل معارضتها من قبل اكثرية مجلس الوزراء والتجار، تقضي بفرض ضريبة نسبتها ١٪ على العائدات الاجمالية للمبيع تقع على عاتق التجار.

وقال الخبير الدولي ايضاً، ان النسبة البديلة، بشكل ضريبة القيمة المضافة، يجب ان لا تقل عن ٥ او ٦٪ وهو امر لا يتحمله المواطنون المستهلكون في الظروف الراهنة.

وكان فؤاد السنيورة وزير الدولة للشؤون المالية قد أعلن في وقت سابق ان الحكومة لا تفكر في ضريبة القيمة المضافة لانها لا تملك الأجهزة الإدارية المتمرسة لمراقبتها وتحصيلها، في وقت تحاول التخفيف من الأعباء الإدارية في وزارات وأجهزة الدولة.

ووضع عبد المنعم عبد الرحمن قياساً عاماً لنسبة الضرائب الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي مشيراً الى ان هذه النسبة يجب الا تقل عن ٢٥٪ من الناتج المحلي، بينما هي في لبنان لا تشكل حالياً اكثر من ١٥٪.

وربما كانت هذه النسبة مقبولة في الوضع اللبناني، لو ان عجز الحكومة يدخل في الاطار المتعارف عليه عالمياً، وهو ان يبقى العجز اقل من ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي، حيث حدده الاتحاد الاوروبي، بنسبة ٣٪ فقط كشرط لتلبية شروط الدخول في الوحدة النقدية الاوروبية.

اما لبنان في رأي الخبير الدولي، فهو الدولة الوحيدة في العالم التي تبلغ نسبة دينها العام اكثر من ١٠٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي. ومع ان الخبير الدولي ايضاً ابدى تفهماً للضرورات الاعمارية التي املت على حكومة الحريري هذا الخيار، فانه شدد على ان الحكومة لا تستطيع ان تكمل مسيرتها في هذا الطريق ما لم تراجع سياستها الضريبية مراجعة جذرية، وهذا ليس خبراً مفرحاً للبنانيين الذين لم يعتادوا قط على دفع الضرائب المباشرة، فضلاً عن ان سياسة الحكومة المعلنة، كما اشارت «الميزان» في تحليل لها في العدد الماضي، تقوم على تحديد سقف منخفض لضرائب الدخل وضرائب أرباح الشركات لا يتجاوز ١٠٪.

الفائدة على الدولار

وفي محاولة للتخفيف من الدولرة وتشجيع المصارف على زيادة الإقراض والتعامل بالليرة اللبنانية، دعت «جمعية المصارف اللبنانية» البنوك التجارية في البلاد لتخفيض سعر الفائدة الذي تقدمه على ودائع عملائها بالدولار بنسبة ١٪.

لكن يبدو ان هنالك سبباً آخر وراء هذه الخطوة مرده الى اقدام البنوك الكبيرة على إعطاء عملائها فائدة أعلى على الودائع بالدولار مما يشكل منافسة غير متكافئة بين المصارف اللبنانية، فالحق ذلك ضرراً بالبنوك الصغرى. كذلك طُلب من المصارف ان تتوقف عن دفع الفوائد على الودائع الدولارية مرة في الشهر وان تدفع هذه الفوائد مرتين في السنة.

واوصت جمعية المصارف برفع سقف لمعدلات الفائدة على الودائع الكبيرة المودعة لأجل قصير لا يتعدى الستة اشهر هو ٧٪، اما الودائع القصيرة الاجل لاقل من ستة اشهر فيجب ان تكون الفوائد عليها مماثلة للاسعار السائدة في الأسواق العالمية.

شيكات بلا رصيد

ومن المؤشرات الملفتة على الضائقة المالية في لبنان، تزايد الشيكات المعطاة بلاد رصيد من قبل المواطنين والتجار، بحيث ان «البنك المركزي» حذر المواطنين من اعطاء او تلقي شيكات مصرفية بتواريخ آجلة. وأعلن النائب الثاني لحاكم مصرف لبنان، فهيم معضاد، ان الملاحقة القضائية تنتظر مصدري هذه الشيكات ومتلقيها على حد سواء. ويبدو من الملاحظات الأولية حول هذه الظاهرة، ان اكثر الذين يعانون منها هم صغار التجار والشركات الصغيرة التي لا تستطيع الاستمرار في اعمالها من غير تسهيلات في الدفع لعملائها.

وتشير أحصائيات البنك المركزي لسنة ١٩٩٧ ان عدد الشيكات المرتجعة بلا رصيد في السنة الماضية، بلغ ٨٨ الف شيك بقيمة تزيد على ١٦٠ مليون دولار، اي ما نسبته ٤٪ من مجموع الشيكات المصدرة. لكن الاعتقاد السائد هو ان العدد اكبر من ذلك بكثير، لان كثيرين من متلقي الشيكات الآجلة المرتجعة بلا رصيد لا يعلنون عنها، سواء بسبب كلفة الملاحقة او بسبب الرغبة في المحافظة على زبائنهم وتفهم ظروفهم، أو بسبب الوساطات وإعادة الجدولة.

في حين يواجه محمد الحوت مشكلة تعويمها والحد من خسائرها

«ميدل إيست» تعتمد «إيركندا» ... و«إيركندا» تعتمد تل أبيب!

كانت «شركة طيران الشرق الاوسط» قد بدأت معالجة مشكلتها المالية المزمنة التي تفاقمت خلال الحرب بالتخلص من الموظفين الذين كانت تعتقدهم في محطاتها في الخارج، واوكلت تلك المهمة الى «الخطوط الجوية الكندية» (إير كندا)، لكن الشركة الكندية اعلنت في منتصف الشهر الماضي، بمناسبة الذكرى الخمسين لقيام دولة اسرائيل، ان تل ابيب سوف تصبح المحطة الجوية الرئيسية للشرق الاوسط على الرغم من التباطؤ الراهن في عملية السلام.

وقال نائب الرئيس التنفيذي للشركة جان - جاك بورجو، اثناء زيارته الاخيرة الى اسرائيل لتدشين خط من رحلتين اسبوعياً بين مونتريال وتل ابيب، ان تطوير مطار تل ابيب ليكون المحطة الرئيسية في الشرق الاوسط، يتماشى مع سياسة «الخطوط الجوية الكندية» بتوجيه الرحلات الجوية الى المراكز الإقليمية بالتعاون مع شركات أخرى، بحيث يتمكن الركاب من تغيير وجهة رحلاتهم من هناك. وبذلك اصبحت ترتيبات الطيران بين مونتريال وتل ابيب تتضمن سبع رحلات اسبوعية للخطوط الجوية الى اسرائيل.

وقال بورجو، «ان دخول «ايركندا» الى هذا السوق، الذي كان حكراً على شركة «العال» الاسرائيلية وحدها، قد أفاد الشركتين معاً على حساب بعض الشركات الاوروبية، وأدى الى زيادة عدد الركاب الى المنطقة».

اما في بيروت وبعد إناطة الـ «ميدل ايست» تمثيلها في الخارج بالخطوط الجوية الكندية، فان رئيس مجلس الادارة الجديد محمد الحوت، يواجه مشكلة مستعصية تتمثل في أن الشركة التي ورثها تعاني من خسائر مزمنة، فتقلص اسطولها وبقيت اعبازها جسيمة. وقد اتخذ الحوت منذ توليه هذه المهمة في الاشهر القليلة الماضية بعض القرارات التي تحد من خسائر الشركة لكنها تضعفها في الوقت ذاته. فقد الغى رحلات خاسرة الى سبع دول، وأحال على الاستيداع، طائرات تسع متقادمة من طراز «بوينغ ٧٠٧»، وهكذا بات الحوت الآن رئيساً على اسطول هزيل من الطائرات قوامه ٩ طائرات «ايرباص» واسطول كبير من الموظفين يزيد تعداده على ٤٠٠٠ موظف.

والواقع ان محمد الحوت لا يملك خيارات كثيرة، اذ كان عليه ان يتخلص من الطائرات القديمة على الرغم من ان الشركة قد تواجه مشكلات صعبة خلال الصيف المقبل بسبب ضآلة الاسطول.

وقد جاء الحوت الى «شركة طيران الشرق الأوسط» وامامه اربع معضلات كبرى:

١ ـ الخسائر المالية الضخمة المتراكمة.

٢ ـ سوء الادارة على نحو خطير.

٣ ـ الفضائح المالية التي ازكمت الانوف.

٤ ـ الزيادة الهائلة في اعداد الموظفين الذين لا لزوم لهم لاعتبارات طائفية وسياسية.

ولذلك، فان مجال حركته ضيق، ولا عجب انه قصر نشاطه على تكييف تسيير الرحلات والتخلص من الطائرات القديمة المجهدة. اما مشكلة الاعداد الكبيرة من الموظفين، فانه لا يستطيع معالجتها على الرغم من اعتراف الجميع بانها المشكلة الاساسية والحقيقية التي تنوء بها الشركة.

ومما يزيد المشكلة تعقيداً، بسبب حساسيتها السياسية، ان البنك المركزي اللبناني الذي يملك غالبية اسهم الـ «ميدل ايست» لا يستطيع مواصلة الدعم المالي لشركة خاسرة، كما إنه لا يستطيع بيعها للقطاع الخاص لهذا السبب تحديداً، فضلاً عن ان امتلاكها لها مخالف قانونياً لنظامه الاساسي كمصرف مركزي يقوم بمهمة مصرف تجاري، مع العلم أن رئيس الحكومة رفيق الحريري، الذي تسود ظنون في لبنان انه يطمح الى الاستيلاء على الشركة عند تخصيصها، قد أعلن على الملأ في زيارة له الى لندن قبل سنوات، انه يريد إبقاءها ملكاً للدولة. ولهذا السبب حددت لمحمد الحوت مهلة ٣ سنوات عليه خلالها ان يوازن بين نفقات الشركة وعائداتها قبل اي قرار آخر بتوسيع الشركة.

ويحاول محمد الحوت، التحايل اللفظي على المشكلة الحقيقية بالقول انه لم يأت الى الشركة لصرف الموظفين، وانما لزيادة انتاجيتهم! مع العلم ان قسماً كبيراً من هؤلاء الموظفين لا يملك المؤهلات الفنية المقتدرة لمواكبة التطورات التكنولوجية في عالم الطيران بالاضافة الى كون عدد كبير منهم بات متقدماً في السن.

ويبدو ان الحوت قد غلف تراجعه في مسالة الموظفين بغلاف منمق عندما قال إنه وجد موظفي الشركة احسن حالاً مما كان يظن في السابق!

وهناك من يقول ان الحوت يراهن على احالة عدد كبير منهم الى التقاعد في غضون السنوات الثلاث المقبلة، كسبيل للتخلص منهم، على قاعدة «حاسبيك للزمن».

وحتى في هذه الحال، اي التقاعد المبكر للموظفين، يواجه الحوت مشكلة دفع التعويضات ومرتبات التقاعد التي من غير المحتمل ان يقوم «البنك المركزي» بتحملها في الظروف الراهنة.

لكنه من المستبعد ان يستطيع محمد الحوت تجليس الشركة خلال السنوات الثلاث المحددة له، ومثله في ذلك مثل الصبية في القرى اللبنانية قديماً عندما يحدث كسوف للقمر فيهرعون الى الشوارع ينقرون على «التنك» والآنية المعدنية هاتفين:

«دشر قمرنا يا حوت»...

ظناً منهم، حسب الاسطورة، ان الحوت قد بلع القمر!

Proxima For Translation
0181 863 9558
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الإنكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
FAX:0181 863 2873

ختام ناجح لولايته أم فاتحة مباركة لتمديدها

الياس الهراوي هو الفائز الأكبر في الانتخابات البلدية!

تحليل سياسي:

جاء انتخاب المجالس البلدية في لبنان خاتمة موفقة لعهد الرئيس الياس الهراوي، اذا كان له أن يغادر الرئاسة بعد اشهر قليلة، وبداية موفقة لعهده الجديد في حال التمديد له مرة ثانية.

فالرئيس الهراوي، هو الأب الشرعي للانتخابات البلدية التي فعلت فعلها في ابراز الصورة الديموقراطية للبنان، بعد تشوهات كثيرة طرأت عليها في السنوات الاخيرة، فضلاً عن انها أعادت شيئاً من التوازن بين القوى السياسية، خصوصاً في «جبل لبنان»، حيث تخلخل ذلك التوازن بفعل الحرب الاهلية.

واذا كان للرئيس الهراوي ان يغادر الرئاسة الاولى قريباً، فإنه يحمل معه في الحقيقة سجلاً حافلاً من الإنجازات، يضعه تاريخياً في مقدمة الرؤساء اللبنانيين الذين تعاقبوا على الحكم منذ الاستقلال وربما قبله.

ومما لا شك فيه ان الثقة العميقة بين الرئيس اللبناني والرئيس السوري، قد ساعدت الرئيس الهراوي على بناء محطات مهمة في الحياة السياسية اللبنانية، في وقت بدا للكثيرين ان مقام رئاسة الجمهورية في لبنان قد تناقص وتراجع وفقد بريقه.

الحريري والطائفية

وفي حين اكد رئيس الجمهورية موقفه الوطني فوق النزعات والاتجاهات الطائفية بمواقفه المتقدمة على الصعيد السياسي والإجتماعي، تراجع الوهج الذي اكتسبه رئيس الحكومة رفيق الحريري في بداية عهده على هذا الصعيد، بحيث انكفأ رئيس الحكومة الى مواقع طائفية لم تكن ظاهرة في البداية.

وتتخذ الملامح الطائفية لمواقف الحريري مسارين يصبّان في مجرى واحد:

● المسار الاول، محاولة رئيس الحكومة الظهور بمظهر الزعيم السني الذي يسعى الى استقطاب المشاعر الاسلامية السنية والدفاع عن المصالح الكامنة وراء هذا الموقع.

والواقع ان الرئيس الحريري قد حقق نجاحاً في هذا الاتجاه، خصوصاً منذ ان قرر الاستيلاء على الزعامة البيروتية والشارع الإسلامي فيها بخوض معركة الانتخابات النيابية على رأس لائحة متكاملة فازت بأصوات الناخبين الأرمن بالدرجة الاولى، وبعدما تعذر عليه أن يمثل الموقف الوطني العام كما فعل رئيس الجمهورية.

وقد يبدو الأمر من هذه الناحية طبيعياً في الوضع اللبناني التقليدي. لكن البعض لا يفصل هذا الاتجاه عن دعم ضمني سعودي له ينبىء بانعكاسات تتعدى الحدود اللبنانية والواقع اللبناني.

● المسار الثاني، محاولة رئيس الحكومة تعزيز هذا الموقع الطائفي من خلال اللعب على التناقضات الشيعية بين «حركة امل» و«حزب الله»، على اعتبار ان أي ضعف في الصف الشيعي يترجم نفسه تلقائياً قوة مضافة الى معسكر الحريري.

تجاذبات الترويكا

والتطور الجديد الذي اتضح من الانتخابات البلدية، وربما قبلها، هو ان المنزلة الوطنية التي اكتسبها رئيس الجمهورية ساعدته على الخروج من الصورة السائدة سابقاً على انه مجرد عضو في «الترويكا» الحاكمة له نصيب الثلث في «المحاصصة» التي دمغت النصف الاول من عهده.

وبخروج الرئيس الهراوي من «الترويكا» اصبح المسرح السياسي اللبناني ثنائي الأقطاب، حيث القطبان السني والشيعي لا يتنافسان فقط على مراكز القوة والنفوذ والمصالح، وإنما يتنافسان أيضاً على التقرب من رئيس الجمهورية ومحاولة كل فريق جذبه إليه (على النحو المبين في الصورة الكاريكاتورية على الصفحة الاولى). وقد يكون هذا الانجاز الاكبر لرئيس الجمهورية من ناحية تعزيز الوضع المسيحي اللبناني الذي ضعف كما سلف القول وذب فيه الإحباط.

ومن هنا تغيّرت آلية موازين القوى في لبنان حالياً. فلم تعد رئاسة الجمهورية الممثل التقليدي للمسيحيين، بل أصبحت تحكم موازين القوى في البلاد بعدما كانت مشكلتها الحقيقية اتهامها بانها تحكم البلاد مباشرة لصالح فريق معين هو الفريق المسيحي، بحيث أعطيت تجاوزاً الصفة الفئوية.

ولا بد من القول ان هذا التطور الإيجابي الجديد، الذي لم يقراه المسيحيون بصورة صحيحة في السابق، هو لازمة اساسية لخروج لبنان من اطار النظام الطائفي الى إطار النظام الوطني العلماني الديموقراطي. بل هو مقدمة اكيدة للتحرك باتجاه إلغاء الطائفية السياسية مرة و الى الابد.

وقد يكون في ذلك ايضاً مفارقة جديرة بالملاحظة، وهي ان يخرج رئيس الجمهورية كممثل للفريق المسيحي حسب النظام القائم من طائفيته، ليحاول الآخرون الدخول فيها من زوايا ضيقة.

«حزب الله» السياسي

والفريق الذي تطور بصورة ملفتة ايضاً خارج الأطر التقليدية السائدة سابقاً، هو «حزب الله». ذلك ان هذا الحزب الوليد والنشط، كانت عليه في البداية مطاعن غير قليلة تنال من صورته اللبنانية. وهناك سببان رئيسيان اطل منهما هذا الإنطباع:

● أولهما، ترسخ الفكرة الإعلامية في لبنان وخارج لبنان، بأن «حزب الله» هو حزب ايراني.

● ثانيهما، اظهاره بمظهر ارهابي عندما حمل السلاح لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي.

لكن هذه الأفكار الاولية والانطباعات العامة عن الحزب، سرعان ما اخذت تتلاشى بفعل مثابرته في المقاومة وتأكيده على انها مقاومة لبنانية عامة ومشروعة.

ثم جاء انخراطه في الحياة السياسية اللبنانية من خلال الانتخابات والعملية الديموقراطية، ليضعه عضواً كامل العضوية في المؤسسات الوطنية اللبنانية، الامر الذي اضفى عليه شرعية سياسية لا غبار عليها.

بل إنه اكد من خلال تحالفاته الانتخابية الاخيرة، سواء في الانتخابات النيابية أو في الانتخابات البلدية، انه اكثر استعداداً مما يظن الكثيرون للتحول الى حزب او تيار وطني عام يخفف من صفته الشيعية التي تلبسه الآن والتي حجمت العديد من السياسيين الشيعة التقليديين

ولعل ابرز إنجاز حققه «حزب الله» حتى الآن، سواء من خلال المقاومة اللبنانية، او سواء من خلال الانخراط في الحياة السياسية اللبنانية، هو دوره في إزالة ما يمكن تسميته بثقافة المحرومين التي سادت طويلاً في لبنان وبلغت ذروتها في ايام الإمام موسى الصدر.

ومن هذه الناحية يكون «حزب الله» بتجاوزه هذه الثقافة صنواً لرئيس الجمهورية، الذي استطاع، كما سلف القول، تجاوز ثقافة الإحباط التي سادت المجتمع المسيحي، وكانت ان تجعله فريقاً هامشياً لا طعم له ولا لون ولا رائحة.

وكان زعماء السنة في لبنان اكثر المتضايقين من إطلاق الشيعة لصفة «المحرومين» على انفسهم لخشيتهم من انعكاسات سلبية على مواقعهم من جراء ذلك، وكان بعضهم يقول: «ان الشيعة يطالبون بحقوقهم من الموازنة ليأخذوها من السنة»!

الإنقسام والإتحاد

لم يشهد لبنان انتخابات محلية طوال ٣٥ سنة، منذ آخر انتخابات بلدية في عهد الرئيس فؤاد شهاب سنة ١٩٦٣. وهذا يكفي لكي تأخذ الانتخابات البلدية، التي جرت مراحلها الاولى في الشهر الماضي أخيراً، مفهوماً يلغي المخاوف الانقسامية التي كان يتذرع بها السياسيون لتأجيلها مرة تلو المرة.

فاذا كان للانتخابات البلدية فعل انقسامي محلي في الدوائر الانتخابية قد ينعكس سلباً على بعض الزعماء السياسيين، فإن فعلها الوطني كان فعلاً إتحادياً، اظهر اللبنانيون خلاله نزعة وحدوية تتعدى الإطار البلدي الى الصعيد الوطني.

وقد يكون صحيحاً ما ذهب اليه البعض بعد انتخابات جبل لبنان، من ان السياسيين حاولوا إلباس الانتخابات لبوساً سياسياً من خلال دعم محازبيهم، بينما الانتخابات البلدية في مفهومها الديموقراطي لها صفة انمائية واجتماعية تهم جميع المواطنين على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم.

وهذه النزعة الإنمائية والاجتماعية للبلديات التي يطلقون عليها في الغرب «الحكم المحلي»، ليست غريبة عن لبنان، فقد سبق لرئيس الحكومة الراحل تقي الدين الصلح، عندما كان وزيراً للداخلية في عهد الرئيس شارل حلو، ان عقد اول مؤتمر من نوعه لرؤساء البلديات في لبنان تحت شعار «تعزيز الحكم المحلي» ليأخذ دوره الحقيقي والمفترض في التنمية الاجتماعية الشاملة.

وقد كانت هذه فكرة متقدمة في زمانها. واذا كان قد تعذر متابعتها والبناء عليها، فإن الفكرة ظلت حية وقابلة للنمو، لأنه من غير الممكن ان تسير الحياة الديموقراطية مسيرة صحية وناجحة اذا ما اقتصرت على ناحية واحدة تنحصر في المجال السياسي لتبقى ديموقراطية شكلية كما هي حتى الآن.

التمديد واللا تمديد

هناك الآن رايان مختلفان حول انعكاسات الانتخابات البلدية الحالية على انتخابات رئاسة الجمهورية في الخريف المقبل.

رأي يقول، ان الرئيس الياس الهراوي قد ختم رئاسته خاتمة ناجحة، كما سبق القول، بالمضي في الانتخابات البلدية. وبالتالي، فإنه لم يعد هناك مبرر لتمديد ولايته مرة ثانية، وانه حان الوقت لانتخاب رئيس جديد تكتمل به الصورة الديموقراطية للبنان الحديث.

وهناك رأي آخر مفاده ان نجاح الرئيس الهراوي في إجراء الانتخابات البلدية يؤهله للنجاح في إنجاز خطوات اخرى مكملة، وبالتالي فانها تشكل سبباً موجباً لتمديد ولايته.

لكن الشيء المرجح، كما هو متداول في الاوساط اللبنانية والخارجية، هو الرأي الاول القائل بانتخاب رئيس جديد، ولا سيما ان الرئيس الهراوي نفسه لا يبدي حماساً استثنائياً لتمديد ولايته كما كان الحال قبل سنوات ثلاث.

وقد يكون ان رئيس الحكومة رفيق الحريري نفسه غير متحمس، هذه المرة، لتمديد ولاية الهراوي، لأنه يفضل ان يضع لولايته هو في رئاسة الحكومة مدى زمنياً اوسع من مدة التمديد للرئيس الهراوي. هذا اذا كان الهراوي راغباً في اصطحاب الحريري معه طوال فترة التمديد الثانية اذا ما تمت.

ومن هنا يشدد المراقبون على تطوّر العلاقات إيجابياً بين الحريري وقائد الجيش العماد اميل لحود، بصفته ابرز المرشحين لرئاسة الجمهورية، بعد علاقة سلبية سابقة دامت طويلاً بين الرجلين.

وفي كل حال سوف يبقى الحريري رجل المرحلة المقبلة إلا اذا جرى تعديل دستوري على غرار اسرائيل يقضي بانتخاب رئيس الحكومة مباشرة من الشعب.

وحتى في هذا المجال كان الرئيس الياس الهراوي سباقاً عندما اعلن أنه يتطلع الى يوم يتم فيه انتخاب رئيس الجمهورية، وبالتالي جميع الرؤساء، مباشرة بالتصويت الشعبي العام، فلا يعود فرق في هوية الرئيس الطائفية، طالما التزم بالنظام الديموقراطي العام وبالتداول السلمي للسلطة.

وليس من قبيل المبالغة القول بان الرئيس الهراوي كان مفاجأة للبنانيين ... بل ربما كان مفاجأة لنفسه!

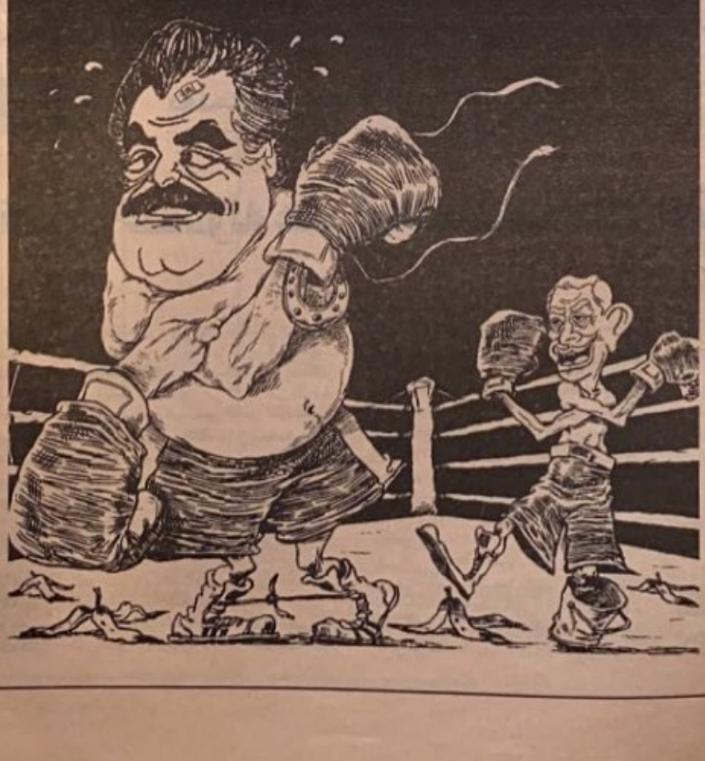

سوريا

الإمارات تمولّ شبكة الهاتف السورية

خسائر القطاع الصناعي الحكومي سنة ١٩٩٧ بلغت ١٢,٦ مليون دولار!

❐ ناهزت خسائر الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام خلال السنة الماضية ٦٣٤ مليون ليرة سورية (١٢,٦ مليون دولار) اي اقل بنحو ٣٦١ مليوناً من خسائر ١٩٩٦، و٤٦٦ مليوناً من خسائرها في سنة ١٩٩٥.

وقالت مصادر رسمية ان قيمة الخسائر الإجمالية ناهزت سنة ١٩٩٦ نحو ٩٩٥ مليوناً وفي سنة ١٩٩٥ نحو ١,١ مليار ليرة.

وسجلت الشركات التابعة لـ «المؤسسة العامة للاسمنت» اعلى نسبة خسائر في السنة الماضية، فوصلت خسائر «شركة اسمنت طرطوس الساحلية» الى نحو ٣١٤ مليون ليرة سورية وخسائر «شركة اسمنت عدرا» قرب دمشق الى ٢١٤ مليوناً. اما «شركة حلب» فقاقت خسائرها ٢٢ مليوناً. ويعزو المراقبون اسباب الخسارة في هذه الشركات الى تدني نسبة تنفيذ الخطة الانتاجية وارتفاع اسعار اكياس الورق المستوردة اضافة الى زيادة فوائد صندوق الدين العام.

ويعتبر «صندوق الدين العام» التابع لوزارة المال احدى الادوات التي تغطي بها الحكومة نسبة الدعم المقررة على المواد الاستهلاكية لتعزيز القدرة الشرائية للمجموعات ذات المداخيل المنخفضة التي يتم تقديم الدعم لها من خلال البطاقة التموينية.

وتأتي الشركات التابعة لـ «المؤسسة العامة للصناعات النسيجية» في المرتبة الثانية من حيث قيمة الخسائر التي بلغت ١٧٢ مليوناً، متراجعة بمعدل يفوق ٤٠٧ ملايين ليرة عن خسائر ١٩٩٦.

وسجلت الخسائر ايضاً في شركتي «الفرات للغزل» و«نسيج اللاذقية» في الوقت الذي لم تسجل شركات «الدبس» و«الصناعات الحديثة» و«غزل الحسكة» اي خسائر.

وقال خبراء اقتصاديون ان سبب تلك الخسائر يعود الى قدم الآلات، وزيادة فوائد «مؤسسة حلج الاقطان»، ومؤونة صندوق الدين العام، وارتفاع اسعار المواد الاولية الداخلة في صناعة النسيج، اضافة الى تراكم المخازين والمنافسة القوية في الأسواق الداخلية من القطاع الخاص والاسواق الخارجية بعد دخول عدد كبير من دول شرق اسيا الى الاسواق العالمية.

ويقدر الخبراء قيمة اجمالي المخزون بنحو ثلاثة مليارات ليرة، وتعود اسباب التراكم الى عدم صلاحية نوعية المخزون للتصدير وعزوف التجار في القطاع الخاص عن الشراء.

وسجلت شركات «المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية» اقل قدر من الخسائر حيث بلغ اجمالي قيمتها ١٣٥ مليوناً، في حين كانت سنة ١٩٩٥ حوالى ٤٣٨ مليوناً.

وكان نصيب «شركة صناعة الورق» من الخسائر الاعلى اذ وصل الى ٨٠ مليون ليرة بسبب عدم «جاهزية» الاتها. على صعيد آخر، منح «صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي العربي» قرضاً لدمشق بقيمة ٣٦٧ مليون درهم (نحو ١٠٠ مليون دولار) لتمويل اقامة شبكة هاتفية الكترونية حجمها ١,٦٩ مليون خط واقامة عدد من الشبكات لربط المقاسم الهاتفية القائمة.

واشارت مصادر اقتصادية الى ان وزير الاقتصاد السوري محمد العمادي، والمدير العام لصندوق ابوظبي سعيد خلفان مطر الرميثي، وقعا اتفاقية القرض خلال احتفال اقيم في وزارة الاقتصاد السورية.

وحضر توقيع اتفاقية القرض، الذي قدم بشروط ميسرة، وزير المواصلات رضوان مارتيني والمدير العام لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية مكرم عبيد وسفير الامارات في دمشق علي سيف سلطان وعدد من كبار المسؤولين.

وسيستخدم القرض ايضاً لتمويل بناء شبكة ربط رقمية بين المدن السورية، وشبكة ربط بين المراكز الريفية والمراكز الرئيسية، وتنفيذ شبكات المشتركين، التي سيتم فيها تركيب مقاسم المشروع.

كما سيمول القرض انشاء ثلاثة مراكز هاتفية في بعض المحافظات، وتوسيع شبكات الربط الدولية، بالاضافة الى تمويل مقاسم محلية ومراكز تدريب ومراكز تشغيل وصيانة ومراكز للاصلاح وتطوير مركز الاتصال المرن. وسيسهم المشروع في تلبية الطلب المتزايد على خدمات الاتصالات الهاتفية في المدن والقرى والارياف. ويتوقع ان يؤدي الى رفع الكثافة الهاتفية الى نحو ١٤ رقماً لكل ١٠٠ من السكان من ٦,٥ رقم حالياً.

وتشير مصادر اقتصادية الى ان القرض قدم بفائدة ميسرة تبلغ ٣,٣٪ فقط عن جميع المبالغ المصحوبة من القرض وغير المسددة بالاضافة الى نصف بالمائة مقابل تكلفة خدمات القرض الادارية وستكون مدة سداد اصل القرض ١٥ سنة تضاف اليها فترة سماح مدتها خمس سنوات.

وقال محمد العمادي، ان المشروع الذي يموله القرض سيؤدي الى مواكبة التقدم العلمي في مجال المواصلات السلكية والى تطوير وتدعيم التعاون الاقتصادي بين البلدين.

كما اشار المدير العام لصندوق ابوظبي الى استمرار سياسة دولة الامارات «التي يرسمها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والتي تدعو للتآزر والتعاون بين الدول العربية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود». وفي وقت لاحق عقد الرميثي اجتماعين منفصلين مع رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي ونائبه سليم ياسين حيث جرى بحث امكانية تمويل صندوق ابوظبي لعدد من المشاريع الصناعية والكهربائية والمائية. كما جرى بحث عام لنشاطات الصندوق في دمشق والمشاريع التي يسهم في تمويلها حالياً.

الاردن

المصدرون المتضررون يشكون أمرهم الى المجالي

إسرائيل تضع العقبات أمام دخول البضائع الأردنية الى غزة ـ أريحا!

❐ كان ليس عند حكومة عبد السلام المجالي ما يكفيها حتى قامت جمعية المصدرين تضيف على متاعبها متاعب أخرى. وتذكرها بأن السلام مع الدولة العبرية ليس عسلاً كله.

فالمصدرون الاردنيون يشتكون من عرقلة اسرائيل انسياب السلع بين عمان والاسواق الفلسطينية.

إذ إن السلطات الاسرائيلية تضع شروطاً تعجيزية تعرقل التبادل التجاري بين المملكة الهاشمية وغزة ـ اريحا.

فالمناطق الفلسطينية محوطة باقتصاد اسرائيلي ضخم ومهيمن حجمه ٩٥ مليار دولار سنوياً مقارنة مع ٣٤ مليون دينار وهو حجم التبادل التجاري الاردني ـ الفلسطيني من اصل سوق يبلغ حجمه مليارَي دولار سنوياً تحتكره اسرائيل.

وهناك ٧٦ سلعة اردنية تصدر الى المناطق الفلسطينية وحوالي ٦٠ سلعة يتم استيرادها من تلك المناطق، وهي تقع ضمن قوائم محددة. وما يطالب به المصدرون الاردنيون هو ان توسع السلطات الاسرائيلية القوائم والكميات، وتطبيق مبدأ المنفعة المشتركة، لأن المنافسة العادلة هي السبيل لخلق التجارة الحرة.

وكان الدكتور بسام الساكت، احد المسؤولين في «جمعية المصدرين»، طالب علناً في مؤتمر صحافي السلطة الفلسطينية والحكومة الاردنية بحمل رسالة موحدة والتباحث مع الجانب الاسرائيلي بحزم لازالة القيود التي تتعارض مع حرية التجارة وضمن الاتفاقيات المبرمة بين جميع الاطراف.

واشار الساكت الى ان عمان ملتزمة بالاتفاقيات التي ابرمت بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني.

والاتفاقيات التي تم ابرامها سنة ١٩٩٤ كانت تخص ظروفاً معينة ... مشيراً ان الظروف قد تغيرت الآن ولا بد من تطويرها.

ومن العقبات الاسرائيلية التي يعاني منها المصدرون، منع السيارات التي تحمل المواد الغذائية من دخول غزة ـ اريحا بحجة الامن، مشيراً الى ان الجانب الاردني قادر على ان يوفر الشروط الامنية وبالتالي تسقط الحجة الاسرائيلية.

كذلك تمنع السلطات العبرية دخول الاسمنت المقاوم للاملاح الذي تحتاجه بشدة السوق الفلسطينية لمشاريع البنية التحتية.

وفي الوقت ذاته، تحتكر الشركات الاسرائيلية استيراد الحديد من تركيا ورومانيا وايطاليا للشركات الفلسطينية بحجة انها تلبي المواصفات المطلوبة متجاهلة ان الاردن ملتزم بالاتفاقات الدولية الخاصة بالمواصفات. وبالتالي فان الشركات الاردنية قادرة على استيراد هذا الحديد.

ويرى المراقبون ان الحل هو ان يكون هناك مدخل آخر للسلع الاردنية فلا يتم حصره من خلال جسر الامير محمد.

ويشير المراقبون في هذا المجال الى ان اسرائيل تمنع الشاحنات الآتية من قطاع غزة من جلب الاسمنت من اريحا الى غزة وتقلل من الحمولة والوزن بحجة الامن مما يلحق الضرر ويرفع التكلفة.

وهناك ٦٠ سلعة معفاة من الجمارك يتم استيرادها وتصديرها بين الاردن وفلسطين، وهذا غير كاف.

وكان المعرض الاردني الذي اقيم في غزة هو الاول اردنياً وعربياً في السوق الفلسطينية. وشاركت فيه ٤٠ شركة ومؤسسة من قطاعات مختلفة. وقد عقد لقاء مشترك بين رجال اعمال فلسطينيين واعضاء الوفد الاردني في غرفة التجارة الفلسطينية في غزة بحضور محافظ المدينة ورئيس الغرفة التجارية محمد القدوة. وتم خلال اللقاء مناقشة امكانية زيادة حجم التبادل التجاري.

كما وقع عدد من المشاركين على عقود تجارية مع مستوردين فلسطينيين. وافتتحت شركة «بترا» لصناعة المكيفات مكتباً لها في غزة.

والمعروف ان حجم التجارة ما بين البلدين بلغ حوالى ٣٤ مليون دينار سنة ١٩٩٧، منها ١١,٩ مليون دينار صادرات اردنية و٢٢,٩ مليون دينار صادرات فلسطينية.

غزة ـ اريحا

بعدما وصل معدل البطالة الى ٣٥٪

جرادة جال الخليج وحث دوله على استيعاب العمالة الفلسطينية!

❐ خلال جولته الخليجية، التي انسحبت على اربع دول (الامارات، السعودية، قطر، سلطنة عمان)، قام محمد سلامة جرادة، وكيل وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، ابلغ حكومات تلك الدول ان الوضع الاقتصادي في مناطق الحكم الذاتي على وشك الانهيار بسبب الممارسات الاسرائيلية والاغلاقات المتكررة وما نتج عنها من تدمير اقتصادي وخسائر باهظة للفلسطينيين.

وقال جرادة ان التضييقات الاسرائيلية ادت الى ارتفاع معدل البطالة الى ٣٥٪ من اجمالي ٢,٦٥ مليون نسمة حجم مجموع سكان غزة واريحا.

واضاف ان حالات الفقر الشديد تشمل اكثر من ربع مليون فلسطيني في المخيمات والقرى والمدن الفلسطينية. ومهمة الوفد الذي ضم مدير عام وزارة الاقتصاد غازي الصوراني ومسؤولين آخرين، انحصرت في مناشدة الدول الخليجية لاستيعاب عدد من العمال والمهنيين الفلسطينيين لمساعدة السلطة في حل مشكلة البطالة المتفاقمة.

واشار المراقبون الى اكثر من ٣٠ الف شخص يدخلون الى سوق العمل الفلسطينية سنوياً في حين ان طاقة السوق لا تستوعب اكثر من خمسة الاف.

وهناك في الوقت الحاضر نحو ٢٠٠ الف شخص من العاطلين عن العمل، الذين حرمتهم تل ابيب من العمل طوال السنتين الماضيتين، اذ منعوا من التوجه الى اعمالهم في اسرائيل.

وبسبب ذلك، ارتفع حجم البطالة التي بدأت تهدد بخلق مشكلات اجتماعية كارثية، مثل تفشي الجريمة والسرقة والعنف والفوضى.

وقال محمد سلامة جرادة: «اننا نسعى كذلك لدى الدول الخليجية لفتح اسواقها امام المنتوجات الزراعية الفلسطينية، خاصة الحمضيات، لانقاذ القطاع الزراعي الذي يتعرض لعملية تدمير منظمة من جانب اسرائيل. وقد بلغت خسائر القطاع الزراعي خلال السنتين الماضيتين اكثر من ٥٠٠ مليون دولار بسبب منع تصدير المنتوجات الزراعية الى الخارج».

واعرب عن امله في زيادة معدلات الاستثمار الحكومي والخاص في مناطق السلطة الفلسطينية لتوفير فرص عمل للفلسطينيين، مشيراً الى ان السلطة تعول حالياً على الاستثمارات الخاصة الخليجية، بعدما اتضح ان الدول المانحة لا تعمل على خلق مشروعات تنموية حقيقية للفلسطينيين.

ورداً على سؤال حول كيفية التغلب على مشكلة العجز المالي التي تهدد السلطة الفلسطينية حالياً، قال محمد جرادة: «ان العجز المالي في موازنة السلطة بلغ ٣٧ مليون دولار، ويمكن للسلطة تغطية هذا العجز اذا توقفت الحكومة الاسرائيلية عن احتجاز ايرادات الجمارك التي يتم تحصيلها على المعابر».

وحمل اسرائيل بشكل رئيسي مسؤولية اجهاض المشروعات الاستثمارية لقيامها بفرض اغلاقات متكررة وعرقلة مساعي السلطة الرامية لاعادة اصلاح البنية التحتية.

غير انه اعترف ضمناً بان السلطة الفلسطينية مسؤولة عن حالة التردي وضعف الاداء في الجهاز الحكومي الذي يمتص الجزء الاعظم من المساعدات الخارجية.

وقال «لا بد من اعادة تأهيل الجهاز الاداري لتحسين الاداء الوظيفي والقضاء على البطالة المقنعة». واضاف «لا بد للخروج من هذه الازمة من الحصول على مساعدات عربية وتصدير عمالة فلسطينية الى سوق العمل العربي».

العراق

تصحر وعواصف رملية وكثبان تزيد من أضرار الحصار

القطاع الزراعي يتدهور وملوحة الأرض تتزايد والإنتاج الحيواني يتقلّص!

تحليل اقتصادي:

منذ أن فرض الحصار الدولي على العراق قبل ٨ سنوات، كان واضحاً ان قدرة العراقيين على تحمل الحصار مرهونة بادامة وتوسيع القطاع الزراعي لتحقيق قدر معقول من الكفاية الذاتية من المواد الغذائية.

وبالفعل، لعب القطاع الزراعي في السنوات الاولى دوره المحسوب في التخفيف من اثر العقوبات، بحيث اصبح المزارعون العراقيون الطبقة الموسرة الجديدة، في وقت دب فيه الفقر في الشرائح المتوسطة من المجتمع العراقي.

لكن الحصار ما لبث ان امتد بآثاره السلبية الى القطاع الزراعي، فتقلّصت المساحات المزروعة بدل ان تزيد، وتقلّصت معها انتاجية ما تبقى من الأراضي المزروعة بفعل ما احدثه الحصار الطويل من نقص في المكائن الزراعية، والبذور، والمبيدات، والاسمدة الكيماوية.

ويقول منسق منظمة الاغذية والزراعة الدولية في شمال العراق، الدكتور الخير خلف الله خالد، في تقرير له صدر عن المنظمة في ١٩٩٧/٢/١٧ حول اثر العقوبات على الزراعة في العراق، ان تاثير الحصار على العناصر المستوردة اللازمة للزراعة قد ادى الى انهيار كبير في انتاج الحبوب والى وضع كارثي عام للزراعة في العراق خصوصاً في المناطق الشمالية الخصبة.

ان المشكلة الاساسية التي تعاني منها الاراضي الزراعية في العراق تاريخياً، هي مشكلة تزايد الملوحة، مما يستدعي عمليات بزل مكلفة.

وهذه المشكلة التاريخية نشات قديماً منذ الغزو المغولي في اواسط القرن الثالث عشر عندما دمرت جيوش هولاكو الغازية نظام الري المتقدم، الذي كان سائداً في العراق. وقد حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة في القرن الحالي معالجة هذه المشكلة بزيادة مشاريع البزل لكنها لم تحظ بنجاح كبير نظراً الى الاضطراب السياسي المزمن، وبالنظر الى الكلفة العالية لعمليات البزل لتنظيف الاراضي الزراعية من الملوحة.

وتشير التقارير الدولية الاخيرة حول الزراعة في العراق، ان الحقول المزروعة قمحاً في السهول القريبة من بغداد تعاني من تكاثر النباتات البرية التي استطالت اكثر من القمح المزروع. كما تشير الى زيادة ملحوظة في نسبة الملوحة، مما ينبيء في حال استمرار العقوبات الدولية الى انهيار كامل في نظام الري العراقي.

ومما زاد المشكلة تعقيداً، ان تدهور الاراضي القابلة للزراعة قد حمل كثيرين من المزارعين على تركها بوراً، الامر الذي يزيد من مشكلة الملوحة، وتزايد نمو الاعشاب البرية القاتلة للمزروعات.

وفي الوقت الذي تنحي فيه مصادر عربية ودولية عديدة باللائمة على العقوبات الدولية، فإن في اوساط منظمة الاغذية والزراعة من يلقي شيئاً من اللوم على اهمال الحكومة للقطاع الزراعي، في مناطق كانت تعتبر تاريخياً من اخصب الحقول في العالم.

تشير المسوحات التي اجرتها منظمة الاغذية والزراعة لبعض المناطق العراقية، ان انتاج العراق من الخضار والحبوب قد تقلّص بنسبة الثلث سنة ١٩٩٠. وتقول المنظمة انه في احدى المناطق العراقية جرى التخلي عن زراعة ٣٠٠ الف هكتار من الاراضي بسبب انهيار نظام الري والنقص في المبيدات والاسمدة والمكائن.

والادهى من ذلك، كما تشير التقارير، ان عدد المواشي قد هبط بنسبة ٤٠٪ بسبب الأوبئة والديدان الحلزونية، التي امتدت الى ثلثي مناطق العراق حتى نهاية السنة الماضية.

في هذا المجال، يقع اللوم كاملاً على العقوبات الدولية، لان العقوبات تشمل منع استيراد قطع الغيار والمواد الكيماوية والاسمدة والمبيدات وجميع انواع المكائن التي يظن انها ذات استخدام مزدوج، أي انه يمكن استخدامها للاغراض العسكرية ايضاً، ولهذا السبب بالذات لم يتمكن العراقيون من إدامة او زيادة المساحات المزروعة.

اما الذين يلومون الحكومة على تقصيرها وعدم اكتراثها، فانهم يعزون ذلك الى عدم وجود الاموال اللازمة في خزائن الدولة. فهي لم تعد تزود المزارعين بالدعم اللازم كما كانت تفعل سابقاً. وقد امتنع «بنك التسليف الزراعي» الذي تملكه الدولة، عن تزويد المزارعين بالقروض الميسرة لدعم الانتاج.

كذلك، لم يعد في مقدور الحكومة ان توزع على المزارعين البذور العالية الانتاجية، كما اغلقت العيادات البيطرية التي كانت تسعف مربي المواشي بسبب النقص في الادوية والكفاءات.

ففي السابق، أي في مرحلة ما قبل العقوبات، كانت الحكومة تقوم على عاتقها وبنفقتها بتنظيف ترع الري، ومجاري البزل المزيلة للملوحة من التربة. اما الآن فإن ذلك بات من مسؤولية المزارعين انفسهم، فاختار كثيرون منهم ترك الارض بوراً لعجزهم عن سداد الكلفة العالية لتلك العمليات.

والمعروف ان جميع الاراضي الوسطى والجنوبية من العراق تعتمد على الري، وبالتالي فان اهمال البزل في تلك المناطق قد رفع نسبة الملوحة فيها الى درجة ان نصف مساحة تلك الاراضي لم تعد صالحة للزراعة. ولهذا يقدر خبراء منظمة الاغذية والزراعة انه حتى لو رفعت العقوبات الدولية عن العراق اليوم، فان اعادة تأهيل التربة المهملة سوف يستغرق اكثر من عشر سنوات.

يقول تقرير الدكتور الخير خلف الله خالد في منظمة «الفاو»، إن المنطقة الشمالية تشكل طاقة زراعية هائلة بسبب الاحوال الجوية الملائمة لإنتاج الحبوب. ولهذا، فان المنطقة الشمالية لم تشهد خلال سنوات الحصار اي مجاعة او نقص في التغذية، على الرغم من المشكلات العديدة المشار إليها.

وجاء في هذا التقرير قوله، انه في غياب جميع المستلزمات للتوسع العمودي، وتزايد الطلب على المواد الغذائية لجأ المزارعون الى التوسع الافقي مهملين الطرق الزراعية العلمية، ونتيجة لذلك العوامل والاساليب الخاطئة في الزراعة بدأ الانتاج يتدهور، ومما زاد من تفاقم الوضع انتشار الاعشاب والآفات وامراض النبات.

وحذر التقرير من ان الوضع سوف يزداد سوءاً اذا لم تتخذ اجراءات فورية لاعادة تاهيل الزراعة وتعديل الميزان بين الامكانيات المتاحة وتزايد الطلب على المواد الغذائية.

لكن عملية اعادة التأهيل حسب التقرير سوف تستغرق وقتاً طويلاً، لانها يجب ان تبدا اولاً من منطلق تحليلي يقوم على معلومات حقيقية حول الوضع الزراعي، وصولاً الى تحديد البرامج والخطط الطارئة للحد من التدهور، ثم إيجاد الحلول الكفيلة بزيادة الانتاجية الزراعية.

اخذت «الفاو» منذ شهر اب/ اغسطس سنة ١٩٩٠ تراقب عن كثب حالة الامدادات الغذائية في العراق، وعززت من عمليات مراقبة الحقول الزراعية، واجرت سلسلة من التقديرات الفورية حول المواد الغذائية والوضع الغذائي في البلاد، كما شاركت في بعثات الامم المتحدة الى العراق خلال السنوات الخمس الماضيات.

ونتيجة لذلك، دأبت المنظمة على لفت انظار المجتمع الدولي الى تدهور الوضع الغذائي في العراق، الامر الذي اسهم في دفع الامم المتحدة الى اصدار القرار ٩٨٦ سنة ١٩٩٥ المعروف باتفاق النفط مقابل الغذاء.

وكان العراق قبل حرب الخليج ينتج حوالى ثلث احتياجاته من المواد الغذائية. وينفق ما مقدار مليارات من الدولارات على استيراد متطلباته المتبقية.

ولما كان المتاح للعراقيين من المواد الغذائية حسب نظام التقنين الساري بشكل فقط ثلث الاحتياجات في سنة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥. لكن هذه الزيادة في المساحات المزروعة لم تؤد الغرض المطلوب بسبب نقص الانتاجية وهبوط نوعية الانتاج. وهذا ايضاً يعود الى الحصار الذي حال من دون استيراد المواد اللازمة.

يعتبر التمر النوع الاهم من الفاكهة في العراق، حيث كان يجري سابقاً تصدير ٤٠٠ الف طن منه في السنة الى الخارج قبل الحصار. اما الآن فان الكمية المصدرة قليلة جداً، بسبب اقبال العراقيين على استهلاكه كغذاء مساعد بسبب النقص في المواد الغذائية الاخرى.

والمعروف انه قبل الحرب العراقية ـ الايرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) كان العراق يضم اكثر من ٣١ مليون شجرة نخيل. ويفعل الحرب المذكورة تقلص عدد اشجار النخيل الى اقل من ١٦ مليون نخلة. وتشير التقديرات الآن الى ان عدد النخيل في العراق يبلغ ١٨ مليون نخلة. لكن انتاج التمور ايضاً يعاني من المشكلات الاخرى المتولدة من الحصار كتلك التي يواجهها القطاع الزراعي عموماً.

اما الانتاج الحيواني، فقد تناقص تناقصاً حاداً منذ سنة ١٩٩٠. وتشير التقارير الدولية الى ان عدد الابقار في العراق تناقص بين ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ بما نسبته ٣٤٪ وتناقص عدد الجواميس في الفترة ذاتها بنسبة ٤٦٪ وعدد الاغنام بنسبة ٤٢٪ وعدد الماعز بنسبة ٨١٪.

ولما كان العراقيون تقليدياً يعتمدون اعتماداً كثيفاً على استهلاك اللحوم في غذائهم فقد انخفض ما هو متاح لهم بفعل الحصار من اللحم الاحمر، ولحم الدواجن، والحليب، والبيض، والاسماك، الى مستوى منخفض وحرج جداً، بحيث ادى هذا النقص الكبير في الانتاج الحيواني الى ارتفاع الاسعار ارتفاعاً يفوق كثيراً القدرة الشرائية للشعب، فلم يعد بمقدور معظم العراقيين تناول اللحم والدجاج اكثر من مرتين في الشهر.

والعوامل الرئيسية التي تحد من انتاج المواشي والدواجن هي النقص الشديد في الاعلاف والخدمات البيطرية والادوية والمعدات وقطع الغيار.

وفوق ذلك طرأ عنصر اخر حدّ من الانتاج الحيواني الى درجة ملحوظة، وهو تحويل المراعي الى حقول لإنتاج الحبوب. فانخفض نتيجة لذلك انتاج الحليب ومشتقاته الى درجة خطيرة، بسبب تدهور صحة الابقار الحلوب وانعدام المعدات اللازمة.

بالاضافة الى تلك العوامل الناشئة بفعل الحصار، نشأت عوامل طبيعية معاكسة، اشار اليها وزير الزراعة والري العراقي الدكتور فضل علي الفرجي، بقوله ان العراق يعاني من زيادة في العواصف الرملية وتشكل الكثبان فوق الاراضي الزراعية. بالإضافة الى تزايد الملوحة. مشيراً الى ان حكومته في الوضع الحالي ليس لديها المعدات والمرافق الكافية لمقاومة التصحر. لكن الوزير اكد انه تم تنفيذ عدد كبير من المشاريع لتثبيت الكثبان ومنعها من الانتشار، وانه تم غرس ٥ ملايين شجيرة مقاومة للملوحة.

أحوال القطاع الزراعي ١٩٩٠ـ ١٩٩٦

	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦
عدد العاملين في الزراعة (بالآلاف)	٢,٩٠٩	٢,٦٥٤	٢,٤٤١	٢,٢٠٩
مجموع الاراضي الزراعية (بالاف الهكتارات)	٥,٢٥٠	٥,٢٥٠	٥,٥٠٠	لا يوجد
مجموع الاراضي المروية (بالاف الهكتارات)	٢,٥٥٠	٢,٥٥٠	٣,٥٢٥	لا يوجد
نسبة الاراضي المروية (٪)	٥,٨٢	٥,٨٢	٨,٠٤	لا يوجد
الاحراش والغابات (بالاف الهكتارات)	١٩٢	١٩٢	١٩٢	لا يوجد
نسبة الاحراش والغابات (٪)	.٤	.٤	.٤	لا يوجد
الانتاج الزراعي الاول	شعير	شعير	قمح	قمح
كمية الانتاج الزراعي الاول (بالاف الاطنان المترية)	١,٨٥٤	١,٥٠٩	١,٣٤٢	١,٠٠٠
الانتاج الزراعي الاول	قمح	قمح	شعير	بندورة
الانتاج الزراعي الثاني (بالاف الاطنان المترية)	١,١٩٦	١,٠٠٦	٩٧١	٨٠٠
الانتاج الزراعي الثالث	بندورة	بندورة	بندورة	شعير
كمية الانتاج الزراعي الثالث (بالاف الاطنان المترية)	٧٢٢	٤١٠	٨٦٣	٥٠٠
مجموع انتاج الحبوب (بالاف الاطنان المترية)	٣,٤٥٧	٣,٠٩٢	٢,٨٢٩	١,٨٥٩
الانتاج الحبوب الاول	شعير	شعير	قمح	قمح
النوع الاول من الحبوب (بالاف الاطنان المترية)	١,٨٥٤	١,٥٠٩	١,٣٤٢	١,٠٠٠
نسبة النوع الاول الى انتاج الحبوب (٪)	٥٣,٦	٤٨,٨	٤٧,٤	٥٣,٨
انتاج الخضار (بالاف الاطنان المترية)	٣,٠٩٣	٢,٥٨٦	٣,٠٠٦	٢,٩١٦
انتاج الفاكهة (بالاف الاطنان المترية)	١,٥٤٥	١,٦٠٢	١,٥٠٠	١,٤٧٤
مجموع عدد الابقار (بالآلاف)	١,٦٧٥	١,١٣٠	١,٢٠٠	١,٠٠٠
مجموع عدد الاغنام (بالآلاف)	٩,٦٠٠	٦,٤٠٠	٥,١٥٠	٥,٠٠٠
مجموع انتاج اللحوم (بالاف الاطنان المترية)	٢٦٦	١١٢	١٥٨	١٥٦
عدد الدجاج (بالملايين)	٧٥	٢٥	٤٢	٤٢
مجموع انتاج لحوم الدواجن (بالاف الاطنان المترية)	١٩٢	٥٥	١١٠	١١٠
صيد الاسماك (بالاف الاطنان المترية)	١٦,٠	٢٣,٥	٢٢	لا يوجد
عدد الجرارات الزراعية	٣٧,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٣٢,٠٠٠
الاراضي الزراعية لكل جرار (بالهكتارات)	١٤١,٩	١٦٤,١	١٧١,٩	لا يوجد
مجموع استخدام الاسمدة الكيماوية (بالاف الاطنان المترية)	٢٠٩	٢١٠	٣٧٦	لا يوجد
الاسمدة المستخدمة في الاراضي الزراعية (كيلوغرام/ هكتار)	٤٠	٤٠	٦٨	لا يوجد

الكويت

لأول مرة منذ ١٥ سنة

الميزانية سجلت فائضاً قدره ١,٨ مليار دولار!

كشف المراقبون، استناداً الى معطيات توفرت لهم، ان الحكومة حققت فائضاً في الميزانية قدره ٥٥٢ مليون دينار (١,٨ مليار دولار) في النصف الاول من ١٩٩٧/١٩٩٨.

فعلى الرغم من الهبوط الحاد في اسعار النفط في النصف الثاني، فقد تتجاوز البلاد عائدات النفط المتوقع تحقيقها خلال السنة المالية.

وقدر المراقبون الماليون اجمالي الانفاق في النصف الاول من السنة المالية، التي انتهت هذا الشهر، بنحو ١,٥ مليار دينار بينما قدرت العائدات بنحو ٢,١ مليار دينار. فتكون الحكومة قد حققت في النصف الاول من السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧ فائضاً في الميزانية قدره ٧٣١ مليون دينار، ولاول مرة من ١٥ سنة.

واضاف المراقبون ان متوسط سعر النفط الخام الكويتي في النصف الاول من السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨ بلغ ١٧,٤٢ دولار للبرميل مقارنة مع تقديرات الميزانية البالغة ١٣ دولاراً للبرميل على اساس حصة قدرها مليونا برميل يومياً في اطار منظمة «اوبيك».

وقدرت الميزانية البالغ حجمها ٤,٣٧٨ مليار دينار عائدات النفط بواقع ٢,٥٥٥ مليار دينار بينما تكهنت بعجز صاف قدره ١,٣٧٤ مليار دينار.

وتوقع المراقبون ان تتراوح عائدات تصدير النفط في السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨ بين ٢,٩ مليار دينار و٣,٣ مليار دينار في حال بيع الخام بسعر يتراوح بين عشرة دولارات و١٤ دولاراً للبرميل خلال النصف الثاني.

ووفقاً للتقرير ربع السنوي للبنك المركزي، تراجع اجمالي قيمة الصادرات في سنة ١٩٩٧ الى ٤,٣٢٨ مليار دينار مقارنة مع ٤,٤٥٨ مليار دينار في سنة ١٩٩٦. وبلغت نسبة النفط ٩٥٪ من اجمالي صادرات سنة ١٩٩٧.

وجاء في التقرير ايضاً، ان اجمالي الصادرات ارتفع بنسبة ٧,٣٪ الى ١,٠٨٤ مليار دينار في الربع الاخير من السنة الماضية ليصل الفائض التجاري في آخر ثلاثة اشهر الى ٤٣٢,٩ مليون دينار ارتفاعاً من ٤١٠,٦ مليون دينار في الربع الثالث من سنة ١٩٩٧ ونزولاً من ٥٩٠,٧ مليون دينار في الربع الاخير من سنة ١٩٩٦، بينما تراجع اجمالي فائض الميزان التجاري عن سنة ١٩٩٧ بنسبة ٦,٦٪ الى ١,٨٢٣ مليار دينار.

وتوقع بنك «الكويت الوطني» وهو اكبر مصرف في البلاد، في تقريره ربع السنوي، ان يتراوح عجز الميزانية بين ٥٠٠ مليون دينار ومليار دينار في حال بيع الخام في النصف الثاني من السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨ بسعر يتراوح بين عشرة دولارات و١٤ دولاراً للبرميل، وعدم حدوث زيادة في النفقات، ووصول العائدات غير النفطية الى المستوى المستهدف وهو ٥٥٠ مليون دينار.

وكانت اسعار النفط العالمية بدأت في التراجع في اواخر سنة ١٩٩٧ بعد ان اتفقت «اوبيك» على سقف انتاج اعلى. ونزلت الاسعار الى ادنى مستوى لها في تسع سنوات ليتراجع متوسط سعر النفط الخام الى نحو تسعة دولارات للبرميل.

ويبلغ متوسط سعر النفط الخام حالياً نحو ١١ دولاراً للبرميل وتوقع بعض الخبراء صعوده وسط علامات بان «اوبيك» قد تتفق في حزيران/ يونيو على مزيد من خفض الانتاج الى التوصية برفع اسعار الوقود قال الشيخ صباح، وقتها، ان هذا امر ممكن واضاف «ينبغي ان نوازن (الاسعار) مع دول مجلس التعاون الخليجي قدر الامكان».

واكد الشيخ صباح انه حال اتخاذ قرار برفع اسعار الوقود المحلية فان الامر لن يحتاج الى موافقة مجلس الامة.

وكان مجلس الامة مرر في وقت سابق قانوناً يلزم الحكومة بطلب موافقته قبل رفع أسعار الخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء، والاتصالات لكن ذلك لا يتضمن اسعار الوقود المحلية.

اساس سعر ١٢ دولاراً للبرميل بتكلفة انتاج قدرها ٤٠٠ فلس للبرميل ووفق سعر صرف يبلغ ٠,٣٠٢ دينار مقابل الدولار.

وقال الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء، قبل اسابيع من استقالته من الحكومة وعودته اليها، ان المجلس الاعلى للبترول يبحث امكانية زيادة اسعار الوقود المحلية وهي خطة ستحتاج الى مزيد من الدراسة قبل رفعها الى مجلس الوزراء لاقرارها.

وتبيع محطات الوقود البنزينين بسعر ٤٠ فلساً لليتر البنزين العادي و٥٠ فلساً لليتر البنزين الممتاز (١٣ و١٦ سنتاً على التوالي).

وردا على سؤال حول ما اذا كان المجلس الاعلى للبترول ينزع الى التوصية برفع اسعار الوقود قال الشيخ صباح، وقتها، ان هذا امر ممكن واضاف «ينبغي ان نوازن (الاسعار) مع دول مجلس التعاون الخليجي قدر الامكان».

واكد الشيخ صباح انه حال اتخاذ قرار برفع اسعار الوقود المحلية فان الامر لن يحتاج الى موافقة مجلس الامة.

وكان مجلس الامة مرر في وقت سابق قانوناً يلزم الحكومة بطلب موافقته قبل رفع أسعار الخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء، والاتصالات لكن ذلك لا يتضمن اسعار الوقود المحلية.

السعودية

فهد بن سلطان رفع الغطاء عن مدينة صناعية جديدة في «تبوك»

جلست الرياض على مقاعد المراقبين في جنيف والانضمام الى «منظمة التجارة العالمية» سنة ١٩٩٩!

كان الامير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع والنائب الثاني لرئيس الوزراء، يشهد المناورات العسكرية التي جرت في تبوك، فاغتنم امير المنطقة الامير فهد بن سلطان فرصة تكريم والده الزائر، ليكشف بعضاً من الذي يخططه لتبوك، وامله اقامة مدينة صناعية كبيرة تعد الاولى من نوعها في تلك المنطقة، التي بدأت في السنوات الاخيرات تشهد نمواً صناعياً وسياحياً وتنشط فيها الاستثمارات، مما سمح لها في تأمين الخدمات الاساسية والبنى التحتية اللازمة.

وسيبدأ، على ما قال الامير فهد بن سلطان، تأسيس المدينة في مطالع ١٩٩٩ بعد تحديد موقعها واعتماد مخططات البنية الاساسية لها.

وتوجد في «تبوك» مجموعة متفرقة من المصانع اهمها مصنع شركة «اسمنت تبوك» الذي بدأ تأسيسه سنة ١٩٩٥ بكلفة زادت على مليار ريال (نحو ٢٦٧ مليون دولار). ومصنع مطاحن الدقيق (كلف ١٠٢ مليون ريال)، ومصنع شركة «تبوك للصناعات الدوائية» الذي افتتح السنة الماضية. واصدرت وزارة الصناعة والكهرباء السعودية اخيراً تراخيص صناعية جديدة في المنطقة شملت قطاعات انتاجية زراعية وتحويلية بلغ عددها ٣٢ ترخيصاً اجمالي استثماراتها ١,٢ مليار ريال.

ويتوقع المراقبون ان تشهد المنطقة نقلة سياحية كبيرة في السنوات الخمس المقبلة. فقد عدد الامير فهد بن سلطان خمسة مشاريع سياحية كبيرة تعتزم مجموعة من رجال الاعمال السعوديين الاشتراك فيها. واشار الى ان المنطقة ستركز في المرحلة المقبلة على السياحة الداخلية قبل البدء في التخطيط لاجتذاب السياح من الخارج.

واشار امير تبوك ايضاً، الى ان تطوير السياحة في المنطقة يحتاج الى تطوير البنية الاساسية على الشواطئ، القريبة من المنطقة المطلة على البحر الاحمر، التي لاتزال اراض بكر تتمتع بخصوصية وجاذبية كبيرة.

ويتوقع رجال الاعمال المحليون ان تشهد المرحلة المقبلة انطلاقة كبيرة على مستوى الاستثمار في المنطقة، التي تتمتع بمواصفات كبيرة خصوصاً الاقتصادية منها بعد توجه الحكومة السعودية الى توسعة ميناء «ضباء». وسيرعى الامير سلطان تدشين التوسعة. كما تتجه الحكومة الى تأسيس مجموعة من المشاريع تبلغ قيمتها ملياري ريال، اضافة الى المشاريع المعتمدة التي يتوقع البدء فيها قريباً.

ومنطقة «تبوك» تعتبر من المناطق الكبيرة في السعودية وتمتد من الشمال الى الجنوب بطول ٨٠٠ كيلومتر ومن الشرق الى الغرب بعرض ٧٠٠ كيلومتر.

وتتبع المنطقة محافظات خمس هي: «تيماء» و«حقل» و«ضباء» و«الوجه» و«املج». كما يتبعها اكثر من ١٠٠ مركز اهمها «البدع» و«مركز حالة عمار» (منفذ السعودية الى الاردن) و«القليبة» و«بئر ابن هرماس».

واشتهرت المنطقة بالزراعة. وبلغ اجمالي القروض التي قدمها «البنك الزراعي» السعودي لتنفيذ مشاريع المنطقة الزراعية منذ تأسيسه وحتى نهاية سنة ١٩٩٧ ما يقرب من ١,١٩ مليار ريال.

وزاد من شهرة المنطقة انها من اكبر مصدري الورود في العالم، حيث تغطي جزءاً كبيراً من حاجة السوق السعودية، وتصدر منتوجاتها الى دول اوروبية عدة في مقدمتها هولندا وفرنسا. على صعيد اخر، حمل اسامة جعفر فقيه، وزير التجارة، ملف انضمام الرياض الى منظمة التجارة العالمية، وجلس في المقاعد المخصصة لما يزيد على ٣٤ دولة مراقبة في اجتماعات المجلس الوزاري الثاني للمنظمة، الذي عقد كل سنتين، والتام في الشهر الماضي في جنيف.

وعلى هامش المؤتمر، اجرى الوزير فقيه سلسلة من الاجتماعات مع نظرائه، له من كل من الولايات المتحدة الاميركية، وبريطانيا، والمانيا، وفرنسا، والارجنتين، واستراليا، وبيرزيلندا، لمحاولة دفع طلب انضمام السعودية الى المنظمة والحصول على الدعم التفاوضي والرياض لما تزل في مرحلة التفاوض للانضمام الى المنظمة الدولية وقدمت الكثير من الوثائق عن الانظمة، والسياسات التجارية والزراعية لديها، واجرت اربع جولات تفاوضية في هذا الشأن.

وانهت في خواتيم السنة الماضية الجولة الرابعة في مفاوضاتها مع المنظمة، التي شملت عرض ومناقشة الوثائق المقدمة من المنظمة الى مجالات جداول العروض الاولية للسلع والخدمات، والمرونات المطلوبة، وحقوق الملكية الفكرية، والمعاملات التجارية التفاضلية، والمواصفات القياسية والتدابير الصحية الحيوانية والنباتية، اضافة الى تراخيص الاستيراد للسلع والمواد الحساسة.

وكان السعوديون يتوقعون ان يأتي انضمام بلادهم الى «منظمة التجارة العالمية» مع بداية هذه السنة بعد ان انجزت نحو ٨٠٪ من اجراءات الانضمام، الا ان الموعد ربما تأخر حتى مطلع سنة ١٩٩٩.

وتطمح الرياض للانضمام الى المنظمة لدوافع عدة منها ان غيابها عنها لا يتفق وثقلها الاقتصادي في المنطقة والعالم، اضافة الى انها ستستطيع من خلال المنظمة الدولية المفاوضة على مصالحها التجارية، والحصول على بعض المزايا مثل تعزيز القدرة التنافسية للمنتوجات الوطنية في الاسواق الدولية وزيادة الصادرات الصناعية، وحماية المنتوجات السعودية من الاجراءات التعسفية التي ربما فرضتها الدول الاجنبية، وضمان عدم التمييز ضد الصادرات السعودية في الاسواق الاجنبية لصالح منتوجات اجنبية اخرى، وتهيئة الظروف المناسبة للاستثمارات الجديدة والتوسع الاستثماري.

وكانت الحكومة تقدمت سنة ١٩٨٥ بطلب لقبولها كعضو مراقب في الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (غات) وتم قبولها.

وفي سنة ١٩٩٣ تقدمت للانضمام كعضو (طرف متعاقد)، وتمت سنة ١٩٩٦ الموافقة على تحويل الطلب السعودي للانضمام للاتفاقية الى «منظمة التجارة الدولية» التي حلت محل «غات» كما عقدت الحكومة لقاء اول مع فريق العمل المكلف دراسة انضمامها

اليمن

بعد طرد دول الخليج مليون يمني بسبب الموقف من حرب ١٩٩١

٣٠٠ ألف طفل بلا مدارس وهم يعملون لإعالة اسرهم!

فور تحول اشارة المرور الضوئية الى اللون الاحمر ينقض شبان في ثياب بالية على السائقين لبيعهم زجاجات المياه والصحف والمناديل الورقية.

ومعظم هؤلاء مجبرون على بيع قناني المياه مقابل ٢٥ ريالاً للمساعدة على اعالة اسرهم. وبعضهم يجني من تجواله المتعب تحت شمس محرقة في الشوارع بين ١٥٠ و٢٠٠ ريال. ويقوم هؤلاء الصبية، الذين تتراوح اعمارهم بين ١٢ و١٦ سنة، بتجوالهم في شوارع صنعاء، في غير اوقات الدراسة.

وفي حين يقضي الاطفال في اتحاء العالم اغلب يومهم في فصول الدراسة فان الاف الاحداث اليمنيين يقضون يومهم بطوله يجوبون الشوارع سعياً وراء رزق اسرهم.

وعمالة الاطفال ليست جديدة على صنعاء، لكن المسؤولين والخبراء يقولون ان عدد الاطفال العاملين ارتفع منذ حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ عندما طردت دول الخليج نحو مليون يمني بسبب موقف الرئيس علي عبد الله صالح المؤيد للعراق خلال الازمة.

وكانت دراسة اجريت بين سنة ١٩٩١ وسنة ١٩٩٤ اظهرت ان عدد الاطفال العاملين زاد بمعدل ٣٪ سنوياً.

وهذه الظاهرة باتت تعيق التنمية وتفاقم الامية والفقر.

وتعطي الدراسة صورة قاتمة اخرى عن الوضع. فقد اظهرت ان ما يصل الى ٣٠٠ الف طفل من دون سن ١٤ سنة يعملون لساعات طويلة في مطاعم وورش تصليح وغسيل السيارات وباعة جائلين في الشوارع.

ويعمل الكثيرون منهم من دون مقابل في اعمال تملكها الاسرة خاصة في القطاع الزراعي في الريف حيث يقيم ٧٠٪ من سكان اليمن البالغ عددهم ١٧,٥ مليون نسمة.

وجاء في الدراسة ان النسبة الاكبر من عمالة الاطفال تعمل في انشطة الاعمال الاسرية من دون اجر.

ويقول الباحثون ان الاطفال يعملون ساعات اطول ويتقاضون اجوراً اقل من الكبار. وهم يحصلون على ما يصل الى ستة الاف ريال شهرياً ويمكن ان يعملوا ١٢ ساعة يومياً.

وتضيف الدراسة ان الاطفال يتعرضون لاستغلال اقتصادي حاد وانهم يتقاضون اقل بكثير من الكبار وما يتقاضونه لا يعادل ساعات عملهم الطويلة.

واظهرت دراسة اخرى اعدتها وزارة العمل، انه الى جانب طول ساعات العمل وقلة الاجر فان العديد من الاطفال يتعرضون للاساءة اثناء العمل.

واضافت ان ٣٨٪ من الاطفال العاملين يتعرضون لانواع مختلفة من التحرشات منها التحرش الجنسي. ولكن الدراسة لم تعط المزيد من التفاصيل او الامثلة.

ويرى المسؤولون ان الاسباب الرئيسية لارتفاع عمالة الاطفال هي تضافر الفقر الشديد مع ارتفاع معدل البطالة بين الكبار وغياب قوانين تحمي الاطفال. كما ان النقص الكبير في اعداد المدارس يفاقم المشكلة.

والقانون لا يفرض التعليم الالزامي وموارد البلاد المحدودة لا تغطي الطلب المتزايد على التعليم.

وتفيد احصاءات رسمية ان ٥١٪ من السكان اقل من سن ١٨ عاماً وان اكثر من ٤٠٪ من الاطفال في سن الدراسة اما تسربوا من التعليم او لم يلتحقوا بمدارس اصلاً. وقال مسؤول بوزارة التعليم «ان البلاد تحتاج الى ١٣ الف مدرسة جديدة لاستيعاب العدد الكبير من المحرومين من التعليم ولتقليل الازدحام الكبير في الد[illegible] القائمة».

الإمارات

تتم ضمن برنامج «أوفست» بغية تنويع مصادر الدخل ونقل التكنولوجيا

صفقات السلاح محسوبة وتمويلها من احتياطي يبلغ ١٠٠ مليار دولار!

□ بعد التغطية الاعلامية الواسعة التي تناولت صفقات السلاح مع كل من فرنسا والولايات المتحدة، اجهدت السلطات الاماراتية النفس في تجريد تلك الصفقات من مدلولاتها العسكرية البحتة الى الفوائد الاقتصادية. ففي نظر هذه السلطات، ان صفقتي الطائرات مع فرنسا والولايات المتحدة من شأنها ان تخلق «شراكة حقيقية» بين الامارات والدول المصدرة للسلاح من جهة، وتنويع الاقتصاد الوطني من جهة ثانية، بنقل التكنولوجيا المتطورة ضمن مشاريع «أوفست» التي تلتزم شركات الاسلحة تنفيذها في الدولة بعد ابرام كل صفقة.

واستبعدت مصادر على شاو ودارية ان تجد الحكومة صعوبة في تمويل الصفقات التي ستبرمها حتى سنة ٢٠٠٥ وتصل قيمتها الى نحو ١٥ مليار دولار، لأنها تملك احتياطات خارجية تقارب ١٠٠ مليار دولار ويديرها جهاز ابوظبي للاستثمار.

وتوقع خبراء اقتصاديون خليجيون ان تؤسس مشاريع في اطار برنامج الصفقات المتبادلة (اوفست) قيمتها ٦ ملايين دولار، بموجب صفقتي الطائرات المقاتلة التي وقعت مع فرنسا في كانون الاول/ ديسمبر الماضي والصفقة التي تم الاتفاق عليها مع الولايات المتحدة في منتصف الشهر الماضي.

وتبلغ قيمة الصفقة الاولى ٣,٣ مليار دولار تشتري بموجبها الحكومة ٣٠ مقاتلة «ميراج ٢٠٠٠-٩» في حين تراوح قيمة الصفقة الثانية بين ٦ و٨ مليارات دولار وتتضمن شراء ٨٠ مقاتلة من طراز «اف ١٦» المتطورة.

وعلى الرغم من ان مثل هذه الصفقات ترهق الموازنة، إلا انها تبقى استثماراً مزدوجاً، لانها الى جانب اسهامها في تعزيز القوة الدفاعية للجيش، فبالة اي تهديد خارجي، فهي تؤدي الى تأسيس مشاريع صناعية وغيرها في القطاعات المنتجة من قبل رأس مال اجنبي، مما يؤدي الى تنويع القاعدة الاقتصادية ونقل التكنولوجيا الحديثة المتطورة. وستؤدي هذه الاستثمارات الاجنبية تالياً الى زيادة الدخل الوطني، وتسارع وتيرة الاقتصاد، وتأسيس شراكة حقيقية بين الامارات والدول المصدرة للسلاح.

وكانت الحكومة بدأت تطبيق برنامج «أوفست» قبل سنوات ست بهدف استقطاب التكنولوجيا المتطورة من الدول المورّدة للسلاح، وذلك في اطار حملتها الرامية الى تخفيف الاعتماد على الصادرات النفطية التي تشكل اكثر من ٨٠٪ من اجمالي ايرادات الموازنة.

وطبقاً لذلك البرنامج تتعهد الشركات المصدرة للسلاح بإعادة استثمار جزء من الصفقة في مشاريع انتاجية في القطاع المدني بما يحقق اجمالي انتاج يصل الى ٦٠٪ من قيمة الصفقة خلال سنوات عشر.

ووصل عدد المشاريع التي تم تأسيسها ضمن برنامج الصفقات المتبادلة الى نحو ٣٥ مشروعاً يبلغ حجم الاستثمار الكلي فيها اكثر من مليار درهم (٥٤٥ مليون دولار) يتركز معظمها في القطاعات الصناعية والطبية والزراعية والمواصلات.

وتعتبر شركة «جيات» الفرنسية اكبر مستثمر «اوفست» في الدولة، اذ تستحوذ على اكثر من ٤٠٪ من قيمة تلك المشاريع، وذلك في اطار صفقة الدبابات التي ابرمتها مع الامارات سنة ١٩٩٣ وتضمنت تزويدها بـ ٤٣٦ دبابة «لوكلير» قتالية رئيسية بقيمة ٣,٩ مليار دولار.

وأكد مسؤولون في برنامج «اوفست» ان صفقتي الطائرات الاخيرتين تنطبق عليهما احكام بنود البرنامج وسيتم تحديد المشاريع المتصلة بها في وقت لاحق.

يقول المتتبعون لمجريات الامور، ان الدولة الاماراتية مقبلة على فورة في مثل هذه المشاريع نظراً الى ضخامة الانفاق على برامج التسلح، واشاروا الى تصريحات رئيس هيئة الاركان الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في واشنطن، التي كشف فيها عن برنامج تسليحي يمتد ما بين سنة ١٩٩٥ وسنة ٢٠٠٥ ويتضمن انفاق نحو ١٥ مليار دولار.

وفي نظر المتتبعين ان هذا الكلام يعني شيئاً واحداً وهو ان الامارات على اعتاب طفرة في مشاريع «اوفست»، الأمر الذي يحمل دلالات كبيرة على صعيد الدخل والاقتصاد. وشدد احد المصرفيين الاماراتيين على ان امارة ابو ظبي تملك اكثر من ١٠٠ مليار دولار على شكل استثمارات خارجية يديرها «جهاز ابوظبي للاستثمار» مما يعني وجود مورد دخل موازٍ للايرادات النفطية.

وقال: «لا اعتقد ان الامارات ستجد صعوبة في تمويل تلك الصفقات لأنها تتمتع بمركز مالي قوي وتملك احتياطات مالية كبيرة ولا ترزح تحت عبء الديون».

وتوقع المحللون الماليون ان تؤدي مشاريع الـ «اوفست» الى ارتفاع حصة القطاع غير النفطي في اجمالي الناتج المحلي والى زيادة الصادرات وإعادة التصدير.

قطر

عبد الله العطية الزائر في بيروت لبيعها غازاً

«الباب مفتوح على مصراعيه للمستثمرين الأجانب لمشاركتنا في ثروتنا»!

□ كرر عبد الله العطية، وزير النفط، امام عدد من الصحافيين، رسم الاطار العام لطموحات الدوحة بان تصبح مصدراً كبيراً للغاز خلال حملة تسويق نشطة، وترك الباب مفتوحاً على مصراعيه امام من يرغب من المستثمرين الاجانب للمشاركة في مشروعات مشتركة.

ومن المرجح، على ما يقول المراقبون المطلعون، ان يؤدي التعاون بين الدوحة وشركات النفط الاجنبية الى جلب ارباح تقدر بمليارات الدولارات في المدى البعيد.

وتسيطر الامارة الصغيرة على ثالث اكبر احتياطيات للغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وايران.

ويقول المراقبون ان مفتاح الاستفادة من هذه الاحتياطيات الضخمة يكمن في استخدام حملة تسويق نشطة وأنتهاج سياسة الباب المفتوح نحو شركات النفط الاجنبية في الخليج. فسوق الطاقة، هي سوق بالغة الصعوبة. لكن مع النجاح الذي تحقق اليوم فان قطر ستسوق سنة ٢٠٠٠ انتاجاً يبلغ ١٣ مليون طن متري سنوياً من الغاز الطبيعي المسال، وهي كمية هائلة.

والهدف الذي تتوخاه الحكومة هو الوصول الى تسويق ٢٥ مليون طن. لذلك يجهد المسؤولون لتسويق ثروتهم في اسواق الخليج والهند والصين.

وهناك مشروع مشترك تأخر طويلاً بين الدوحة وشركة «انرون كورب» عملاق الطاقة الاميركي لاقامة مشروع للغاز الطبيعي المسال كلفته اربعة مليارات دولار.

ووقعت «انرون» مذكرة تفاهم مع «المؤسسة القطرية العامة للبترول» في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٩٥ لاقامة منشآت لانتاج وتسويق خمسة ملايين طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال من سنة ٢٠٠٠.

لكن لم يتسن تحويل الصفقة الى اتفاق نهائي لأن الدوحة تصر على ابرام اتفاقات مؤكدة للبيع والشراء، قبل ان تعطي موافقتها على المضي قدماً في المشروع. ذلك لان اتفاقات البيع والشراء حيوية لمشروع الغاز المرتفع التكلفة.

وكان عبد الله العطية قد أمل في التوصل الى اتفاق نهائي وقال: «أمل ان يضعوا اللمسات الأخيرة لاتفاقات البيع والشراء، في اقرب وقت ممكن. نحن مستعدون للتوقيع في اي وقت اذا انتهت الشركة من ترتيبات البيع، ونحن لا يوجد اعتراض من جانبنا».

وعلى الصعيد الاقليمي تتطلع الدوحة الى اسواق في اماكن مثل دبي وهي مركز للتجارة واعادة التصدير.

وقال العطية: «نحن نعتقد انه اذا نجحنا مع دبي ودول خليجية اخرى، فان هذا يعني اننا سننشيء خط انابيب عبر منطقة الخليج، وهذا امر استراتيجي للغاية بالنسبة الى المنطقة، بحيث نربط جميع دول الخليج بشبكة الغاز، ونحن نقوم بتسويقه».

وكان العطية قد قام في اواسط الشهر الماضي بحملة مبيعات في لبنان، الذي يحتاج الى مليوني طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً لمشروع الغاز الطموح المزمع الذي يتكلف ٥٠٠ مليون دولار.

وقال الوزير القطري لما سئل عن اتفاق الغاز بين الدوحة وانرون واسرائيل الذي ذكرت التقارير أنه الغي، انه «فاض به الكيل» وامتنع عن الحديث بشأن المواقف السياسية لقطر في الخليج.

لكن الوزير قال انه في نهاية المطاف فان النشاط التجاري سيسود على السياسة، مؤكداً ان بلاده تعرض حوافز مثل اعفاءات ضريبية وايجارات مخفضة في محاولة لجذب مزيد من الاستثمارات.

وقال: «اننا نقيم تفاهماً جيداً بين المشترين والبائعين. ونعمل على خلق مناخ مناسب للاستثمار. لن تتدخل السياسة فيه على الاطلاق».

ايران

بعد سنة على انتخابه خاتمي مهدد بشعبيته

الركود الاقتصادي والتضخم يعضان رغيف الفقراء والبطالة ٢٠٪

□ بعد انقضاء سنة كاملة على انتخاب محمد خاتمي خلفاً لعلي اكبر هاشمي رفسنجاني في رئاسة الجمهورية، لايزال تدهور الوضع الاقتصادي التحدي الرئيسي الذي يواجه الحكومة والخطر الكبير الذي يهدد شعبيتها.

وتعكس الصحف الايرانية بصورة منتظمة التعليقات المثيرة التي يدلي بها المسؤولون ازاء موضوعات التضخم والبطالة وانخفاض مستوى الحياة وتراجع اسعار النفط وانهيار العملة الوطنية.

ويقول المراقبون، ان البلاد دخلت مرحلة ركود اقتصادي يمكن ان يلحق الضرر بخاتمي الذي انتخب على رأس السلطة التنفيذية في ٢٣ ايار/ مايو سنة ١٩٩٧ بنسبة ٦٩٪ من الاصوات.

وسينعكس انهيار اسعار النفط الذي يمثل نسبة ٨٥٪ من مداخيل البلاد بالعملات الصعبة هذه السنة في ريح فائت يراوح بين ٤ الى ٥ مليارات دولار.

ولن تحصل الحكومة في احسن الحالات على عائدات نفطية تزيد عن عشرة مليارات دولار فيما يتعين عليها ان تسدد خمسة مليارات دولار لخدمة ديونها الخارجية.

وتأخذ البطالة، خصوصاً في صفوف الشباب من دون شهادات جامعية، او من خريجي التعليم العالي، حجماً مثيراً للقلق في بلد نصف سكانه تقريباً دون العشرين من العمر.

وقد اضطرت البطالة السلطات المحلية في العديد من المحافظات الى تكوين ما سمي «هيئة اركان» لمكافحة هذه الظاهرة كما في محافظات خرسان (شرق) وكردستان (غرب).

وقد وجه النائب علي رضا محجوب، المقرب من الرئيس خاتمي، تحذيراً مثيراً للقلق في الآونة الاخيرة معلناً ان «جيش العاطلين سيتضاعف» بسبب اعداد الشباب التي تتدفق على سوق العمل.

واضاف محجوب، الذي يشغل منصب الامين العام لمؤسسة بيت العامل، وهي نوع من النقابة تشرف عليها الدولة، «لما كان هناك ٢٧ مليون ايراني دون الرابعة والعشرين من اصل ستين مليوناً فان البلاد ستشهد قريباً ارتفاعاً بنسبة مئة في المئة في معدل البطالة».

واعترف الرئيس خاتمي الذي كان يتحدث الى عدد من ائمة البلاد قبل فترة بهذا الوضع مؤكداً: «اقتصادنا مريض وعلينا ان نصحح الوضع ونجد علاجاً للبطالة»، مشدداً على ان الازمة الاقتصادية يجب ان تلجم بمساعدة الشعب.

وتتحدث الارقام الرسمية عن نسبة ١١٪ من القادرين على العمل يعانون من البطالة، فيما ترى التقديرات الغربية ان النسبة تصل الى ٢٠٪ منذ بضعة اشهر خصوصاً في بعض المحافظات الغربية من البلاد.

ومنذ آب/ اغسطس ١٩٩٧، تاريخ تشكيل حكومة خاتمي، ارتفعت اسعار جميع المواد الاستهلاكية اليومية فيما بقيت الاجور والمداخيل لمعظم الناس على حالها.

وتبلغ نسبة التضخم في الارقام الرسمية ٢٠٪ لكن الخبراء يقدرونها بـ ٤٠٪ في المتوسط في بعض القطاعات.

وفي هذا الاطار، اوضح حاكم «البنك المركزي» محسن نوربخش، «ان ايران ستكون بحاجة ماسة الى الاستثمارات الاجنبية والمحلية نظراً الى الوضع الاقتصادي السيء السائد حالياً في البلاد نتيجة تدهور اسعار النفط».

وتجدر الإشارة الى ان الرئيس خاتمي، الذي انتخب على اساس برنامجه السياسي المعتدل، استفاد بصورة خاصة من تأييد الطبقات الفقيرة التي تعتمد في جانب كبير من حياتها على نظام الاعانات للمواد الاساسية مثل الخبز والحليب والزيت، وهو النظام الذي يتعرض حالياً لأزمة كبيرة.

واختصرت صحيفة «ايران دايلي» القريبة من خاتمي الوضع بقولها «مما لا شك فيه ان ايار/ مايو ١٩٩٨ يبدو اصعب على رجل الشارع في ايران من ايار/ مايو ١٩٩٧» من الناحية الاقتصادية.

ليبيا

إقليم «غاليثيا» تحدى الحصار وزاد تبادله التجاري ١٠٠ مليون دولار في السنة

طرابلس تخترق الحصار مع إسبانيا وتفشل مع أستراليا!

☐ بستمر الانفتاح على طرابلس الغرب المحاصرة والمقاطعة، يوماً بعد يوم. ويبدو أن المحادثات السرية التي دارت في جنيف بين مسؤولين ليبيين وأميركيين، لبحث تفاصيل عملية التطبيع بين واشنطن وطرابلس، (راجع «الميزان»، المجلد الخامس، العدد السابع، ايار/ مايو ١٩٩٨)، بدأت تنعكس ايجاباً على قرارات بعض الدول، التي كانت سايرت واشنطن فحاصرت وقاطعت ليبيا. وفي مؤشر له دلالاته، قام «مانويل فراغا» رئيس اقليم «غاليثيا» والزعيم اليميني مؤسس «الحزب الشعبي» الحاكم في اسبانيا، بزيارة طرابلس الغرب، ترصل فيها الى توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية المهمة بينها اتفاق يقضي برفع قيمة التجارة بين ليبيا واقليم غاليثيا الى نحو ١٠٠ مليون دولار سنوياً.

وذكرت مصادر اوروبية، على علم وداية، ان الجانبين توصلا ايضاً الى اتفاق لإقامة خطة مباشرة لتصدير الغاز الطبيعي الليبي الى اقليم غاليثيا (شمال غرب اسبانيا)، اضافة الى اتفاقات اخرى للتعاون في مجالات حيوية بالنسبة الى النشاط الاقتصادي للمقاطعة، مثل الصيد وتعليب المنتوجات البحرية وتصدير الاخشاب التي ينتجها الاقليم وتحتاجها طرابلس.

وقبيل مغادرته العاصمة الليبية، اكد «فراغا» انه يتعين على الاتحاد الاوروبي ان يمارس سياسة منفتحة تجاه الدول العربية المتوسطية باعتبارها شريكة في منطقة واحدة، مشيراً الى ان تقدم هذه الدول يعتبر نتيجة حتمية للشراكة بين الجانبين والمساهمة في اقامة منطقة تكامل اقتصادي وسياسي قادر على توفير الامن للجميع. وقال انه سينقل خلال الايام القليلة المقبلة هذه الفكرة الى كل من ابل ماتونيس، وزير خارجية اسبانيا، ومانويل مارين، المستشار الاوروبي المسؤول عن العلاقات مع دول البحر المتوسط.

وكان «مانويل فراغا» زار طرابلس ملبياً دعوة محمد نوري بيت المال، سفير ليبيا لدى اسبانيا. واتخذت هذه الزيارة طابعاً اقتصادياً وتجارياً، حيث رافق المسؤول الاسباني وفد كبير من رجال الاعمال، في مقاطعة «غاليثيا».

ومعلوم ان فراغا قام بالعديد من الزيارات التي تعتبر مخالفة للسياسة الخارجية الرسمية للحكومة الاسبانية التي تنتمي الى الحزب الذي اسسه ويتولى حالياً رئاسته الشرفية.

اذ انه قام بزيارة الى كوبا في الوقت الذي تحاول الولايات المتحدة عزل فيدل كاسترو وتهديدها في ذلك الحكومة الاسبانية. كما انه استقبل كاسترو في مقاطعته، ووقع مع الحكومة الكوبية عدداً من الاتفاقات الثنائية، حيث ان «غاليثيا» تتمتع بحكم شبه ذاتي، ويمكن لحكومتها المحلية ان تعقد اتفاقات ثنائية مع دول اخرى في كل المجالات.

كما اجرى العديد من الاتصالات مع السياسيين الايرانيين. وزار ايران في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تحاول ايضاً عزل ايران تدعمها في ذلك الحكومة الاسبانية.

وفي حين اعتبر المراقبون ان زيارة مانويل فراغا، اختراقاً ليبياً ناجحاً للحصار المضروب على طرابلس، فإن المراقبين ذاتهم اشاروا الى محاولة ليبية فاشلة في تليين موقف الحكومة الاسترالية

فقد حاولت الحكومة التي اشترت ماشية من استراليا قيمتها ٥١ مليون دولار استرالي (٣٢ مليون دولار اميركي)، بدلاً من ايرلندا، الربط بين هذه الصفقة واستئناف العلاقات الدبيلوماسية. غير ان وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الاسترالية اعلنت بصوت عال انها لن تقبل طلب مجلس الماشية الاسترالي استئناف العلاقات مع ليبيا، التي قطعت منذ سنة ١٩٨٧.

ففي نظر الوزارة «انها احدى الحالات التي تتقدم فيها مصالح المجتمع الدولي ومعاقبة دول منبوذة على المصالح التجارية البحتة».

وقال بيتر ويكس نائب مدير مجلس الماشية الاسترالي ان وفداً حكومياً ايرلندياً زار ليبيا في محاولة لاقناع المسؤولين فيها بشراء ماشية من ايرلندا بدلاً من استراليا. واضاف: «إن هناك تهديدات ليبية غير مباشرة باتخاذ قرارات بالتحول الى ايرلندا انتشرت بين مربي الماشية».

غير ان طرابلس لم تهدد بشكل واضح بوقف مشتريات الماشية الاسترالية في حالة رفض استئناف العلاقات الدبيلوماسية.

وقال ويكس «اشاروا الى ان (المسألة الدبيلوماسية) ستوضع في الاعتبار في العقود التي ستوقع».

وتتم معظم مشتريات الماشية في من خلال الحكومة. وقد اوقفت ليبيا وارداتها من ايرلندا في سنة ١٩٩٧ بعد انتشار مرض «جنون البقر» وحولتها الى استراليا. بهذا ارتفعت صادرات استراليا الى ليبيا الى ٩٧٥٢٥ رأساً قيمتها ٥١ مليون دولار استرالي في سنة ١٩٩٧ مقابل ٧٧٠٠ رأس في سنة ١٩٩٦.

وتواصلت المبيعات النمو وتوقع ويكس ان تشتري ليبيا ٢٠٠ الف رأس في الاشهر الاثني عشر المقبلة.

ووصف ويكس ليبيا بانها سوق سريعة النمو وقيمة للغاية لصناعة تربية الماشية في استراليا بعد انهيار السوق الاندونيسية.

وجمدت استراليا علاقاتها الدبيلوماسية والسياسية مع طرابلس سنة ١٩٨٧ بدعوى مساندتها لانشطة ارهابية. وخففت القيود التجارية في سنة ١٩٩٣، غير ان «كانبيرا» ترفض استئناف العلاقات حتى تنفذ طرابلس قرارات مجلس الامن بشان تسليم مواطنين ليبيين يشتبه في تدبيرهما تفجير طائرة ركاب اميركية تابعة لشركة خطوط «بان أميركان» فوق «لوكيربي» في اسكتلندا مما اسفر عن مقتل ٢٧٠ شخصاً.

مصر

في دراسة وجد فيها تقصيراً في قطاع التصدير

«صندوق النقد» يدعو الى تقليص القيود على الواردات لزيادة الصادرات!

☐ على الرغم من ارتياح «صندوق النقد الدولي» الى ما حققته حكومة كمال الجنزوري في تطبيق برنامج الاصلاحات الاقتصادية، إلا ان الصندوق مضى في حثها على تنفيذ المزيد من الإجراءات لفتح الاسواق المصرية امام الواردات.

فالصادرات في رأي «الصندوق الدولي» تحتاج الى واردات. كما إن التباطؤ في خفض المزيد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية، يضعف احتمال نمو الصادرات.

وكانت دراسة وضعها خبراء الصندوق، اوضحت ان اداء مصر في قطاع التصدير كان ضعيفاً.

فقد جاء في الدراسة: «من الامور المثيرة للقلق ان الصادرات السلعية غير النفطية لاتزال ضعيفة ولم تتغير كميتها تقريباً منذ اوائل التسعينات، بحيث تقلص نصيب مصر من الاسواق العالمية».

إلا ان الصادرات لا تمثل نسبة كبيرة من الاقتصاد المصري. والامر الذي يثير الاهتمام فعلاً هو فتح الاسواق مما يعطي دفعة للصادرات.

وبلغ حجم صادرات مصر خلال السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٦ التي انتهت في بداية تموز/ يوليو الماضي ٤،٩٣ مليار دولار مقابل واردات بقيمة ١،٤٧٢ مليار.

وكان عاطف عبيد، وزير قطاع الاعمال العام، قال ان الحكومة تعمل على تقليل الحواجز التجارية لتحرير الاقتصاد.

ويقول المراقبون ان الحكومة، تزيد معدلات الادخار والاستثمار حتى تحقق نسبة النمو البالغة ٧٪ التي تأمل بالوصول اليها بحلول سنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

وتظهر بيانات الصندوق ان معدل الاستثمار كان اقل من ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي ومعدل الادخار اقل من ١٥٪ سنة ١٩٩٦/١٩٩٧.

واشاد المراقبون بانجازات الحكومة المتمثلة في خفض التضخم الى ٤٪ هذه السنة من ٢٠٪ في اوائل التسعينات، وزيادة الاحتياطيات الاجنبية الى اكثر من ٢٠ مليار دولار، وتقليل العجز في الميزانية الى ادنى من ١٪ من اجمالي الناتج المحلي وبيع الاصول الحكومية.

وقد باعت الحكومة حتى الآن نصيبها في ٨٤ شركة بقيمة سوقية تصل الى ١٧،٧ مليار جنيه ونحو ٧٪ من اجمالي الناتج المحلي.

وقال عبيد ان الحكومة تعتزم الانتهاء من برنامج التخصيص في غضون سنتين.

واضاف «نحن نسير بمعدل اربع شركات في الشهر في المتوسط وبحد ادنى عشر شركات كل ثلاثة اشهر».

وتابع عبيد: «لدينا ٣٥ شركة جاهزة للبيع. ونامل ان نستكمل مهمتنا خلال سنتين اذ نهدف لبيع ١١٣ شركة. ان برنامج التخصيص سيشمل مزيداً من المرافق العامة مع بيع حصص في قطاع توليد وتوزيع الطاقة وقنوات الري. اما بالنسبة الى قطاع الطاقة فقد قررنا تحويل منشآت الانتاج والتوزيع الى شركات استعداداً لطرح حصص منها في السوق».

وتعمل الحكومة على تحويل قطاع الاتصالات الى شركة قبل بيع اسهمه للجمهور كما باعت شبكة الهاتف المحمول للقطاع الخاص. ووقعت اتفاقاً لمنح ترخيص اقامة شبكة ثانية لكونسورتيوم يضم شركات بريطانية ومصرية وفرنسية لاقامة وتشغيل نظام للهاتف المحمول.

وهذا هو ثاني اتفاق من هذا النوع مع شركات دولية مع سعي مصر لفتح قطاع الاتصالات امام الاستثمار الاجنبي تمشياً مع الاصلاح الاقتصادي.

ووقع سليمان متولي وزير المواصلات الاتفاق مع ممثلين من كونسورتيوم «مصر فون»، الذي تبلغ حصة شركة «فودافون» البريطانية فيه ٣٠٪ وتبلغ حصة «ام. اس. آ» البريطانية ٨٪.

وتبلغ حصة «اير تاتش» الاميركية ٣٠٪ وحصة «سي جي سات» الفرنسية ٧٪.

أما بقية الشركات المشاركة فيه فهي المصرية «هرميس» و«الكان» بحصة ١٠٪ لكل منهما، وبنك القاهرة بحصة ٥٪.

وابلغ كلارك ريتشاردز، مدير الاتصالات في مجموعة «فودافون»، ان الترخيص الذي تبلغ مدته ١٥ سنة يجدد تلقائياً لمدة خمس سنوات اخرى.

واضاف ان الكونسورتيوم يعمل مع الوزارة منذ شهرين على وضع شروط الترخيص الذي وقع مؤخراً.

وقال ريتشاردز: «الحكومة وعدت الا يكون هناك ترخيص ثالث قبل خمس سنوات ووعدت كذلك الا تمنح تراخيص اخرى على شبكة «جي اس ام ٩٠٠».

وافاد بيان من السفارة البريطانية ان حجم استثمارات المشروع يبلغ ٦٥٠ مليون جنيه استرليني (مليار دولار) منها ٢٥٠ مليون جنيه من شركات بريطانية.

ويتوقع الكونسورتيوم ان تبدأ الخدمة خلال تسعة اشهر من توقيع منح الترخيص.

وقال محللون في شباط/ فبراير الماضي ان بيع حصة تبلغ ٢٠٪ لشركة الهاتف الخليوي المصرية الحكومية سيؤدي الى المنافسة وخدمة افضل.

واسست «هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية» شبكة الهاتف المحمول بالاشتراك مع «الكاتيل» الفرنسية. وبدأت الشبكة العمل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ ولديها اكثر من ٨٠ الف مشترك.

ووقعت مصر في نيسان/ ابريل الماضي عقد منح الترخيص الاول مع كونسورتيوم «موبينيل» الذي يضم «فرانس تليكوم» و«موتورولا» وشركاء مصريين هم «اوراسكوم» و«الاهرام» و«رؤوف عبد المسيح» وكيل «الكاتيل» وايضاً «سيستيل» وكيل «موتورولا».

و«موبينيل» هي المساهم الرئيسي في الشركة المصرية لخدمات الهاتف المحمول، التي ستتولى تشغيل وتطوير شبكة الهواتف المحمولة من نظام «جي اس ام». وتملك «موبينيل» حصة الاغلبية وتبلغ ٦٨٪ في الشركة المصرية لخدمات الهاتف المحمول التي تدير شبكة «جي اس ام» مقابل ٢٠٪ مطروحة في بورصة القاهرة و٢٪ مملوكة للعاملين في هيئة الاتصالات.

تونس

الأميركيون استثمروا ٥٠٠ مليون دولار!

☐ بعيد زيارة وفد من رجال الاعمال، على رأسهم هادي الجيلاني، رئيس اتحاد الصناعيين والتجار، الى واشنطن، حيث حض التونسة مجموعات صناعية ومتمولين أميركيين على الاستثمار في مشاريع تونس، نشرت احصائيات رسمية وضعت الاميركيين في المرتبة الثالثة بين المستثمرين الاجانب بعد الفرنسيين والايطاليين.

ويراوح حجم الاستثمارات الاميركية حالياً بين ٤٠٠ مليون و٥٠٠ مليون دولار وفرت اكثر من ٥٠٠٠ فرصة عمل. وسجلت هذه الاستثمارات نمواً سريعاً بين ١٩٩٢ و١٩٩٦، وقدرت قيمة الاستثمارات التي تدفقت على تونس في هذه الفترة بـ ٢٩٧ مليون دولار.

كذلك ارتفع حجم المبادلات التجارية بين البلدين اخيراً خصوصاً بعدما وقعت «الخطوط التونسية» في مطلع هذه السنة صفقة مع مجموعة «بوينغ» لشراء سبع طائرات جديدة قيمتها ٣٠٠ مليون دولار.

وقدر حجم الصادرات الاميركية الى تونس سنة ١٩٩٧ بما يقرب من ٣٨٠ مليون دولار. وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الرابعة بين مزودي تونس التجاريين، والمرتبة الثانية عشرة بين زبائنها.

وقد شكلت زيارة رجال الاعمال التونسيين للولايات المتحدة، في نظر المراقبين، محطة مهمة في اقامة مشاريع استثمارية مشتركة وعقد صفقات تجارية بين الجانبين. وقد اظهر الاميركيون في السنوات الاخيرة اهتماماً باقامة مشاريع في شمال افريقيا خصوصاً في قطاع النقل الجوي والصناعة وانتاج المواد الاستهلاكية، في اطار السعي لتنويع مجالات الاستثمار الخارجي. والوفد الذي تألف من ١٧ رجل اعمال يعملون في قطاعات التأمين، والكومبيوتر، والمصارف، والصناعة، والخزف، وتصنيع الادوية، عكس رغبة الصناعيين التونسيين بتطوير علاقات المشاركة مع نظرائهم الاميركيين في قطاعات مختلفة للافادة من الخبرة التكنولوجية والادارية الاميركية.

ويسعى التوانسة الى استقطاب استثمارات اميركية لكسر دائرة العلاقات التقليدية مع اوروبا، واقامة علاقات مع مناطق جديدة في العالم، خصوصاً القارتين الآسيوية والاميركية. وفي هذا الاطار، تكثفت زيارات وفود رجال الاعمال التونسيين الى المنطقتين في سنة ١٩٩٧ واقامت مجموعة «يونايتد تكنولوجيز» الاميركية مصنعاً في ضاحية «برج السدرية» جنوب العاصمة تونس، باستثمارات قدرت بحوالى ٧ ملايين دينار (نحو ٦ ملايين دولار) لانتاج كوابل وانظمة الكترونية وقطع كهربائية للسيارات والشاحنات.

كذلك اقامت مجموعة «ام ٣» (مركزها في ولاية مينيسوتا)، فرعاً في تونس اخيراً لتسويق منتوجاتها الصناعية. وفازت مجموعة «سي. ا. اي» بعطاء دولي لاقامة ثاني محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في ضاحية «راس» جنوب العاصمة، بعدما اقام اليابانيون محطة اولى. وقدرت قيمة المشروع الذي ستنفذه المجموعة الاميركية لحساب «الشركة الفرنسية للكهرباء والغاز» (قطاع عام) بحوالى ٣٠٠ مليون دولار. ويتوقع ان تكون المحطة جاهزة سنة ٢٠٠١. ويتمثل المشروع باقامة محطة لتوليد الطاقة ذات دورة مزدوجة تراوح قوتها بين ٣٥٠ و٥٠٠ ميغاواط.

من جهة اخرى حصلت مجموعة «انشوتز تونيزيا كورپوريشن» الشهر الماضي على ترخيص للتنقيب عن النفط في السواحل الشمالية الشرقية يشمل نحو ٩٠٠٠ كيلومتر مربع بالتعاون مع «المؤسسة التونسية للانشطة النفطية».

وكانت مجموعة «اويل بروداكت اكسپلوريشن» الاميركية حصلت الخريف الماضي على ترخيص للتنقيب عن النفط والغاز جنوب غربي البلاد على مساحة تشمل ٤٥٠٠ كيلومتر مربع في منطقة «توزر».

الإسلام والديموقراطية

انتحار المطران الباكستاني يفتح ملف الغرب والعالم الاسلامي!

ركز انتحار مطران مسيحي باكستاني اخيراً، إحتجاجاً على عقوبة الإعدام بتهمة «التجديف» ضد شاب مسيحي باكستاني بسبب ملاحظات إيجابية حول الكاتب سلمان رشدي، الأنظار على إخفاق الديموقراطيات الاسلامية في ضمان الحريات المدنية.

فقد اتضح خلال هذا القرن، من خلال التعايش المسيحي - اليهودي، ان الديموقراطية الفاعلة يمكن ان تتعايش مع العبادات الدينية. غير ان الإسلام قد اخفق في دمج فكرة «المساواة» التي قال بها المؤسسون للديانة الإسلامية مع واقع العصور الحديثة المتمثل بالقوى الاقتصادية والتكنولوجية العالمية التي خلقت مجتمعات متعددة الأعراق والأجناس والديانات.

غير ان الالتباس حول امكانية التعايش بين الاسلام والديموقراطية ناشىء من تقصير، او كما يقول البعض نفاق، السياسة الخارجية الاميركية اكثر مما هو ناشىء من اخفاق البلدان الاسلامية الرئيسية في ايجاد توازن بين دور المساجد وبين احتياجات الدولة. اذ ان واشنطن قد استخدمت الديموقراطية كاداة لتحقيق مصالح ضيقة جداً في العالم الاسلامي. ومن ذلك على سبيل المثال، انها سمحت للانظمة الملكية في الخليج باقامة انظمة ديكتاتورية لحماية النفط الرخيص، بينما اتهمت الدول الاسلامية غير الاستراتيجية بانها تخرق حقوق الانسان وتدعم الارهاب.

ولعل ما يعادل ذلك في الاهمية، ان دعاة التحديث من الاسلاميين قد وجدوا الحاجة الى دمج العناصر الرئيسية من الديموقراطية في انظمة حكمهم لاسباب فريدة وخاصة بهم، وليس بسبب الضغوط من الغرب.

فلننظر على سبيل المثال في حالات دول اسلامية ثلاث تقوم بجهود لبناء الديموقراطية في الوقت الذي تتجاوز فيه تناقضات السياسة الخارجية المنبعثة من واشنطن.

● المثال الاول، هو ايران. اذ اثبت الفوز المفاجىء للرئيس محمد خاتمي في السنة الماضية، وهو فوز تحقق بفعل قاعدة واسعة ناشئة من المعتقلين بينهم النساء والشبان، بان العملية الانتخابية التي تعطي صوتاً لكل شخص، هي عملية ممكنة في المراحل الاولى لادخال التعددية الى مجتمع اسلامي.

غير ان قابلية ايران للحياة كدولة ديموقراطية، لن تكتمل ما لم يتهيأ اطار مؤسسي محمي بحكم القانون يسمح بالاعتراض المكشوف، ويوجود مجموعات من الاقليات السياسية تمثل مختلف المصالح الدينية والعرقية. وما يسعف في تقوية الديمقراطيين الايرانيين هو تشجيع واشنطن لهذه الجهود الوليدة بدلاً من العقوبات.

● المثال الثاني، هو باكستان، حيث ابرز انتحار المطران يوسف

محمد خاتمي

مصاعب المنازلة التي تواجهها باكستان في تحرير شعبها من الاضطهاد الديني الذي كان السبب الموجب اصلاً لقيام تلك الدولة. فقوانين التجديف تستخدم كاداة للاضطهاد السياسي في باكستان ضد المسيحيين والاحمديين والاسماعيليين وغيرهم من الاقليات الدينية. فبدلاً من فرض العقوبات الاقتصادية على اسلام اباد بموجب قانون الاضطهاد الديني الجديد، الذي اقره الكونغرس اخيراً، كان يتوجب على الرئيس بيل كلينتون ان يدعو رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف، الذي يتمتع باغلبية كاسحة في مجلس النواب، الى التحلي بالشجاعة السياسية والاخلاقية ازاء موت المطران يوسف لإلغاء قوانين التجديف الباكستانية.

المثال الثالث، هو السودان، حيث دعي المواطنون السودانيون من مسلمي الشمال ومسيحيي الجنوب وغيرهم... للتصويت على دستور جديد. ولاول مرة تحت حكم الشريعة الاسلامية تحاول المجموعة العسكرية الحاكمة في الخرطوم اعطاء حريات مدنية للاقليات. ومع ان سجل النظام الاسلامي في السودان مازال غامضاً، فإن حسن الترابي، واضع الدستور، ملزم الآن باظهار قدرة حزبه الاسلامي الحاكم على تحمل تجربة ديموقراطية ثالثة وحرجة تقوم على حق المواطنين في التصويت ضد الحزب الحاكم واخراجه من الحكم. وبامكان واشنطن ان تساعد على تطور هذه العملية بتشجيع المعارضة السودانية على الدخول كشريك في السلام بدلاً من تسليحها وتسليح الدول المجاورة للسودان.

ولعل التحدي الاهم الذي يواجه الاسلاميين المعاصرين، هو ما اذا كانت لديهم الشجاعة بان يكونوا مخلصين لعقيدتهم. فالاسلام، اذا ما مورس بشكل نقي، هو ضمناً دين ديموقراطي. كذلك فإن تشجيع البلدان الاسلامية بصورة بناءة، في صراعها لتحديد مركز ثقل مريح للتعددية، يعتبر شكلاً ضرورياً من اشكال التقويم الذاتي يحدد التزام الغرب ذاته بمبادىء الديموقراطية.

منصور إعجاز

عن «كريستشين ساينس مونيتور»

تعليقات أقل تشاؤماً على تحليل جورج قرم

تزايد الدين العام مازال مقتل حكومة الحريري!

اثار المقال الذي كتبه الباحث اللبناني جورج قرم في جريدة «لوموند ديبلوماتيك» ونشرته «الميزان» بتصرف في عددها الماضي (المجلد الخامس. العدد السابع - ايار/ مايو ١٩٩٨)، حول سياسة حكومة الحريري الإعمارية والاقتصاد، تعليقات في الأوساط المالية والمصرفية اللبنانية. ومن ابرز هذه التعليقات، واحد لسمعان بأسيل، نائب رئيس «بنك بيبلوس» نشرته له جريدة «دايلي ستار» البيروتية الصادرة بالانكليزية، وجاء فيه:

إن التقديرات التي تضمنتها مقالة جورج قرم ضخمت المشكلات الاقتصادية في لبنان بشكل اكبر مما هي عليه. وعلينا ان نتذكر ان لبنان قد خرج من الحرب ومعظم منشآته العامة مثل الكهرباء، وخطوط الهاتف مدمرة. وكان من الطبيعي ان تستدين الحكومة الاموال اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية. لكن اساءة استخدام الموارد قد عرقل عملية اعادة الاعمار. ذلك ان الحكومة اللبنانية بامكانها ان تخفف تخفيفاً جذرياً من الدين العام، بالتوقف عن تبذير الاموال في المشاريع غير الانتاجية.

ومن الامثلة على ذلك، ان الحكومة قد قامت ببناء المدارس وغيرها من المنشآت العامة في بعض المناطق النائية، من غير ان ترصد الاعتمادات اللازمة للعاملين فيها. وهكذا جرى هدر ملايين الدولارات في مشاريع ليست لها قيمة حقيقية او منفعة مباشرة للمواطنين، اذ كان يتعين على الحكومة تقدير قيمة كل مشروع قبل عرضه للمناقصات. اما بالنسبة الى ملاحظة جورج قرم حول الاستثمارات الكبيرة في العقارات الضخمة، فإن القطاع العقاري كان على الدوام هدفاً اساسياً للمستثمرين اللبنانيين والاجانب. اذ اصبح بحكم العادة ان يقوم كثيرون من رجال الاعمال اللبنانيين بالاستثمار الكثير في العقارات، لان هذا القطاع يولد اموالاً طائلة على المدين المتوسط والبعيد. والدليل على ذلك كما تشير الارقام الاخيرة، ان اسعار العقارات في لبنان قد ارتفعت باكثر من ٥٠٪ خلال السنتين الماضيتين. وفي النهاية، فان المستثمر وحده هو الذي يقرر ويختار المجال الذي يستثمر فيه امواله.

اما بالنسبة الى ما جاء في مقالة جورج قرم حول الدين العام، واعادة الإعمار، والفساد، والخصخصة، ودور المصارف والقطاع الخاص في تنمية الاقتصاد، فقد قال فيليب خوري، وهو من كبار المسؤولين في مؤسسة «رويرت فليمنغ سيكيوريتيز» في لندن انه لا يشارك جورج قرم في كثير من تحليله المتشائم، لكنه اعترف بصوابية رأيه في الدين العام الذي تنوء به الحكومة، قائلاً: «حتى الآن مازالت الحكومة اللبنانية ومصرفها المركزي قادرين على دفع جميع الفوائد المترتبة على الدين في مواعيد الاستحقاق. لكن هذه الصورة قد تتغير اذا ما استمر الدين الراهن على المستوى ذاته».

وحذر فيليب خوري من النتائج والعواقب الوخيمة لارتفاع مستويات الدين قائلاً: ان الوقوع في شرك الديون ينشأ عندما تقوم الحكومة بالاستزادة من الديون الجديدة لخدمة الدين القائم، مشيراً الى التقرير الاخير الذي اصدرته مؤسسته حول لبنان بقوله:

«إن زيادة الاقتراض الخارجي تشتري للحكومة بعض الوقت، لكنها لا تزيل الحاجة الى الاصلاح الضريبي».

واضاف يقول: «ان زيادة الانكشاف الخارجي من شأنها ان تعقد النتائج المستقبلية لجهة امكانية خفض قيمة الليرة اللبنانية». وكان هذا التقرير المشار اليه قد المح الى ضرورة خفض قيمة الليرة بقوله:

«إن ما يقرب من ٧٠٪ من اصحاب الرواتب والاجور في لبنان ترتبط رواتبهم بالدولار الاميركي، وهذا يخفف من اثر تخفيض العملة على قطاع البيع بالتجزئة. لكن اثره العام من حيث دفع البلاد الى ركود اقتصادي يؤثر على عدد اكبر من الناس. ولذلك فانه على البنك المركزي ان يخفض اسعار الفائدة على الليرة اللبنانية لتحفيز الجمهور على اقتراض الاموال بالعملة الوطنية». وقال تقرير فليمنغ، انه على الرغم من الصورة المتشائمة للاقتصاد اللبناني، فقد تمكنت الحكومة من ادامة مستوى ثابت من النمو في كثير من القطاعات وابقت على مستوى التضخم في سنة ١٩٩٧ دون ٦٪.

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

آفة الكذب

بحار المرء، وهو يتابع قضية الوزير البريطاني السابق جوناثان أيتكن مع الأمير محمد بن فهد وبقية ذيولها المعروفة، كيف يفسر ظاهرة الإمعان في الكذب، وهي ظاهرة شائعة في هذه الأيام لدى السياسيين ورجال الأعمال بصورة خاصة، بحيث يستدعي الأمر دراسة بسيكولوجية وسوسيولوجية موسعة للإحاطة بها.

والشيء المحير فعلاً، هو كيف ان إنساناً يواجه عقوبة السجن لسنوات عديدة، بسبب الكذب، ثم يواصل هذا النهج بعد إعلان التوبة والتعهد بحياة مسيحية خالصة.

فالمبدأ المسيحي الأساسي، هو الصدق. الصدق مع النفس والصدق مع الآخرين، وذلك لمعرفة الحق، «لأن الحق يحرركم» كما قال المسيح. فالتحرر من الكذب يبدو مسألة بسيطة في الظاهر، لأنه يقوم على كلمتين فقط: نعم ... ولا. «فليكن كلامكم نعم .. نعم ولا .. لا» لأن أي كلام آخر بينهما يحمل بالضرورة نية الهروب من الحق، مما ينفي بالضرورة أيضاً إمكانية التحرر.

ومع أن آفة الكذب آخذة في التزايد في الغرب، فإنها تبقى محدودة ومحكومة باعراف اجتماعية ونصوص قانونية واضحة، تحمل الى المرتكب عواقب وخيمة على الصعيدين الاجتماعي والقانوني، وعلى الصعيد السياسي إذا كان من السياسيين، وعلى الخصوص إذا كان في موقع المسؤولية، وعلى الأخص إذا كذب أمام البرلمان بغاية التضليل. لكن هذه الآفة تبدو في العالم العربي قاعدة عامة بغير عواقب. بل إن بعضهم يعتز بها بقول شائع أيضاً هو «الكذب ملح الرجال»!

ولن أروي هنا حالات الكذب الشنيع الذي نصادفه يومياً مع كثيرين من الأشخاص، واحياناً بشكل يندى له جبين الأدب والخجل، من غير أي ورع أو رقة جفن، في الوقت الذي يضفي هؤلاء على أنفسهم هالة من الأهمية والاحترام، سواء كانوا من أبناء الصدفة، أو من المغامرين، أو من الذين يعتبرون الاحتيال من العصامية!

لكنني سوف اكتفي الآن بما قاله لي احد المسؤولين العرب عن رئيسه، وهو ينطبق على حالات كثيرة في الشؤون العامة والخاصة على السواء. قال: «هو يكذب، ونعرف انه يكذب، ويعرف اننا نعرف انه يكذب، ومع ذلك يواصل الكذب من غير أن يرف له جفن».

إنه أمر خطير للغاية أن نقبل، فرادى ومجتمعين، أن الحياة كذبة، وأن التعامل بين الناس قائم على الكذب، على قاعدة «الكذب ملح الرجال». بل إننا نستخف بعقولنا إذا نحن قبلنا بهذا الانحراف الذي بات في حياتنا العربية، كما يبدو، انحرافاً عضوياً يقلب ماهية العقل، كما عرّفه العرب الأقدمون أنفسهم.

فقد قال في مرة العلامة الشيخ عبدالله العلايلي، رحمه الله، قبل وفاته بثلاث سنوات، إن العرب كانت تقول «العقل طلعة»، أي أنه يعلو بالإنسان ويسمو، لكن ما حيلتنا إذا أصبح القول الآن «العقل نزلة»، ينحدر بنا الى الهاوية!

رحم الله شيخنا الراحل.

تجارة العبيد

من يتابع التقارير الصحافية الصادرة من السودان عن تزايد تجارة العبيد هناك بفعل الماسي الإنسانية الناشئة من الحرب والمجاعة، يصاب بدهشة تصل الى حد الصدمة. فقد كنا نعتقد أن تجارة الرقيق قد انتهت في معظم انحاء العالم منذ نهايات القرن الماضي، وإن كانت اشكال منها مخففة ظلت سائدة الى اليوم.

فقد ظلت هذه التجارة رائجة في بعض انحاء العالم العربي على نحو محدود حتى منتصف هذا القرن، لتحل محلها تجارة الخدم والعمال، وهي نوع مخفف من العبودية يقوم على شكل تعاقدي لا يستلزم الإعتاق بالمفهوم السائد عندما كانت تجارة العبيد مشروعة. وقد تذكرت، وأنا اقرا بعض تلك التقارير والتحقيقات، كتاباً عن سيرة الجنرال البريطاني غوردون (غوردون باشا) في السودان أيام ثورة المهدي، اشتريته قبل سنوات من أحد معارض الكتب القديمة في لندن، يصف مداخل ومخارج تجارة العبيد في تلك الأيام، وكيف أن الجنرال غوردون كان يعمل بكل طاقته لمكافحة تلك التجارة بقناعة خالصة ضدها وضد القائمين بها. ذلك أن الإقارقة السود على وجه التحديد كانوا على الدوام الضحية الأولى لتجارة العبيد وتصديرهم بشكل خاص الى الولايات المتحدة الأميركية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد صدر اخيراً كتاب موسع من الف صفحة يؤرخ لمرحلة العبودية، ينحي باللائمة في جانب منه على زعماء القبائل الافريقية أنفسهم في تسهيل تلك التجارة وتعاطيها.

ومع أن تجارة العبيد، كما كانت معروفة في القرون السابقة، قد انتهت واصبحت غير شرعية، إلا أن اشكالاً منها ما زالت قائمة، ومنها على وجه الخصوص، بالإضافة الى تجارة الخدم، عمالة الأطفال بفعل الضرورات الاقتصادية، وهي حالة سائدة في الكثير من الدول النامية في اسيا وإفريقيا والعالم العربي. ومن الحالات العربية الملفتة في هذه الأيام، تزايد عمالة الأطفال، بساعات من العمل اطول وأجور اقل، في الجمهورية اليمنية حيث باتت تشكل ظاهرة لم تعد الحكومة اليمنية قادرة على تجاهلها. (راجع التقرير المنشور عن هذه الحالة اليمنية في «الميزان الخليجي» من هذا العدد).

تجارة

نصف قرن من التجارة العالمية الحرة

منع التضارب بين التكتلات الإقليمية والنظام المتعدد الأطراف!

عندما ختم الرئيس الاميركي بيل كلينتون خطابه في احتفال «منظمة التجارة العالمية» في جنيف بمناسبة مرور نصف قرن على انشاء نظام التجارة المتعدد الاطراف سنة ١٩٤٨ الذي انبثقت منه المنظمة بعد اتفاقيات «غات»، كان الرئيس الكوبي الدكتور فيديل كاسترو، اشد المصفقين لخطاب الرئيس الاميركي. وربما كان ذلك الاهتمام الذي ابداه كاسترو نابعاً من تركيز الرئيس كلينتون في خطابه على ضرورة مساعدة الفقراء على مواكبة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتعزيز التعليم، والصحة، والتدريب، والتاهيل، لكي لا تقتصر ثمار الثورة التكنولوجية والعولمة على فئة قليلة من الناس.

والشيء الملفت بصورة خاصة، هو مجيء كاسترو من هافانا الى جنيف لحضور الاحتفال المذكور، بل ربما كان وجوده اساسياً من حيث تذكير المجتمع العالمي بضرورة الالتفات الى النواحي الاجتماعية لحماية الاطراف والمجتمعات الاقل قابلية من غيرها لمواكبة النظام العالمي في القرن المقبل. خصوصاً أن من الانجازات الحقيقية التي يعتز بها الزعيم الكوبي في بلاده، تنحصر تحديداً في التنمية البشرية، وبالتحديد في مجالات التعليم والصحة ومجالات العمل مؤكداً ان هذا هو امتياز الاشتراكية على الراسمالية. وهي انجازات يعترف بها العالم، ومنه الولايات المتحدة التي تناصب كوبا العداء.

اما المدير العام لمنظمة التجارة العالمية رياناتو روغيبرو، فإنه يعتقد بأن منظمته سوف تتطور بحيث تتمكن من ادارة الاقتصاد العالمي في القرن المقبل. وفي رأيه أن الرجال المستنيرين البعيدي النظر من مفكرين ورجال دولة، الذين خلقوا نظام التجارة المتعدد الاطراف سنة ١٩٤٨، كانوا مصممين على عدم تكرار الاخطاء الماضية، التي ادت اولاً الى الانهيار الاقتصاد العالمي في العشرينات ومطلع الثلاثينات، ثم الى ابشع حرب شهدها التاريخ البشري، أي الحرب العالمية الثانية. وقد كتب روغيبرو يقول:

«بتاسيس نظام تجاري قائم على قواعد ونظم يمنع الدول من التمييز ضد شركائها التجاريين، تم بناء اطار اطلق عصراً من الازدهار والبحبوحة غير مشهود. ففي سنة ١٩٤٨ كان عدد الموقعين على الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (غات) ٢٣ دولة غالبيتهم من الدول الصناعية المتقدمة. اما اليوم فان «منظمة التجارة العالمية» التي أعقبت «غات» تضم ١٣٢ عضواً ٨٠٪ منهم من الدول النامية، او دول اقتصادها في مرحلة انتقال، يضاف الى ذلك ان جميع الدول التي تنتظر دورها للدخول في المنظمة وعددها ٣٢ دولة، هي كلها دول نامية او دول في مرحلة الانتقال».

وقال المدير العام للمنظمة العالمية:

«إن ذلك بحد ذاته يمثل استفتاء واضحاً لمصلحة الانفتاح ضمن نظام قائم على القواعد والنظم».

واشار روغيبرو، الى التحول العالمي بعد سقوط الشيوعية بقوله:

«إن الانقسامات التي ميّزت العالم الثنائي الاطراف خلال الحرب الباردة قد انتهى، وزالت التحديات التي كانت تواجه عالماً منقسماً، لتحل محلها تحديات إدارة اقتصاد عالمي موحد. كذلك اخذت تختفي الانقسامات التقليدية بين الشمال والجنوب، خصوصاً في المجالات التكنولوجية الجديدة التي تسيّر عملية التنمية بتسهيل الحصول على المعلومات والمعرفة».

واشاد روغيبرو، بنشاط مؤسسته الوليدة قائلاً:

«إن «منظمة التجارة العالمية» منذ انشائها قبل سنوات ثلاث قد حققت بعض الانجازات الاستثنائية، منها: ثلاث اتفاقيات تاريخية لتحديد التجارة في مجالات الاتصالات الهاتفية العالمية، وتكنولوجية المعلومات، والخدمات المالية. وبذلك حققت ما يعادل جولة تجارية كبرى، هي جولة التكنولوجيا والخدمات المالية في القرن الحادي والعشرين. وفي السنة الماضية اطلقت المنظمة عملية مخصصة لنقل افقر الدول الى المجرى العام لنظام التجارة العالمي».

واضاف روغيبرو قائلاً:

«إن التحديات التي نواجهها اليوم تتعلق بتلك الانجازات، وبالحاجة الى قيام واضعي السياسات الاقتصادية بمعالجة مخاوف المجتمعات المدنية في عالم يتزايد اعتماده على بعضه البعض».

وقال:

«لا نستطيع ان نتجاهل اهمية قضايا البيئة، والامن، والصحة العامة... لكن في الوقت الذي نستطيع فيه المنظمة والنظام المتعدد الاطراف، وهو لزام عليهما، الاسهام في الجهود الهادفة الى حل المشكلات في تلك المجالات، فاننا لا نستطيع ان نقدم جميع الاجوبة عن جميع تلك المشكلات».

وتطرق روغيبرو الى الاوضاع المستجدة في النظام العالمي بقوله:

«اذا كان للمنظمة ان تبقى معنية ونافعة في اقتصاد عالمي سريع التغير، فانه يتوجب علينا ان نبدأ بدمج القضايا الجديدة مثل التجارة الالكترونية العالمية، والاستثمار، والمنافسة، في صلب النظام. لكن هذا يجب ان يتم بطريقة تاخذ بالاعتبار المصاعب التي تخلقها هذه القضايا في وجه الدول النامية».

وشدد على ناحية معينة في هذا السياق، بالدعوة الى ضرورة تخفيف أي توتر ممكن بين العدد المتزايد من الاتفاقات الاقليمية وبين القوة المستمرة للنظام المتعدد الاطراف قائلاً:

«ان على الحكومات ان تواصل خلق انواع جديدة من التكتلات الاقليمية تسهل التجارة عن طريق توحيد المقاييس التقنية، وإزالة البيروقراطية الجمركية، بدلاً من المعاملة التفضيلية في التعرفة».

وهذا ما دعا اليه كلينتون في خطابه في جنيف.

وقال مدير عام «منظمة التجارة العالمية»:

«إن الزخم الذي حققناه بانجازاتنا خلال السنوات القليلة الماضيات، قد اكد من جديد صدارة النظام المتعدد الاطراف. لكن علينا ان لا ننام على حرير. فالحكومات الزمت نفسها بالتجارة الحرة عبر الباسيفيك، والتجارة الحرة في نصف الكرة الغربي، والتجارة الحرة بين اوروبا والبحر المتوسط».

رياناتو روغيبرو

متسائلاً: «ما هو الذي يفصلنا الآن عن قيام منطقة تجارة عالمية في اطار نظام عام قائم على القواعد؟».

واجاب عن ذلك بقوله:

«ان النظام التجاري المتعدد الاطراف سوف يكون اكثر اهمية من اي وقت مضى بالنسبة الى البنيان العالمي للقرن المقبل، لانه يتوجب على هذا النظام ان يبقى مواكباً للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية. ذلك ان «منظمة التجارة العالمية» بتبنيها ما ثبت انه نظام ناجح مدهش، وتكيّفه مع الاحتياجات المتغيرة للشعوب، سوف تقدم اسهاماً ثميناً في النمو والازدهار والاستقرار في العالم».

اليابان

طوكيو أسيرة التردد في الإصلاحات المالية المطلوبة

استمرار الركود وتباطؤ النمو والخلل المصرفي من أسباب تعقيد الأزمات الآسيوية!

لم تكن الاضطرابات والتظاهرات واعمال العنف التي شهدتها اندونيسيا اخيراً مفاجئة لأحد، خصوصاً انها جاءت في أعقاب انهيارات اقتصادية خطيرة في الاقليم الآسيوي كله. ومع ذلك فإن المشكلة الحقيقية التي تلقي بظلالها فوق المنطقة الآسيوية، وحتى فوق العالم قاطبة، هي مشكلة تباطؤ الاداء الاقتصادي في اليابان، حيث يشكل الاقتصاد الياباني ركيزة اساسية من ركائز الاقتصاد العالمي.

ولعل من اسباب الانهيارات الآسيوية الاخيرة، انها في جانب مهم منها، تشكل انعكاساً للضعف العالمي في الاقتصاد الياباني.

وعلى الرغم من الوعود المتكررة من قبل المسؤولين اليابانيين، باجراء الاصلاحات المالية اللازمة، فان الطبقة الحاكمة في اليابان مازالت متمسكة بالطراز الياباني الخاص من الراسمالية، وما يستتبع ذلك من مقاومة لفتح وتحرير الاسواق المالية.

وهناك، في الواقع، ما يبرر لليابان حذرها المتزايد من الانفتاح الكامل والاصلاحات التي يستلزمها، خشية تفاقم البطالة وزعزعة مستويات المعيشة السائدة في البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن المتاعب التي شهدتها اليابان خلال التسعينات، نشأت في الواقع من انهيار الأسواق العقارية واسواق الاسهم في الثمانينات. وتتحمل الحكومة قسطاً كبيراً من مسؤولية ذلك الانهيار.

ذلك انه عندما توقف النمو الكبير للاقتصاد في اواسط السبعينات، هابطاً من ١٠٪ (١٩٧٣) الى اقل من ٤٪ (مطلع التسعينات)، فان التباطؤ الاقتصادي الذي استمر طويلاً خفض بطبيعة الحال من طلب الشركات الصناعية الكبرى على القروض المصرفية للاستثمار في معامل ومعدات جديدة، الامر الذي حمل المصارف اليابانية على التوسع في التسليف العقاري في الثمانينات، بتشجيع ضمني من وزارة المالية.

وهذا التوسع العقاري مع المضاربات في البورصة في الثمانينات، رفع أسعار العقارات والاسهم الى ثلاثة اضعاف، خلال اربع سنوات فقط. ومما زاد من تفاقم مشكلة هذه القروض انها في حالات كثيرة اعطيت بغير تدقيق في اصحابها، وبغير التزام في اوجه استخدامها.

وعندما وقع الإنهيار بفعل هبوط اسعار العقارات والاسهم، تبيّن ان قسماً كبيراً من القروض المصرفية، بات ديناً هالكاً من غير الممكن استرداده. وقد بلغ حجم التسليفات العقارية حتى نهاية ١٩٩٧ قرابة ٦٣٠ مليار دولار اي ما يعادل ١٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي، بصورة مشابهة تماماً لما حدث في اندونيسيا وتايلندا.

والاهم من ذلك، ان جانباً من الديون الهالكة، او غير القابلة للاسترداد في أجل منظور، هو بشكل قروض دولية الى الدول المجاورة في آسيا وعلى رأسها كوريا الجنوبية وتايلاندا واندونيسيا، بحيث بلغت تلك القروض قرابة ١٥٠ مليار دولار وربما اكثر. وكان من نتيجة ذلك ان دب الضعف في المصارف اليابانية، فلم تعد في وضع يمكنها من استيعاب المزيد من الخسائر.

من المعروف ان اليابانيين بصورة عامة بطيئون في تغيير العادات المستحكمة في المجتمع الياباني. فلا عجب أن الاسواق المالية اليابانية ظلت طويلاً بعد الحرب العالمية الثانية تحت سيطرة الحكومة.

فكان النظام المالي يقوم على الوساطة المصرفية مع فصل كامل وتام بين المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية التي تتعاطى في البورصة.

وظلت الحكومة مسيطرة على جميع الودائع واسعار الفائدة على القروض، وعمولات التعاملات في البورصة. وعلى انماط واسعار بوالص التامين على اختلافها. وفوق ذلك كانت هنالك قيود على القطع الاجنبي تقضي بتثبيت اسعار الصرف حتى سنة ١٩٧٣، وبعد إلغائها ظلت اسعار الصرف العائمة تحت اشراف وموافقة وزارة المالية.

اما البنك المركزي، فبدلاً من تكييف اسعار الفائدة، راح يعمل على ابقائها دون مستوى اسعار السوق، بحيث ظلت المصارف التجارية معتمدة على تسليفات البنك المركزي لتقديم التسليفات الى الصناعة. وكان منطق الحكومة في ذلك انه لا بد من احكام قبضتها على الاقتصاد العام، لان الاسواق الخاصة غير موثوقة. وهذا النهج كان مؤاتياً لتدفق الاموال عبر الجهاز المصرفي يرافقه الحد من حجم ودور سوق الاسهم والسندات، لانه من الاسهل على الحكومة ان تسيطر على المصارف اكثر من اسواق الاسهم.

يعترف جميع المحللين الاقتصاديين في العالم، بانه اذا كان لليابان ان تتخطى مشكلاتها المالية الراهنة، فلا بد لها من تحريك النمو الاقتصادي. لأن مثل هذا النمو يساعد المؤسسات المالية على تخفيض كلفة ومؤونة الديون السابقة. وبالفعل، شهد الاقتصاد الياباني نمواً ملحوظاً سنة ١٩٩٦ بنسبة ٣,٦٪، بعدما ظل سنوات عديدة بحدود نصف الواحد في المائة، وذلك بسبب التخفيض المؤقت لضرائب الدخل سنة ١٩٩٤. لكن سرعان ما عادت وزارة المالية في سنة ١٩٩٧ الى زيادة الضرائب والرسوم، ومنها رفع ضريبة المبيعات من ٣٪ الى ٥٪ وتخفيض حصة الحكومة في نظام الصحة العامة، الامر الذي خفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢,٥٪ ومن المتوقع أن يهبط النمو في السنة الحالية الى اقل من ١٪.

وينتقد الخبراء، سياسة الحكومة في ضخ اموال بحدود ١٠٠ مليار دولار لشراء حصص في المصارف التجارية المهرزئة بعد انهيار شركة «يامايشي» وبنك هوكايبيدو تاكو شوكو» لأن ذلك في رأيهم يشجع المصارف على المغامرة بالدخول في استثمارات عالية المخاطر لزيادة ارباحها. فضلاً عن انه يزيد من تاثير وزارة المالية على القطاع المصرفي، الامر الذي يغطي على المصارف الضعيفة.

لكن الملامح السلبية لاستمرار الركود الياباني لها انعكاسات خطيرة تتعدى اليابان، خصوصاً ان الوضع الياباني الحالي لا يسعف اطلاقاً في معالجة الازمات الآسيوية من ناحيتين:

● الناحية الاولى، انه يضعف محاولات صندوق النقد الدولي لتعويم الاقتصادات الآسيوية.

● الناحية الثانية، انه لا يسمح للدول الآسيوية بزيادة صادراتها الى اليابان لتعزيز مداخيلها، لان السياسة اليابانية تقوم على التوسع في التصدير والحد من الاستيراد.

الهند قبل الصين والصين قبل اليابان

ميزان القوى العالمية العظمى في القرن الآتي يتوقف على درجة الإئتلاف الأميركي-الأوروبي

❐ أثار تفجير الهند في الشهر الماضي لخمسة رؤوس نووية تحت الارض، ضجة عالمية كبرى، مما ينبيء بأثر بلوغ الهند مرتبة الدول النووية المتقدمة، وبتحولات جيوبوليتيكية عالمية النطاق، حتى ولو ادى ذلك الى نشوء سباق للتسلح في المناطق الآسيوية المجاورة.

ذلك ان الهند كما يستدل من اعتزاز شعبها بذلك الانجاز، تعد نفسها لتكون في عداد القوى العظمى في العالم في القرن المقبل. وهذا بحد ذاته يعيد صياغة المفهوم الجيوبوليتيكي من الناحية النظرية. لأن العبارة، كما هي مستخدمة الآن، تعطي معنى الاقليمية فيما يتعلق بالقوة الاكبر في اقليم معين، أما دخول الهند الى النادي النووي الذي كان حكراً على فئة قليلة من الدول الصناعية، يعطيها مفهوماً عالمياً من خلال تشريح الدول المؤهلة لكي تصبح قوة عالمية في القرن المقبل.

وبهذا المعنى، فان التفجير الهندي في هذه المرحلة يأخذ صفة المناورة المتضمن في المفهوم الجيوبوليتيكي الذي يعني، المناورات والمناورات المضادة التي تقوم بها القوى العظمى في العالم حيال بعضها البعض ليس في اقليم معين، بل في جميع انحاء العالم، واسباب تلك المناورات.

الصورة الخادعة

بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الانظمة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية، نشأ انطباع خادع بان العالم قد أصبح وحيد القطب، وان القوة العظمى والوحيدة التي تحكمه وتتحكم فيه هي الولايات المتحدة الاميركية وحدها من غير منازع، بحيث تنتفي الحاجة الى التعمق في استقصاء العوامل الجيوبوليتيكية التي تتكون في رحم المستقبل.

وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الولايات المتحدة، سواء، وحدها او بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي ككتلة موحدة، او بالتناقض معه كقوتين متنافستين، هي القوة الاولى في العالم، فان ذلك لا يفي بصورة مستقبل العالم من الناحية الجيوبوليتيكية.

وهذا المفهوم بحد ذاته يشكل خطراً على الولايات المتحدة واوروبا معاً لجهة النوم على حرير الصدارة العالمية من غير منازع في المستقبل المنظور، ولعل من فوائد التفجير الهندي انه ايقظ الاميركيين والاوروبيين من مثل هذا الارتياح والاسترخاء. وهذا بحد ذاته يفسر ردود الفعل المتشنجة إزاء الهند.

ولا يخفف من قلق الاوروبيين والاميركيين، كابرز قوة ديموقراطية في العالم، وجود صورة شبه واضحة عن القوى الكبرى وتوزعها وتوازنها حول العالم، وكيف ان هذا التوزع يمكن ان يعبر بحد ذاته عن توازع اطراف تجاه بعضها البعض.

إذ ان الهند هي، بالاضافة الى كونها قوة عسكرية واقتصادية ملحوظة، ويقرب تعداد سكانها من المليار نسمة، اكبر دولة ديموقراطية في العالم ايضاً.

مقاييس القوة

بالنظر الى توضيح المفهوم الجيوبوليتيكي من عامل اقليمي، حيث قوة كل دولة تنحصر بجوارها، الى الصورة العالمية حيث كل دولة كبرى، او مرشحة لتكون كبرى، تؤثر على بقية العالم، هنالك اربعة مقاييس او تساؤلات، الاجوبة عنها تحدد الاثر الجيوبوليتيكي على الصعيد العالمي لتلك الدول. وفي ضمن هذا الاطار من غير الممكن لأحد ان يتصور ان الولايات المتحدة سوف تبقى طويلاً القوة العظمى الوحيدة في العالم.

● المقياس الاول، هو ما اذا كانت الدولة المرشحة لتكون قوة عظمى تملك اقتصاداً غنياً وقوياً، يكفيها لبناء قوة عسكرية يمكن استخدامها بعيداً عن اراضيها، وليس فقط في المنطقة الاقليمية المجاورة. وتشمل القوة العسكرية العالمية النطاق ترسانة نووية، وقوة صاروخية عابرة للقارات وبعيدة المدى. وفوق ذلك يجب ان تكون لديها الدفاعات الموثوقة، بحيث تستطيع امتصاص اي هجوم مفاجيء من قبل قوة نووية اخرى، وتبقى لديها قابلية الرد بتسديد الضربة الثانية. ولعل ما يماثل ذلك في الاهمية ان تكون لديها قوات برية كبيرة ومدربة تستطيع إرسالها وحمايتها وتموينها في اي مكان في العالم. فالقوة النووية وحدها غير نافعة ما لم ترافقها قوة غير نووية مماثلة.

اولاً، لان معظم الازمات، كما ثبت من حروب الهند مع الصين وباكستان، واستمرار النزاع معهما حول الحدود وكشمير، تخاض باسلحة وقوات غير نووية.

ثانياً، لان اي هجوم نووي لا بد ان يتبعه استخدام قوات عسكرية تقليدية على الأرض لضمان نجاح الضربة النووية. فالبقاء، في اطار القوة الاقليمية حتى مع امتلاك الأسلحة النووية والتقليدية، لا يزيل عنصراً مهماً من عناصر القوة الجيوبوليتيكية، الا وهو وجود قوة عالمية قادرة على تسديد ضربة الى تلك القوة الاقليمية من غير ان تكون لها قدرة على الرد عليها.

● المقياس الثاني، هو ما اذا كانت للدولة الطامحة الى الصفة العظمى القدرة على ادارة سياسة خارجية نشطة تحدد لها بوضوح اهدافها ووسائل تحقيقها بما في ذلك استخدام القوة العسكرية على نطاق عالمي. وفي هذا الموضوع يمكن للانظمة الديكتاتورية ان تجاري الانظمة الديموقراطية. كما ثبت من تجربة هتلر قبل الحرب العالمية الثانية، ومن تجربة بريجينيف في افغانستان، ومن تجربة جنرالات الارجنتين في جزر الفوكلاند اخيراً.

● المقياس الثالث، هو ماذا كان الشعب في الدولة المعنية يدعم ويؤيد السياسة الخارجية المعززة بالقوة العسكرية، سواء لأسباب ايديولوجية او لأسباب مصلحية، ذلك ان مثل هذا الدعم الشعبي يعبر عن استعداد ذلك الشعب للخروج خارج حدوده للقتال والموت في سبيل تلك المعتقدات او المصالح.

● المقياس الرابع، هو ما اذا كان للبلد المعني سبب عملي واضح للتعاطي في شؤون خارج حدوده، كأن تكون هناك موارد هو بامس الحاجة اليها، مثل النفط والغاز، لتعزيز اقتصاده او المواد الغذائية لتلبية احتياجات المتزايد في عدد سكانه، او لمنع خطر محدق به او بحلفائه او بخطوط تجارته البحرية والبرية. واي بلد لديه الامكانيات والقدرات للتعاطي في الشأن العالمي، يجب ان يكون لديه سبب وجيه يملي عليه ذلك.

اللغز الهندي

إن معظم هذه المقاييس الواردة اعلاه، او كلها، تنطبق على الهند تحديداً. ومع ذلك كانت الهند قبل تفجيرها النووي الاخير، لغزاً محيراً للباحثين الجيوبوليتيكيين بسبب طبيعة موقعها وشعبها. وفي ذلك كتبت مجلة «ايكونوميست» البريطانية في مطلع هذه السنة مقالاً بعنوان: «ميزان القوى المقبل» قالت فيه:

«إنه على الرغم من ان سكان الهند يبلغ عددهم قرابة المليار نسمة، وعلى الرغم من قابليتها الازدهار في اقتصادها ووجود جيش قوي وفعال فيها، يبدو ان الهند ظلت ملجومة بعامل ما، هو احساسها الشديد بالهوية الوطنية، وعزلتها الجغرافية في شبه القارة الهندية بين الجبال والبحر، وطبيعة الانزواء والتطلع الى الداخل الكامنة في الديانة الهندوسية، مما يحول من دون طموحها للعب بثقة دوراً ملحوظاً على المسرح العالمي. فما تقوله الهند يلقى اذاناً صاغية باحترام في ذلك المثلث الى جنوب جبال «الحملايا» اما ابعد من ذلك فان صوتها يتلاشى».

هذا ما قيل قبل التفجير النووي الاخير، الذي بلغ صوته ابعد من جبال «الحملايا» بكثير واصبح صوتها مسموعاً على نحو ينبيء بان الهند باتت مرشحاً كامل الاهلية لتكون دولة عظمى في القرن الآتي على المسرح العالمي.

المأزق الباكستاني

إن التفجير الهندي، ضمن الشروط السالفة الذكر، وضع باكستان في مأزق حرج جداً على الرغم من قدرتها الفنية على صنع اسلحة وصواريخ نووية. لانها في هذه الحالة لا تملك سوى شرط واحد من شروط القوة العالمية، وهذا ليس كافياً. فالحالة الوحيدة التي يمكن فيها لباكستان كقوة نووية ان تلعب دور قوة عالمية عظمى في المستقبل هي ان تقود العالم الاسلامي كله، كقوة موحدة بقيادتها، وهذا امر متعذر لأسباب عديدة، اذ ان بين الدول العربية والاسلامية عدد لا يستهان به ممن هم اقوى من باكستان في نواح عديدة فضلاً عن انهم لا يقبلون بالتوحد مع باكستان او القبول بقيادتها. فهي من هذه الناحية مثل ماليزيا او اندونيسيا او ايران او العراق. وبالتالي، فان اقصى ما يمكن ان تحققه من الدخول في النادي النووي هو تحقيق رادع دفاعي ضد الهند تحديداً، ولا يمكن لها بالتالي ان تلعب دوراً عالمياً حتى ولو استطاعت ان تقيم تحالفاً اكثر جدية بين الدول الاسلامية.

القمقم الصيني

اما الدولة الثانية المرشحة والقادرة بعد الهند للقيام بدور عالمي فعال، فهي الصين لأنها تملك اقتصاداً قوياً مرشحاً ليكون الاقتصاد الاول في العالم في القرن المقبل، حتى ولو تباطأ نموها عن معدلاته الكبيرة خلال العقدين الماضيين. فالوضع الاقتصادي السائد في الصين حالياً، يؤهلها لتوسيع قوتها النووية الجبارة، وادامة اسطول بحري كبير في المحيط الباسيفيكي، وتموين وتأهيل جيش بري جرار يجعلها قوة مرهوبة الجانب، سواء بقي النظام الشيوعي أم زال.

وقد يكون الشعب الصيني، مثل الشعب الهندي، راغباً وحمساً للعب دور عالمي نظراً الى ما تعرض له من إذلال في السابق على يد القوى الخارجية. والسبب الاقتصادي الاكثر إلحاحاً لإغراء الصين بممارسة دور القوة العظمى، حاجتها المتزايدة بفعل التوسع الاقتصادي الى موارد كبيرة من النفط والغاز متاحة في جوارها المباشر في منطقة قزوين في اسيا الوسطى.

وقد يكون عامل الطاقة هذا من المحركات الاساسية لسياستها الخارجية المدعومة بقوة عسكرية جبارة.

النهوض الروسي

ومع ان روسيا بعد الحرب العالمية الثانية استطاعت ان تلعب دور الدولة العظمى على المسرح العالمي، فان انهيار النظام الشيوعي فيها وتفكك امبراطوريتها، حرماها من هذا الدور. لكن روسيا مازالت تملك مقومات القوة العظمى في حال نهوض اقتصادها من جديد ليكون قادراً على ادامة قوة عسكرية هائلة، خصوصاً ان لها مصالح حيوية فيما يحدث في جوارها الآسيوي، حيث هي القوة الوحيدة القادرة ان تلعب الدور الموازن للصين في اسيا الوسطى.

والعنصر الآخر غير الواضح، هو ما اذا كانت لدى الشعب الروسي الرغبة او النية للعودة الى التدخل والقتال خارج حدوده، ذلك ان روسيا كانت على الدوام دولة دفاعية باستثناء مرحلة قصيرة في العهد الشيوعي، حيث كانت تحركها العقائد اكثر من المصالح.

فقد كانت دفاعية ضد الغزو البولوني، وضد الغزو الفرنسي، وضد الغزو الياباني، وضد الغزو الالماني اخيراً.

الحيرة اليابانية

اما اليابان فتملك معظم الشروط لتصبح قوة عالمية، اذ سبق لها ان كانت دولة امبراطورية فعالة منذ مطلع هذا القرن، قبل ان تخسر تلك الامبراطورية في الحرب العالمية الثانية. فاليابان تملك التكنولوجيا المتقدمة التي تؤهلها لتعود دولة عسكرية من الطراز الاول، فتحتل موقعها كدولة عظمى في العالم.

لكن ما ينطبق على روسيا ينطبق على اليابان، من حيث ان الشعب الياباني لا يبدي حماساً لدعم اي عمل عسكري خارج حدوده. لكن اليابان تبقى مقصرة عن بقية الدول المرشحة للمرتبة العظمى بالنظر الى موقعها غير الملائم على الخريطة الجيوبوليتيكية العالمية، وهو موقع يضعها بين المطرقة الصينية والسندان الاميركي، فضلاً عن كونها مؤلفة من جزر عدة صغيرة مكشوفة عسكرياً.

يضاف الى ذلك ان الولايات المتحدة لا ترغب في ان تصبح اليابان قوة عظمى في الباسيفيكي، وكذلك بقية الدول الآسيوية. وفي حال اضطرت الولايات المتحدة الى التخلي عن منطقة الباسيفيكي، فان الصين الطامحة لتكون الدولة الاولى في ذلك الحوض، لن تسمح بحلول اليابانيين محل الاميركيين.

العملاق الأوروبي

والسؤال الجيوبوليتيكي الاهم الذي يطرح نفسه في القرن المقبل هو ما اذا كان العملاقان الاوروبي والاميركي سوف يبقيان شريكيين متضامنين كقوة واحدة، أم ان كلاً منهما سوف يأخذ طريقه الخاص ليصبحا بالتالي قوتين منفصلتين ومتنافستين.

لكن الشيء المؤكد هو ان التضامن الاميركي الاوروبي عبر الأطلسي من شأنه ان يبقي الغرب القوة الاولى في العالم من غير منازع الى امد طويل في القرن المقبل، خصوصاً مع استمرار التوسع في حلف شمال الاطلسي (الناتو) الذي يمثل الذراع الطويلة للغرب بما يتيح له من دون غيره التدخل السريع والفعال في اي مكان في العالم حتى الآن.

اما انفصال الثنائي الاوروبي - الاميركي، وهو احتمال ضئيل في الوقت الحاضر، فسوف تكون له انعكاسات جذرية في جميع انحاء العالم بما يغير جميع الحسابات في المستقبل.

وفي هذه الحالة الافتراضية بامكان الولايات المتحدة ان تواجه التبعات من خلال التحول الى القارة الاميركية بكاملها، وهي اقدر على الاكتفاء الذاتي من اوروبا من الناحية الاقتصادية. وبالتالي فان الاوروبيين، الذين لم يتح لهم منذ زمن طويل ان يظهروا في العالم كقوة واحدة، سوف يواجهون مخاطر كبيرة مع بقية العالم حتى لو نجحوا في إنشاء القوة العسكرية الموحدة والضاربة.

ومع ذلك فان الولايات المتحدة قد تجد الانفصال الاوروبي مريحاً من ناحية ومزعجاً من ناحيةاخرى. لأن الوجود العسكري الاميركي في اوروبا، كان عاملاً اساسياً في الدفاع عن اوروبا، وبالتالي عن المصالح الاميركية اكثر من مرة خلال قرن واحد. ولهذا، فان الانفصال الاوروبي - الاميركي يلحق ضرراً كبيراً بالفريقين وباوروبا اكثر من اميركا، فضلاً عن انه يؤثر تأثيراً حاسماً في الخيارات الروسية تجاه قوة الصين المتنامية، حيث تصبح اوروبا احتياطياً استراتيجياً اساسياً لروسيا في مواجهة الصين.

اما الخطر المحلل من ذلك الصراع على خزانات النفط في بحر قزوين، فإنه يمثل شرارة حرب بوور - آسيوية مقبلة. إلا اذا بقيت الولايات المتحدة في تلك الساحة كقوة موحدة مع اوروبا

الإمارات

بعد تحقيق أرباح ملفتة في سنة ١٩٩٧

المصارف عززت قاعدتها الإقتصادية وزادت رؤوس أموالها ١١,٥٪

بدأ المحللون الماليون، من فترة، يتابعون سعي المصارف الى زيادة رؤوس اموالها في محاولة منها لدعم قاعدتها الراسمالية بما يتواكب والتوسع في حجم اعمالها ويتوافق والقواعد المالية التي اشترطها المصرف المركزي.

وعمل اكثر من نصف المصارف الوطنية على زيادة رؤوس اموالها من خلال تحويل جزء من الارباح المحققة سنة ١٩٩٧ الى رؤوس اموال عبر توزيع اسهم منحة على المساهمين.

فقد زاد ١١ مصرفاً من اصل ١٩ مصرفاً رؤوس اموالها في الربع الاول من هذه السنة بواقع ٨٥٣ مليون درهم (٢٣٢ مليون دولار) من ٢,٧٨ مليار درهم الى ٣,٦٣ مليار درهم (مليار دولار) ليرتفع بذلك اجمالي رؤوس اموال المصارف الاماراتية من ٧,٤ مليار درهم الى ٨,٣ مليار درهم (٢,٢ مليار دولار)، بما يعادل نمواً تبلغ نسبته ١١,٥٪.

وكان «بنك الخليج الدولي» في مقدم المصارف التي زادت رؤوس اموالها، بنسبة بلغت ٢٠٠٪ وبواقع ٢٤٠ مليون درهم ليرتفع راس مال المصرف الى ٣٦٠ مليون درهم، تلاه «بنك الاتحاد الوطني» الذي اضاف ١٧٤ مليون درهم الى راس ماله ليرتفع الى ٥٦١ مليون درهم، ثم «مجموعة بنك الامارات الدولي» التي زادت راس مالها ١١٧ مليون درهم ليبلغ راس المال الجديد ٥٨٧ مليون درهم.

ورفع «بنك راس الخيمة الوطني» راس ماله بنسبة ٥٠٪ الى ٣٠٠ مليون درهم، وزاد «بنك الاستثمار» راس ماله ٢٥٪ الى ٢٥٠ مليون درهم، و«المشرق» ١٠٪ الى ٥٩٦ مليون درهم و«دبي التجاري» ١٠٪ الى ٣٧٢ مليون درهم، و«الشارقة» ١٤,٣٪ الى ١٦٠ مليون درهم و«التجاري الدولي» ١٢,٥٪ الى ١٣٠ مليون درهم، و«العربي المتحد» ٥٪ الى ١٨٠ مليون درهم.

واعتبر المحللون الماليون ان الزيادات التي اضافتها المصارف الى رؤوس اموالها لم تات مجاملة للمساهمين بمنحهم اسهماً مجانية، بل جاءت نتيجة لدراسة مستفيضة تواكب نمو حجم اعمال تلك المصارف، وتنفيذاً لطلب السلطات المالية التي توصي بان لا يتجاوز الإقراض لجهة واحدة اكثر من ٧٪ من القاعدة الراسمالية لاي مصرف، التي تشكل راس المال والاحتياطات والارباح المدورة، وذلك بهدف توزيع المخاطر.

وكانت سنة ١٩٩٧ شكلت بالنسبة الى المصارف ذروة النتائج وبلغت ارباحها الصافية مستويات قياسية جديدة هي الاعلى في تاريخها، وارتفع اجمالي الموجودات والاحتياطات والارباح الى مستويات جديدة، الامر الذي انعكس ايجاباً على توزيعاتها على المساهمين وبالتالي على اسعار اسهمها السوقية التي ارتفعت الى اعلى مستوياتها على الاطلاق.

ومن اصل ١٦ مصرفاً اصدرت موازناتها سجلت ١٤ منها نمواً بنسبة مقارنة بلغ متوسطها ٢٦,٢٪، وسجل مصرفان تراجعاً (نمواً سلبياً) بمتوسط نسبته ١٣,٢٥٪، وتصدر «بنك المشرق» المصارف الاماراتية في حجم الارباح التي حققها سنة ١٩٩٧ ونمت بنسبة ٣٨,٥٪ مرتفعة من ٣٥٠,٥ الى ٤٨٥,٦ مليون درهم سنة ١٩٩٧.

وحققت «مجموعة بنك الامارات» نمواً في صافي الارباح بنسبة ١٥,٦٪ بارتفاع من ٣٨٢,٣ مليون درهم الى ٤٤١,٩ مليون سنة ١٩٩٧، وحقق «دبي الوطني» نمواً بلغت نسبته ٥,٨٪ من ٣٦٣,٤ الى ٣٨٤,٥ مليون درهم. ونمت ارباح «دبي التجاري» بنسبة ١٤,٥٪ من ١٤٣,٨ الى ١٦٤,٧ مليون درهم و«دبي الاسلامي» ١١,٩٪ من ٥٦,٣ مليون درهم الى ٦٣ مليون درهم و«بنك راس الخيمة» ٨٤,٨٪ من ٢١,١ مليون درهم الى ٣٩ مليون و«بنك الاستثمار» ٢٤,٢٪ من ٤٥,٩ مليون درهم الى ٥٧ مليون درهم سنة ١٩٩٧. ونمت الارباح الصافية لـ «بنك الشارقة الوطني» بنسبة ٥٦,٤٪ من ٣٥,١ الى ٥٤,٩ مليون درهم و«بنك ام القيوين الوطني» ٤٪ من ٥٩,٥ الى ٦١,٩ مليون درهم و«العربي المتحد» ٣١,٦٪ من ٢٥,٦ مليون درهم الى ٣٣,٧ مليون درهم و«بنك الشارقة» ٢١,٨٪ من مليون درهم الى ٣٤,١ مليون و«بنك ابوظبي التجاري» ٢٤,٨٪ من ٣٦٢,١ مليون درهم الى ٤٥١,٧ مليون درهم.

ونمت ارباح «المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية» بنسبة ٣٪ من ١٦١,٥ مليون درهم الى ١٦٦,٤ مليون درهم، وارباح «بنك ابوظبي الوطني» ٣٠٪ من ٣١٢,٨ مليون درهم الى ٤٠٩,٢ مليون درهم، وتراجعت ارباح «بنك الفجيرة الوطني» من ٦١,٨ مليون درهم الى ٥٤,٣ مليون درهم وبنسبة ١٢٪ وتراجعت ارباح «البنك التجاري الدولي» من ٤٤,٨ الى ٣٨,٢ مليون درهم وبنسبة ١٤,٥٪.

لبنان

عدم وضوح الرؤية السياسية عند الحكومة هي السبب

بورصة بيروت سكنها الخمول والعودة النشطة وشيكة!

سكنت بورصة بيروت هذه السنة الى حال من الخمول تخللتها تعاملات بسيطة الحجم، وتراجع في الاسعار، بينما يبحث السماسرة عن تفسير لوضع محير اظهر وجود شكوك في الخارج على الرغم من وجود فرص استثمارية جيدة في الداخل.

وقد بلغ حجم التعاملات في الربع الاول من هذه السنة نحو ١٠,٣ مليون سهم بقيمة ١٠٥,٩ مليون دولار، وهي ارقام قريبة من مثيلاتها في الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٧ عندما تسارعت خطى السوق بادراج مصارف على القائمة وتجزئة اسهم شركة «سوليدير».

ولكن بقية ١٩٩٧ تشكل مقارنة افضل. ففي الربع الثالث من ١٩٩٧ ارتفع حجم التعامل الى ١٧,١٢ مليون سهم ثم انخفضت قليلاً الى ١٦,١٢ مليون سهم في الربع الاخير، بينما بلغت قيمة التعاملات ٢٠٣,١ مليون دولار ثم قفزت الى ذروة ٢٠٩,٥ مليون دولار في الربع الاخير.

ولا توجد مؤشرات على تحسن الارقام المنخفضة في الربع الاول من هذه السنة اذ بلغ حجم التعاملات في نيسان/ ابريل الماضي، وهو شهر حفل بعطلات رسمية، ٢,٦٩ مليون سهم للشركات التسع المدرجة على قائمة البورصة قيمتها ٢٨,٣ مليون دولار.

قال احد السماسرة في البورصة: «الوضع هادىء جداً. نلاحظ بعض الاهتمام والطلب على اسهم سوليدير. حجم تعاملات البنوك صفير».

ولم تتحسن اسعار اسهم «سوليدير»، كما كان متوقعاً، بينما زاد سهم «بنك بيروت» بنسبة ٥,٧٪ خلال اربعة اشهر مقابل تراجع بنك عودة ٤,١٪ و٨,٧٪ «للبنك اللبناني للتجارة».

وقال جوني يعقوب من «فاينانشال فندز ادفايزر» انه لا يوجد اقبال على هذه المستويات. واضاف قائلاً: «لا يريد احد ان يبيع شركة جيدة، ولكن المشكلة انه ايضاً لا يوجد من يريد ان يشتري».

واغلب التفسيرات لهذا السكون المريب تجمع على الشكوى من السياسة المالية والاقتصادية للحكومة. والامر عند غالبية المحللين هو مزيج من عوامل مختلفة تبدأ بالسياسة المحلية المتقلبة وتنتهي بعجز وعدم وضوح الرؤيا السياسية للتخلص من ذلك العجز. فالمستثمرون يجدون فرصاً افضل في البورصات الغربية ويطبون عائداً اكبر من سوق ناشئة مثل بيروت وخصوصاً بعد ارتفاع الاسعار في السنة الماضية.

واشار احد المحللين الى زيادة مبيعات اذون الخزانة بالليرة اللبنانية التي تحمل فائدة مقدارها ١٦٪ للاصدارات لمدة سنتين. كاحد المؤشرات على تحول اموال عن البورصة.

ويقر ناصر سعيدي، النائب الاول لحاكم مصرف لبنان، بأن الطلب على اذون الخزانة كان قوياً في الآونة الاخيرة. لكنه قال ان ذلك لا يفسر ضعف البورصة.

وعلى الرغم من كساد السوق في بداية هذه السنة، فان السماسرة متفائلون بانحسار بعض مخاوف المستثمرين. ويعلق مسؤول في البورصة قائلاً «السوق مراة للاحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد».

ويعكس الطلب على الاذون تحسناً جزئياً في الاوضاع المالية الحكومية قد يسهم في انخفاض اسعار الفائدة وتدفق اموال على البورصة.

وقال سمسار اخر: «اعتقد ان الناس يبيعون اسهماً وديلارات لشراء اذون الخزانة. واسعار الفائدة العالية لن تستمر. وبمجرد انخفاض اسعار الفائدة على الاذون فان البورصة ستنتعش».

كما ان ترويض العجز في ميزانية الدولة يمكن ان يسهم في طمأنة المستثمرين الذين اصابهم الفزع بعدما حذرت بعض وكالات التصنيف الائتماني من احتمال تخفيض التصنيف الائتماني للبنان بسبب ارتفاع ديونه. وتشير ارقام الربع الاول الى ان العجز اقل بكثير من المستهدف ومقداره ٤٢٪.

وفي بداية السنة كانت الحكومة قلقة من احتمالات الاقتراض لكنها باعت ما قيمته مليار دولار من السندات الدولية في نهاية اذار/ مارس الماضي. وتفكر في ان تقوم بخطوة مماثلة في النصف الثاني من هذه السنة. كما خف الضغط على الليرة اللبنانية الذي اضر بالاحتياطي الاجنبي عندما تاثر بالازمة الاقتصادية الاسيوية في الخريف الماضي. وظهر هذا في تجدد الاهتمام بشراء اذون الخزانة.

وسيساعد الاستقرار السياسي وتشديد الرقابة المالية وانخفاض اسعار الفائدة على تحسن السوق. ولكن لا احد يعرف الوقت الذي يستغرقه هذا. ومهما يكن الامر فانه ينتظر ان يدرج «بنك بيبلوس» على قائمة التعامل هذا الشهر ثم شركات اخرى في وقت لاحق هذه السنة.

ويجمع المحللون على عدم وجود مخاوف كبيرة، فالقطاع المصرفي تحسن بنسبة مائة في المائة وفي وقت قليل نسبياً وتبدو الامور عند بعض المحللين واضحة بالنسبة الى بيروت على المدى الطويل وهناك ثقة لما تزل منتعشة عند كثيرين.

مصر

في خطوة أخرى على درب التصحيح الاقتصادي

خصخصة مصارف الدولة سنة ٢٠٠١ وللبنك المركزي حق الإعتراض على الشاري!

وضعت حكومة كمال الجنزوري بين ايدي البرلمان، مشروعاً جديداً لخصخصة المصارف العامة، في بنوده إلغاء جميع القيود على مشاركة القطاع الخاص الوطني والاجنبي في رساميل هذه المصارف.

وفي حال اقرار مشروع القانون هذا، بعدما وافقت عليه اللجنة الاقتصادية البرلمانية، فانه سيؤدي الى خصخصة المصارف الاربعة الرئيسية في البلاد وهي: «المصرف الوطني» و«مصرف القاهرة» و«مصرف الاسكندرية» و«مصرف مصر».

وعلى عهدة مصدر برلماني، فان مشروع القانون ينص على ان يكون بامكان القطاع الخاص الوطني والاجنبي امتلاك غالبية اسهم هذه المصارف. وينص كذلك على ان مجلس ادارة المصرف في حال خصخصته يجب ان يتالف من خمسة الى خمسة عشر عضواً من القطاعين الخاص والعام وفقاً لمشاركة كل من هذين القطاعين في راس مال المصرف.

ولكن بعض النواب اعربوا عن خشيتهم من ان تؤدي خصخصة المصارف الى المساس باشراف «المصرف المركزي المصري» على النظام المصرفي، وحذروا من مخاطر حصول ازمة مالية شبيهة بتلك التي تضرب اسيا حالياً.

إلا أن يوسف بطرس غالي، وزير الاقتصاد، اكد لهم ان «المصرف المركزي يمتلك الآليات النقدية اللازمة لمنع حصول اي ازمة مالية».

واضاف ان «مصر هي من بين الدول النادرة التي لاتزال فيها مصارف عامة وهو ما يساء تفسيره في الخارج حيث يعتبر كوصاية من الدولة».

وقال غالي، ان الحكومة لن تبدأ في تخصيص مصارف الدولة قبل سنة ٢٠٠١. كما تعهد بعدم بيع تلك المصارف للاجانب بالكامل في الوقت الحالي «بسبب الظروف العالمية غير المستقرة وعدم تقبل المصريين لفكرة البيع للاجانب».

واضاف غالي، «سانده في ذلك اسماعيل حسن، محافظ «البنك المركزي» الذي نسب له القول بان القانون الحالي لم يسمح للقطاع الخاص بالمساهمة في رؤوس اموال البنوك.

وشرعت الحكومة في سنة ١٩٩١ في تطبيق اصلاحات للتحرير الاقتصادي بالاتفاق مع «صندوق النقد الدولي» وزادت سرعة برنامج التخصيص سنة ١٩٩٦.

تقارير

«أبيكورب» أمام مؤتمر الطاقة السادس

صناعة النفط والغاز بحاجة الى ٩٠ مليار دولار للصيانة والتطوير بحلول ٢٠٠٣!

وضع الدكتور نور الدين فراج، الرئيس التنفيذي والمدير العام لشركة «الاستثمارات البترولية» (أبيكورب)، امام الذين انتمروا في دمشق للبحث في شؤون وشجون الطاقة، الاحتياجات الاستثمارية المتوقعة لتمويل مشاريع النفط والغاز في المنطقة حتى سنة ٢٠٠٣.

وفي حسابات «ابيكورب»، ان المطلوب يربو على ٩٠ مليار دولار، منها ٦٦ ملياراً للمشاريع الجديدة، موزعة كالآتي: ٢٥ ملياراً لقطاع النفط و١٧,٣ مليار دولار لقطاع الغاز و٩,٧ مليار دولار لقطاع التكرير و١٤,٣ مليار دولار لقطاع البتروكيماويات والاسمدة.

وبالنسبة الى مصادر التمويل المقدرة، يرجح تأمين ٤١٪ من هذه الاحتياجات عن طريق التمويل الذاتي او المشاركة الوطنية في رأس المال، واكثر من ١٧٪ ستوفر عن طريق مساهمات الشركاء الاجانب ويتوقع ان يؤمن التمويل التجاري ٤١٪ من الاجمالي.

واشارت ورقة «ابيكورب» الى انه منذ سنة ١٩٩٥ طرات على سوق تمويل مشاريع النفط والغاز في العالم العربي تغيرات ملموسة اهمها:

١ ـ زيادة السيولة عالمياً واحتياج المؤسسات المالية الى توظيف جزء من هذه السيولة في الاقراض بعائد مناسب.

٢ ـ تغير النظرة الى مخاطر التمويل في الدول العربية.

٣ ـ تنامي دور القطاع الخاص الوطني ومشاركته في المشاريع.

٤ ـ تعديل قوانين واجراءات الاستثمار والتمويل في بعض الدول العربية لتصبح اكثر ملاءمة للتمويل الدولي.

وذلك ادى ثقافياً الى انتقال التحكم في تسعير التمويل وشروطه من المقرض الى المقترض، واستطاعت مشاريع عربية لاول مرة ان تتجه الى اسواق المال العالمية مباشرة وبدأت طرح اصدارين من السندات في نهاية سنة ١٩٩٦ لتمويل شركة «راس لفان» للغاز الطبيعي المسال في قطر. وبلغ حجم الأصدارين ١٢٠٠ مليون دولار لمدة ١٠ سنوات و١٧ سنة.

واستعرضت الورقة تجربة «ابيكورب» مع منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول عام ١٩٧٥.

فقد بلغ اجمالي القروض التي اسهمت ابيكورب في ترتيبها او المشاركة فيها في سنة ١٩٩٧ ما يزيد على ٦ مليارات دولار وبلغت حصتها النهائية فيها ٢٤٧ مليون دولار. وكانت «ابيكورب» اول مؤسسة عربية تقوم بتأمين قروض استثمارية من مصارف اخرى مقابل عمولة. وقد استعان العديد من شركات المشاريع بخبرة الشركة في تمويل مشاريع النفط والغاز، واختيرت لتقديم الاستشارات المالية لتتمكن من الحصول على التمويل بشروط «مقبولة ومتوازنة».

وقامت المؤسسات والمصارف العربية بدور مهم في ترتيب تمويل مشاريع النفط والغاز والمشاركة فيها. فبالنسبة الى المشاريع التي مولت خلال السنوات الاربع من ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨ بلغ الاكتتاب العربي حوالى ٣,٩ مليار دولار (٤٠٪ من الاجمالي).

وخلال الفترة من ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٣، من المقدر ان تصل مصادر التمويل لمشاريع النفط والغاز العربية الى حوالى ٢٠ مليار دولار كقروض من المصارف والمؤسسات المالية، وان تتراوح بحدود ٤,٣ مليار دولار من مصادر اخرى مثل هيئات ضمان الصادرات والصناديق الحكومية.

واشارت ورقة «ابيكورب» الى ان بعض المشاريع يمكن الا ينفذ لاسباب متعددة منها، عدم توفر راس المال، وتغير ظروف الاسواق المستهلكة، وعدم الحصول على التمويل التجاري المطلوب، بالاضافة الى اسباب اخرى.

وتوقع خبراء الشركة ان تلقى الازمة المالية الاقتصادية في دول شرق اسيا بظلالها التشاؤمية على مستقبل بعض المشاريع المخطط لها وبالاخص الموجهة لاسواق هذه المنطقة على المدى المتوسط.

الا انه اكد انه على الرغم من ذلك فان المنطقة العربية «لا تزال تحظى بمزايا تنافسية عالية في المشروعات المتعلقة بقطاعي النفط والغاز والصناعات اللاحقة وتتمتع بجاذبية جيدة للاستثمار في هذه المشاريع الواعدة». وقال: «تظل المنطقة باعتبارها صاحبة اكبر احتياطي مؤكد للنفط في العالم (حوالى ٦٢٪) وصاحبة ثاني اكبر احتياطي مؤكد للغاز الطبيعي في العالم (ما يقارب ٢٢٪) تتمتع بمزايا اقل التكاليف الانتاجية في مناطق الانتاج العالمية في حين لايزال استغلال الموارد النفطية والغازية اقل بكثير مما هو ممكن في ضوء ارقام الاحتياطيات الهائلة من هذين المصدرين».

و«أبيكورب»، التي تتخذ من «الخبر» مقراً لها انشئت سنة ١٩٧٥ لتمويل مشاريع النفط والغاز ولتقديم الدعم اللازم لهذا القطاع الحيوي. وتسهم في راس مال «أبيكورب» حكومات عشر دول هي: الامارات، والبحرين، والجزائر، والسعودية، وسوريا، والعراق، وقطر، والكويت، وليبيا، ومصر.

وكانت «أبيكورب» اسهمت في تمويل عدد من المشاريع النفط السورية منها تحديث «مصفاة بانياس» وتطوير «معمل الجبسة» للغاز ومشاريع تطوير حقول غاز المنطقة الوسطى وغيرها.

وتقوم الشركة حالياً بدراسة عدد من المشاريع المهمة في سوريا، منها تطوير عدد من مشاريع الغاز وخاصة في شمال ووسط البلاد، بالاضافة الى مشروع انشاء معمل للاسمدة (امونيا يوريا) قامت مؤسسة جايكا اليابانية باجراء دراسات الجدوى له.

سوريا

في ورقة لوزير النفط أمام مؤتمر الطاقة السادس

آبار سوريا تنتج ٦٠٠ ألف برميل نفط يومياً!

في الورقة الرسمية التي قدمها ماهر جمال، وزير النفط، الى مؤتمر الطاقة العربي السادس، الذي انعقد في دمشق في اواسط الشهر الماضي، ان انتاج الآبار السورية من النفط الخام بلغ ٦٠٠ الف برميل، مقابل احتياط قدره ٢,٠٨١ مليون برميل. واشارت الورقة الى ان احتياط الغاز يبلغ ٥٠٩,٥ مليار متر مكعب، منه ٢٥٩ ملياراً قابل للانتاج.

وشدد الخبراء، في ورقة الوزير، على اهمية صناعة استكشاف وانتاج النفط وتكريره مع ايضاح انه تم حتى الآن حفر ٣٦٪ من مجمل التراكيب المكتشفة باجمالي ٢٨٢٩ بئراً. ويتركز الحفر حالياً في اواسط وشمال شرق البلاد بسبب اكتشاف كميات من النفط والغاز فيها.

ويعود بدء التنقيب عن النفط في سوريا الى بدايات القرن الحالي، لكن اول اكتشاف تجاري تحقق سنة ١٩٥٦ في حقل «كراتشوك» (شمال شرق البلاد) تلاه في سنة ١٩٥٩ اكتشاف حقل «السويدية». وتبع ذلك اكتشافات كبيرة من قبل «شركة النفط الوطنية» بعد صدور المرسوم التشريعي سنة ١٩٦٤ الذي منح بموجبه اعطاء اي امتياز لاستثمار الثروة المعدنية والنفطية في سوريا.

ووصل النفط السوري الخام لاول مرة الى مصفاة حمص ومرفأ طرطوس سنة ١٩٦٨، وهو التاريخ الفعلي لانتاج النفط الخام، بعد ان تم وضع محطة ضخ «تل عدس» شمال شرق البلاد موضع الاستثمار.

وقامت الشركات العامة بالتعاقد مع شركات اجنبية بعقود خدمية (مشاركة في الانتاج)، على اساس التزام الشركات بتنفيذ اعمال التنقيب كافة، واتفاق حد ادنى من الاموال. وفي حال العثور على كميات تجارية تسترد الشركة المكتشفة المبالغ المصروفة على المشروع، وفق نسب استرداد التكلفة من النفط المنتج الى جانب حصولها على حصة محددة من النفط المنتج.

وقامت بعمليات التنقيب شركات «بيكتن» وشل» و«دمينكس» خلال الثمانينات. وبعد اكتشاف «حقل التيم» تاسست «شركة الفرات للنفط» في سنة ١٩٨٤. ويصل انتاج هذه البئر الى ٣٣٨٠٠ الف برميل يومياً.

وكان عدد الآبار المنتجة سنة ١٩٨٩ بلغ ٢٥ بئراً تعود الى ثمانية حقول، وأرتفع العدد نتيجة تزايد عمليات الاستكشاف والتطوير آخر سنة ١٩٩٥ ليصل الى نحو ١٦٢ بئراً تعود الى ٣٥ حقلاً. وتم انتاج النفط من خلال اربع منشات انتاج مركزية هي «التيوم» و«عمر» و«الورد» و«الثنك» وصلت بها الحقول المنتجة كافة من خلال محطات انتاج فرعية. وتقوم مصفاة «حمص» وكذلك «بانياس» بتكرير النفط الخام.

وتعادل الطاقة التصميمية لمصفاة «بانياس» ستة ملايين طن سنوياً من النفط الخام. وهي مصممة لتكرير مختلف خلائط الخام الخفيف مع النفط السوري الثقيل بنسب بين ٥٠٪ الى ٢٠٪ من الاخير. كما يتم رفع انتاجيتهما في شكل مستمر لمواكبة زيادة الاستهلاك على المشتقات البترولية.

وبالنسبة الى الغاز الطبيعي، اشارت ورقة الوزير جمال، الى قيام عدد من المشاريع خلال السنوات الخمس عشر الماضية التي تهدف الى استغلال هذه الثروة، وتتمثل في فصل ومعالجة الغاز الجاف النظيف، لاستخدامه كوقود في محطات توليد الطاقة الكهربائية وفي المصافي ومصنع الاسمنت، اضافة الى استخدامه في صناعة الاسمدة الأزوتية.

وتنتج هذه الوحدات غاز البترول المسال الذي يستخدم كوقود منزلي اضافة الى كميات من المكثفات.

السعودية

بعد تفاهمها مع فنزويلا والمكسيك

السعودية لن تقف في وجه تخفيض الإنتاج حتى قبل اجتماع «أوبيك»!

زعمت مصادر خليجية على رفعة في المستوى، ان السعودية لا تعترض على المزيد من التخفيضات في انتاج النفط، وهي مستعدة للمشاركة في اي «قرار» يفضي الى تحسين الاسعار.

واشارت المصادر ذاتها، الى ان السعودية وفنزويلا والمكسيك اجرت في الآونة الاخيرة اتصالات بشأن اجراء تخفيضات جديدة في الانتاج وهذه التخفيضات التي تم التفاهم عليها قد تدخل حيز التنفيذ قبل الاجتماع الوزاري لمنظمة «اوبيك» في فيينا في ٢٤ حزيران/يونيو الحالي.

ونفت المصادر الخليجية ذاتها، ورود انباء عن ان هناك خلافات بين «أوبيك» والمنتجين من خارجها بشأن القضايا الخاصة بالانتاج، فاوجه الاتفاق في نظر هؤلاء، اكثر من اوجه الخلاف.

واشارت المصادر الى العلامات الايجابية في السوق، فالنفط العراقي يباع بعلاوة عشرة سنتات، وهذه علامة على ان السوق مازالت بحاجة الى النفط، ومستويات المخزون ليست سيئة بالقدر الذي تصوره بعض التقارير.

من جهته قال وزير النفط في دولة الامارات ورئيس «اوبيك»، عبيد بن سيف الناصري، انه يتوقع صدور دعوات قوية من منتجي النفط لاجراء مزيد من التخفيضات في الانتاج اذا لم ترتفع اسعار النفط بصورة اكبر.

وقال الناصري: «ستكون هنالك اصوات عالية تطالب بالتخفيض وسيكون هنالك مباحثات وسنرى اذا كانت اغلبية الدول تريد ابقاء الاشياء على ما عليها الآن، او ان تجري بعض التخفيضات الجديدة».

وكان كبار اعضاء منظمة «اوبيك»، وغير الاعضاء في المنظمة، تعهدوا بتخفيض الانتاج بحوالى ١,٥ مليون برميل يومياً حتى نهاية سنة ١٩٩٨ لتعزيز اسعار النفط.

واشار الناصري الى انه لا يتوقع اتخاذ قرار حول إجراء مزيد من التخفيضات الانتاجية على الاقل حتى مؤتمر «اوبيك».

وكانت اسعار النفط ارتفعت حوالى دولارين للبرميل الواحد منذ ٢٢ اذار/ مارس الماضي عندما تم اقرار خطة خلال اجتماع سري في الرياض تم بموجبها اجراء الخفض الاول المهم خلال هذه السنة من قبل المنتجين خلال عقد من الزمن.

وفي اواسط الشهر الماضي، بلغ سعر نفط برنت ١٤,٩٤ دولار للبرميل مقارنة مع هبوطه لاقل من ١٢ دولاراً للبرميل في بداية شهر اذار/ مارس للمرة الاولى منذ تسع سنوات. ولكن مازال سعر برنت يقل اربعة دولارات عن متوسط سعره سنة ١٩٩٧ الذي كان ١٩,٣٠ دولار للبرميل من جهته، اكد سعود ناصر الصباح، وزير النفط الكويتي، ان بلاده ستحاول حمل «اوبيك» على خفض اجمالي انتاجها تمهيداً لكبح هبوط اسعار النفط، ودعا المكسيك وفنزويلا الى التعاطي «بايجابية» مع فكرة خفض الانتاج.

وذكرت نشرة «مجلة ايست اكونوميك سيرفي» (ميس) ان انتاج دول «اوبيك» تراجع ٤٧٥ الف برميل يومياً في نيسان/ ابريل الماضي اي اقل بكثير من الخفض الذي قررته المنظمة نهاية اذار/ مارس الماضي للجم تراجع الاسعار وقدره ١,٢٤٥ مليون برميل يومياً. وقرانا في نشرة «ميس» ايضاً: ان انتاج منظمة «اوبيك» بلغ ٢٨,٣٤٥ مليون برميل يومياً بعدما احترم اعضاء كثيرون التزامهم تخفيض الانتاج.

صدور «الوطن» في أبها «يعزز استقلالية امارة «عسير»

بروز عبد العزيز بن فهد ودخوله الحكومة يوازن

في عددها الصادر في مطلع شهر ايار/ مايو الماضي، نشرت «الميزان» تحقيقاً عن الخريطة السياسية السعودية من خلال امراء الصحافة. (المجلد الخامس - العدد السابع) - تحدثت فيه عن المشروع الصحافي الجديد، الذي يقوم به الامير خالد الفيصل، حاكم «منطقة عسير» باسم جريدة «الوطن».

وبعد اسبوع من ذلك، قام الامير عبد الله، ولي العهد ورئيس الحرس الوطني ونائب رئيس مجلس الوزراء، بوضع حجر الاساس لمبنى الصحيفة الجديدة في «ابها»، وصدرت إعلانات بذلك. (راجع الاعلان في مطرح اخر). وكان افتتاح الامير عبد الله للمشروع ملفتاً، وله دلالات معينة، بحيث ان بعضهم في الوسط الصحافي السعودي، اعتبر ان جريدة «الوطن» لصاحبها خالد الفيصل، سوف تكون في الواقع الجريدة الناطقة باسم الامير عبد الله. فإذا صح ذلك، وهو صحيح على الارجح، يكون الامير عبد الله قد سد ثغرة إعلامية ملحوظة نظراً الى ابتعاده السابق عن الوسط الإعلامي، كما جاء في تحقيق «الميزان» في العدد الماضي.

إعتسار في «عسير»

لقد لقي تحقيق «الميزان» المشار إليه ردود فعل مختلفة، حيث جاء من يقول لنا تعليقاً عليه وتوضيحاً إنه كان من الخطأ وصف جريدة «الوطن» بانها «جريدة آل فيصل»، لأن امير «عسير» ليس على ونام مع شقيقيه الآخرين في السلطة، بل هو على خلاف وجفاء، معهما.

فالأمير خالد الفيصل، ينحدر من الزوجة الاولى للملك الراحل فيصل بن عبد العزيز، وهو بالتالي في وضع الأمير عبد الله ازاء اشقائه السديريين السبعة، اما شقيقه الاقرب، فهو الامير عبد الله الفيصل، مؤسس «بنك فيصل الاسلامي» وكلا الشقيقين ينظمان الشعرا

وفي رأي هؤلاء، ان تامير خالد الفيصل على «عسير» ليس مصادفة، لأن والده الراحل فيصل بن عبد العزيز، هو الذي قاد قوات والده لانتزاع تلك المنطقة من «الادارسة» في اوائل هذا القرن، حيث اصيب بجروح في تلك المعارك. وبالتالي فإن هناك شعوراً بأن «عسير» هي في الواقع «مملكة فيصل»، وتامير الأمير خالد عليها هو تثبيت لهذه المقولة.

وقد يكون هذا الكلام او هذه المقولة من قبيل «الإعتسار»، بمعنى ان اعتسار الكلام هو انتشابه قبل «ان تزويره وتهيئته» على قول الجعدي، كما في «لسان العرب»:

فنذرا وعدا الى غيره،
فشر المقالة ما يُعتسر

اما كلمة «عسير» فلها معان مختلفة أبرزها وصف الناقة عند العرب عندما تُركب قبل تذليلها، او عندما ترفع ذنبها في عدوها، او ترفعه بعد اللقاح... ومنها ايضاً معنى «الإقتسار»، على قول ذي الرمة:

اناس اهلكوا الرؤساء قتلاً،
وقادوا الناس طوعاً واعتسارا

وفي هذه المعاني جميعها ملامح من إمارة خالد الفيصل، ومن «الإعتسار» في مقولة ناقديه.

الجغرافيا التاريخية

وليست «عسير» من الناحية الجغرافية والتاريخية قديماً وحديثاً بالمنطقة القليلة الشان. فقد عرفها الجغرافيون والعسكريون الرومان قبل المسيح، وقد سماها الجغرافي التاريخي المشهور «سترابو»، الذي رافق حملة القائد الروماني إيليوس غالوس في الجزيرة العربية، باسم «إيلاساروس»، وكان الجغرافي الإغريقي الأول «بطليموس» قد اطلق على شعبها اسم «ايليسوري»، أي قبيلة العسير العربية، وقد حاول بعض المؤرخين ارجاع هذا الاسم في اشتقاقه الى كلمة «اشور»، لكن ذلك لا تقوم عليه شواهد مقنعة.

لكن الوصف الروماني لمنطقة «عسير» كجزء من اليمن هو الأدق، لأنها ملاصقة لسلسلة الجبال الجنوبية حتى جبل «غزوان»، إذ ان بطليموس حدد منطقة العسير بانها تشمل كامل السلسلة الساحلية من «القنفذة» الى «باب المندب». وقد عرف أهالي منطقة «عسير» في الزمن الروماني بالشجاعة في مقاتلة القوات الرومانية بقيادة ايليوس

غالوس، وهذا ما اكده ايضاً الجغرافيون والمؤرخون المعاصرون مثل «بيركهارت» في كتبه المعروفة مثل «رحلات في الجزيرة العربية» و«ملاحظات حول البدو الوهابيين»، وكذلك «نيبور»، الذي كتب بالفرنسية.

وعندما كتب «نيبور» عن الصلابة الوطنية لعرب العسير بغير تردد، لم يكن يتوقع ان هذا التصور سوف تؤكده الاحداث بعد خمسين سنة مما كتب، في الحرب مع الاتراك. وبالنظر الى شدة مراس سكان «عسير» في التاريخ القديم، لجأ ايليوس غالوس الى منتهى الشدة، بحيث ذبح منهم دفعة واحدة عشرة الاف مقاتل.

ويقول بيركهارت في كتابه «ملاحظات حول البدو و الوهابيين»، ان عرب العسير، يشكلون اكبر القبائل الجبلية عدداً، واكثرها مراساً في الحرب، ولهم تاثير قوي على جميع جيرانهم. وقد برزت هذه المزايا في الحرب الدامية بين الاتراك والوهابيين، الذين كانت قوتهم الرئيسية في الجنوب، تتشكل من عرب العسير وحلفائهم.

ففي سنة ١٨١٤ فاجأ عرب العسير قوة عسكرية تركية كبيرة ودمروها شر تدمير في «قنفذ» بقيادة الشيخ تامي، الذي كان يرأس قوة من ١٠ الاف مقاتل. بل ان بعض المؤرخين المعاصرين يصف عرب العسير بانهم كانوا متميزين ضمن القبائل الجبلية اليمنية واهالي السهول الجنوبية الشرقية بشكل يذكر باسلافهم «الايليساري» في زمن ايليوس غالوس.

ويشيد هؤلاء المؤرخون بتامي شيخ العسير، وعقيده ابن ملحة، بوصفهما في الطليعة، وان قواتهما، حسب بيركهارت، كانت تشكل تلك القوات العربية المواجهة للاتراك.

بل ان بيركهارت، يجد ان المعركة مع الاتراك مشابهة تماماً للمعركة مع الرومان بقيادة ايليوس غالوس، خصوصاً عند خسارة المعركة والصمود التضامني، اذ يقول:

«لقد وجدت في الجبال فرق كاملة من عرب «العسير» رجالها مربوطة ايديهم وارجلهم بالحبال لانهم عندما غادروا عائلاتهم الى الحرب، حلفوا بالطلاق ان لا يلوذوا بالفرار امام الاتراك او يعودوا منتصرين اذا أمكن. ولما لم يحالفهم الحظ في المعركة، قرروا على الاقل ان يمنعوا بعضهم البعض من الفرار، فظلوا يقاتلون الى ان نفدت ذخيرتهم، فمزقهم العدو شر تمزيق».

ويقول الآب تشارلز فورستر، في الجزء الثاني من كتابه «الجغرافيا التاريخية للجزيرة العربية»، تعليقاً على ما كتبه بيركهارت:

«إن شعباً كهذا لا يعرف الانضباط ويفتقر الى قادة مهرة من السهولة انزال الهزيمة به في الميدان. لكنهم في دفاعهم المستميت، تلتقي حاجة المؤرخ الى المزيد من البحث والتدقيق في اسباب التراجع الكارثي للقائد الروماني ايليوس غالوس من تلك المنطقة على الرغم من انه كان يقود جيشاً منتصراً وعالي الانضباط».

وهذا بدوره يفسر انتصار الملك عبد العزيز وابنه فيصل في عسير، لكونه يتمتع بالمزايا القيادية والانضباط التي يفتقر اليها حكام العسير تاريخياً.

مملكة خالد الفيصل

لكن الذين ناقشونا في تحقيق «الميزان» المذكور انفاً، يرسمون صورة ربما تكون غير دقيقة، سواء للامير خالد الفيصل او لعرب العسير، الذين يحكمهم الآن. اذ يقول هؤلاء ان ادارة خالد الفيصل للمنطقة اقرب ما تكون الى «مملكة مستقلة»، نظراً الى ارتباط اسم والده فيصل بن عبد العزيز بانتزاعها من «الادارسة» على خطى ايليوس غالوس مستقلة. فإنهم يزعمون انه ينظر الى اهالي منطقته نظرة متعالية، وانه وصفهم مرة بانهم «سعادين» ومرة انهم «عبيد»، والعهدة على الراوي.

وربما كان اقرب تفسير الى ذلك، اذا صح، ان العرب قديماً، وربما بالتواتر، كانت تصف العسر بانه ارض تسكنها الجن او قبيلة من الجن.

وفي حديث عثمان:

«انه جهز جيش العسرة» وهو جيش غزوة «تبوك» سمي بها لأنه ندب الناس الى الغزو في شدة القيظ وكان وقت ابناع الثمر وطيب الظلال فعسر عليهم ذلك وشق. ولعل الجدل الذي قام اخيراً حول المناورات العسكرية التي جرت في منتصف الشهر الماضي في منطقة «قاع شرورة» شمال شرقي «تبوك» بحضور الامير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع، يسعف في إلقاء بعض الضوء على الوضع القائم في السعودية والمنطقة لكون المناورات السعودية المذكورة جرت على مقربة من الحدود الاردنية وعلى مسافة قصيرة من اسرائيل، بحيث اعطيت تفسيرات ما كانت لتظهر في ظروف مختلفة.

الصراع مع اليمن

والواقع ان حكم منطقة «عسير» بامرة خالد الفيصل، او بغيره، ليس حكماً هيناً نظراً الى ان تلك المنطقة هي منطقة صراع تاريخي مع اليمن، وقد انتزعها السعوديون بقوة السلاح.

ومما يزيد من حساسية تلك المنطقة ان جزءاً من سكانها هم من «الزيديين» الشيعة، الذين ينتمي بعضهم الى القبائل الزيدية القوية في الجانب الآخر من الحدود. ولعل ذلك من الاسباب التي تجعل المفاوضات الطويلة والمعقدة بين المملكة السعودية والجمهورية اليمنية عسيرة للغاية، على الرغم من صدور بيانات رسمية او شبه رسمية، بعد كل جولة من المفاوضات مع صنعا، تشير الى اقتراب الحل والاتفاق.

سعود الفيصل

ومع ان الامير سعود الفيصل، وزير الخارجية، هو الابرز بين آل فيصل، فإن

الصورة الإعلامية التي يطل بها شقيقه امير «عسير»، من خلال جريدة «الوطن»، من شانها أن تسلط الأضواء، على خالد الفيصل في الدرجة الاولى ليصبح المتقدم بينهم. واذا صح قول القائلين بأن الامير خالد ليس على وئام مع اخيه الامير سعود، فإن ذلك ينبي، بتحالفات مختلفة عما هو دارج وشائع داخل العائلة السعودية، خصوصاً لجهة مركز القوة الاول المتمثل بولي العهد الامير عبد الله بن عبد العزيز.

ويقول الذين جاءوا لمناقشتنا في تحقيق «الميزان»، والعهدة عليهم، ان الاميركيين قبل سنتين عندما كانوا يحبذون اناطة ولاية العهد بالامير سعود الفيصل، فاتحوا وزير الخارجية السعودي بضرورة دعمه للامير عبد الله. ويقول هؤلاء، ان سعود الفيصل اجابهم بان الامير عبد الله سوف يعتلي العرش «دعمته او لم ادعمه». واذا صح ذلك، فانه ينبي، بموقع مختلف في التحالفات الداخلية لوزير الخارجية، الامر الذي يفسر اقتراب اخيه الامير خالد من ولي العهد الامير عبد الله، اذا صح ان خالد وسعود ليسا على وئام.

تكرار التجربة

ويقول القائلون، ان الوضع الراهن في تحالفات الامراء السعوديين مع أفول عهد الملك فهد بن عبد العزيز، هو تجربة مكررة للوضع الذي كان سائداً ايام حكم الملك خالد وبروز قوة كتلة فهد واشقائه الستة واخواله السديريين، في موازنة كتلة الملك خالد، التي كانت تضم بعض كبار ابناء عبد العزيز.

وكان هذا التوازن قائماً ايضاً في عهد الملك فيصل، حيث كانت كتلة آل فهد تقترب منه وتبتعد عنه حسب الظروف. وكان الملك فيصل يوازن بين الكتلتين بتوزيع المناصب والمنافع بينهما. لكن كتلة آل فهد نالت الاسبقية في اواخر عهد الملك فيصل عندما استطاع فهد بالمرونة والمناورة ان يعقد صفقته المشهورة مع واشنطن، حين وقع مع الاميركيين «اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني» في ١٩٧٤/٦/٨. والملاحظ انه بعد تلك الاتفاقية ضعف مركز الامير خالد ولي العهد واقصي عملياً عن ممارسة صلاحياته كنائب اول لرئيس مجلس الوزراء، بحيث تولى فهد جميع الصلاحيات بصفته نائباً ثانياً.

اما بعد مقتل الملك فيصل، وصعود

رئيس وأعضاء مجلس الادارة
وجميع منسوبي

تهامة

للإعلان والعلاقات العامة والتسويق
يرفعون خالص التهاني الى
صاحب السمو الملكي الأمير

خالد الفيصل بن عبدالعزيز

أمير منطقة عسير

وإلى رئيس واعضاء مجلس ادارة الوطن
بوضع حجر الأساس للمقر الرئيسي
لجريدة الوطن بمدينة أبها بمنطقة عسير
على يد ولي العهد الأمين
صاحب السمو الملكي الأمير

عبدالله بن عبدالعزيز

نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني

في زيارة سموه الميمونة لمنطقة عسير
فهنيئاً لعسير بأميرها وراعي نهضتها
وهنيئاً للوطن بقادة مسيرته الخيّرة.

تحالف خالد الفيصل مع الأمير عبد الله!

الملك خالد الى العرش، فقد جرى توازن آخر من خلال توزيع المناصب بين الكتل. وكان نصيب كتلة خالد ان إمتلى العرش كملك رمزي، وأرضي فهد وكتلته بجعله ولياً للعهد ونائباً لرئيس الوزراء يمارس السلطة التنفيذية الفعلية، وارضيت كتلة الامير عبد الله بن عبد العزيز بجعله نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، مع اطلاق يده في السيطرة الفعلية على الحرس الوطني، وهو الدرع الداخلي للحكم السعودي، وارضيت كتلة آل فيصل باسناد وزارة الخارجية الى الامير سعود.

ومما لا شك فيه ان التأييد الاميركي لفهد، وكونه يستند الى كتلة قوية متراصة من اشقائه، استطاع ان ينتزع من الملك خالد تفويضاً بممارسة سلطات الملك في حضوره وغيابه، الامر الذي ساعده على التصرف بعيداً عن ضغوط الكتل المناوئة.

وهكذا ازدادت سلطة فهد الداخلية قوة، وتسلطت عليه الاضواء الدولية، وترسخ تحالفه الكامل مع الولايات المتحدة.

ويقول احد المحللين لتلك الحقبة، والعهدة على القائل، ان الاميركيين لم يسلموا تسليماً كاملاً بصلاحية فهد لتنفيذ مخططاتهم، مع ان دوره في حرب الخليج الثانية يدحض ظاهرياً مثل هذا الكلام.

وفي تفسير حذر واشنطن من فهد يقول هؤلاء انهم لم يكونوا مرتاحين له بسبب طبيعته المتقلبة وعجرفته المتنامية، بالاضافة الى صلاته القديمة مع الاتكليز ... وفي رأي هؤلاء ان هناك عاملاً آخر لم يكن اقل اثراً في حمل الاميركيين على عدم وضع كل ثقتهم في فهد وحده، وان هذا العامل هو نجاح الامير سعود الفيصل في التعبير عن سياستهم في المنطقة العربية ومعرفته بطبيعة السلسلة الثابتة في التعامل معهم على تنفيذ سياستهم البترولية التي هي المرتكز الاول لمصالحهم في الخليج والمنطقة العربية، وذلك اثناء وجوده في قمة المسؤولية الفعلية في وزارة البترول والثروة المعدنية كوكيل لتلك الوزارة خلال حكم ابيه الملك فيصل.

الدور الاميركي

في ذلك الوقت، وربما في الوقت الحاضر، لم تكن سياسة واشنطن في المدى القريب، تقوم على تجاوز الطبقة الاولى من ابناء عبد العزيز. وقد يكون ذلك من اهم العوامل التي ساعدت على التخفيف من وزن سعود الفيصل.

وهناك ما يشير الى ان واشنطن في عهد خالد، دابت من طرف خفي على تشجيع كتلة الملك خالد وكتلة آل فيصل على التنسيق فيما بينهم لابراز ثقلهم في المجال الداخلي والخارجي معاً.

وهناك من يقول ان الاميركيين كانوا يؤثرون حصر الخلاف بين كتلة آل فهد والكتلة الاخرى في نطاق القضايا الداخلية والمالية والشخصية. ومنهم من فسّر ذلك بانه متعمد من قبل واشنطن كعامل ضغط على الطرفين، وسبيلاً للمساومة معهما تسهيلاً لمخططاتها.

وفي رأي المحللين لتلك الحقبة، ان التشجيع الاميركي لكتلة الملك خالد، هو الذي جعل الملك الراحل يعمل على استرداد نفوذه الداخلي وعلى المسرح السياسي الخارجي، بعد سيطرة فهد شبه التامة، حيث قام بزيارة عدد من الرؤساء والدول العربية من بينهم العقيد معمر القذافي في ليبيا، وشاركه في احتفالات «ثورة الفاتح من ايلول».

ففي المجال الداخلي راح الملك خالد يتخذ قرارات مهمة، بعيداً عن آراء ولي العهد الامير فهد، (الملك الحالي)، بحيث ان المرسوم الخاص بتفويض السلطات لفهد لم يعد له اثر يذكر على خريطة الواقع.

وفي سياق هذا التحليل يمكن تفسير اقدام الملك فهد في فترة مرضه قبل سنتين على تفويض الامير عبد الله، ولي العهد، بكامل سلطات الملك، كما يفسر في الوقت ذاته سرعة الاقدام على سحب تلك الصلاحيات منه، على الرغم من ان الملك فهد لم يتماثل الى الشفاء تماماً.

الامير المدلل

ومن المؤشرات الملفتة في هذا الاطار من التحالفات والتكتلات بين الأمراء، تعيين الامير عبد العزيز بن فهد، اصغر ابناء الملك فهد، والاثير لديه، وزير دولة في مجلس الوزراء، ولو من دون حقيبة، على الرغم من صغر سنه، بحيث اصبح اصغر وزير في الدولة.

وليس من تفسير لهذا التعيين في الاطار المذكور، سوى انه يأتي في سياق تعزيز الملك فهد لمواقعه في السنوات المتأخرة من حكمه بما يشبه عودة الملك خالد الى محاولة استرداد سلطاته في المرحلة الاخيرة من حكمه كما سلف القول.

فالامير عبد العزيز بن فهد، البالغ من العمر ٢٥ سنة، كان دائماً الابن المدلل لوالده، يصطحبه معه ويدربه في حله وترحاله، وفتح امامه مجالات مالية واسعة. بل ان هناك من يقول، كما ذكرت «الميزان» في عدد سابق، ان مالية الملك فهد الشخصية باتت الآن بتصرف ابنه عبد العزيز، الامر الذي اثار حفيظة اشقائه الآخرين، وبينهم الامير محمد بن فهد، حاكم المنطقة الشرقية، والامير فيصل بن فهد، وزير الرياضة والشباب.

وفي قول بعض العارفين، ان الثروة الشخصية للملك فهد لا تخضع لقانون الارث حسب الشريعة، لان جانباً كبيراً منها قد جرى تحويله بطرق مختلفة، كما اشارت «الميزان» في حينه، الى حساب الامير عبد العزيز.

وعندما بلغ الامير عبد العزيز سن الرشد قبل سنوات، اتخذ الملك فهد قراراً بتعيينه مستشاراً في الديوان الملكي، برتبة وزير، لكن تلك الرتبة لم تكن تسمح له بحضور جلسات مجلس الوزراء. اما الآن فقد اختلف الوضع، لانه اصبح وزيراً ولم يعد برتبة وزير.

وهناك قول غير مؤكد، بأن المحاولات الاميركية لترتيب البيت السعودي بعد فهد، مازالت تدور حول ولاية العهد، وان العقبة الاساسية امام اي خطوة تقضي بتنحي الملك فهد عن العرش لأسباب صحية، تصطدم باصرار الملك، كما يقال، على ترقية ابنه عبد العزيز او ربما اناطة ولاية العهد به.

وإذا صحّ ذلك، فان ترقية الامير عبد العزيز المذكورة تنبئ، بصحة القول ان الملك فهد قد خطا خطوة باتجاه التنحي، الذي تراهن الدوائر الاميركية، كما ذكرت «الميزان» في عددها الماضي، على ان يتم قبل نهاية هذه السنة.

●●●

وسط هذه الخريطة السياسية السعودية المعقدة، يأخذ بروز الامير خالد الفيصل من خلال جريدة «الوطن» معنى غير عادي، سواء كان على وئام مع اشقائه أم على جفاء، لان ذلك يمثل وضوح تحالفه مع الامير عبد الله ولي العهد، وتعديل التوازن باتجاهه. لكن القسمة النهائية لمراكز القوى والنفوذ لن تختلف في النتيجة عما جرى في العهود السابقة من ايام الملك سعود مروراً بحكم الملك فيصل ثم الملك خالد.

كتب

«لسراة الليل هتف الصباح» رسالة للتويجري من الماضي الى المستقبل

جرس لإيقاظ النيام ورباط واصل لتعاقب الأجيال!

☐ ليس الشيخ عبد العزيز التويجري، نائب رئيس الحرس الوطني السعودي، بحاجة الى تعريف لكونه من ابرز رجال الفكر والثقافة والأدب في المملكة العربية السعودية. وما مهرجان «الجنادرية» الثقافي السنوي إلاّ أحد التعابير المتعددة الألوان عن رؤياه القلقة للتواصل بين الماضي والحاضر. غير ان كتابه عن المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود، مؤسس الدولة السعودية الحديثة، بعنوان «لسراة الليل هتف الصباح»، ينطلق من رؤيا أشد قلقاً للتواصل بين الماضي والمستقبل، لكي لا ينقطع الحبل وتضيع المعالم في زمن سريع التحولات والتجاذبات والمغريات.

فهو في كتابه «لسراة الليل» لم يكتب تاريخ الملك المؤسس، ولم يدعِ ذلك. لكنه كتب في الحقيقة رسالة الى الأجيال السعودية المقبلة المعرضة للتحولات والتجاذبات والمغريات. لعله يسهم بذلك في وقايتها من الانقطاع، ويبقيها على صلة بهويتها العربية الأصيلة التي جعلت أسلافها في يوم من الأيام خير أمة أخرجت للناس.

ويبدو الكتاب لقارئه المتمعن، أن رسالة التويجري هذه لم تكتمل، وأنه لا بد من استكمالها بكتاب جديد، أو على الأقل بجزء ثان من الكتاب ذاته، وقد يكون ذلك في ذهنه أقرب مما نتصور.

ولا يستطيع القارئ، أن يستخلص العبرة التامة من كتاب «سراة الليل» للتويجري، ما لم يكن قد قرأ قبلاً كتابه «في اثر المتنبي بين اليمامة والدهناء»، الذي وضعه بشكل رسائل مباشرة الى شاعر العروبة الخالد، يحاوره ويناقشه ويعاتبه ويحلم معه، وكأنه يتوخى إقصاءه عن مرارة التشاؤم، أو إبلاغه، بطريقته وبأسلوبه الأدبي الرفيع، أن جانباً من حلمه قد تحقق على يد عبد العزيز، وأن غمامة من غمامات التشاؤم السوداء التي ارتسمت أمامه في زمانه، قد انقشعت مع تحقق جانب من ذلك الحلم. أو لعله اراد ان يقول، مباشراً أو هاتفاً مع الصباح الذي هتف لسراة الليل، ان أبا الطيب قد وجد اخيراً سيف دولته!

ومن هنا يمكن القول بثقة أن كتاب التويجري عن الملك عبد العزيز ليس تاريخاً للماضي، وإن كان في إطار تاريخي. وبهذا المنظار، يمكن للقارئ، النبيه أن يستشف فيه ذلك القلق النبيل النابع من مخافة أن يقصر الحلم الكبير، الذي حقق النضال المرير والمعاناة الأليمة جانباً منه، عن بلوغ منتهاه والتأسيس لأحلام أكبر قابلة للتحقيق. بل من حق التويجري أن يقلق، وهو أدرى بما في البيت السعودي، لئلا يتأكل ذلك الرصيد ويتبدد، على قول المتنبي:

نحن أدرى وقد سألنا بنجد
أطويل طريقنا أم يطول

وإذا كان كتاب التويجري عن عبد العزيز، بمثابة جرس لإيقاظ النيام من السعوديين الذين يؤثرون النوم على أمجاد الماضي، أو الذين استغرقوا في الحاضر لظنهم أنه هو حالة القياس التي وجدت من تلقائها، فإنه بالنسبة الينا، نحن العرب غير السعوديين، يشكل أساساً للمناقشة والحوار والنقد البناء، للوضع العربي عموماً وللوضع السعودي بشكل خاص.

ومن الواضح، أن التويجري، كما يستدل من كتاباته المختلفة، هو رجل حوار ونقاش مرهف الحس قوي الملاحظة. ومن هذه الناحية نشاركه قلقه في إطار التفاؤل الذي رسم به صورة بطله عبد العزيز، وبثه في رسائله الى المتنبي.

ولا شك في أن التويجري، خلافاً للعديد من السعوديين، يجيز لبقية العرب أن يكونوا طرفاً في النقاش والحوار حول الوضع السعودي، ليس فقط من منطلق عروبي وعقيدة دينية، بل أيضاً من حيث الحق الطبيعي في حرية التعبير. والدليل على ذلك انه أوكل كتابه عن عبد العزيز الى اثنين من الصحافيين العرب المعروفين كانا في السابق على خط مناقض للتوجهات السعودية، هما الناشر رياض نجيب الريس، وكاتب المقدمة محمد حسنين هيكل الذي كان طرفاً مباشراً في التناقض المصري ـ السعودي في المرحلة الناصرية.

ومن الصعب على الذين عاصروا تلك الحقبة وعايشوها أن يصدقوا أن قبول رياض الريس ومحمد حسنين هيكل لتلك المهمة، هو رسالة تراجع عن مواقفهما السابقة، أو فعل ندامة، أو اعتراف ضمني بالخطأ. وحتى إذا صح ذلك لسبب من الأسباب، فإنه في الحقيقة شهادة لعبد العزيز التويجري بانفتاحه على أي رأي آخر، وإقباله على الحوار المستنير الى درجة الاتفتاح غير المشروط على أهل الكلمة، أيا كانت مشاربهم، والاستعداد لقبولهم على قدم المساواة، وتقبل أفكارهم والاعتراف بأوليتها إذا كانت تستحق ذلك.

وقد يكون من حسن حظ الامير عبدالله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي ورئيس الحرس الوطني، وهو الآن في موقع المسؤولية المتقدم في المملكة، أن يكون الى جانبه رجل مستنير مثل التويجري. بل ربما يكون من حظ المملكة في عهد الأمير عبدالله، إذا كان ولي العهد «شقيقاً روحياً وفكرياً» لنائبه في الحرس الوطني، لأنه بذلك يكون متمثلاً لرسالة عبد العزيز التي بثها التويجري في كتابه، لا مجرد ممثل لها بحكم الإرث او الصدفة.

ذلك أن التويجري عندما وصف قيام دولة عبد العزيز، بأنها «دولة ترحل ثم تعود»، لم يكن يعبر عن المفاجأة التي تحملها هذه الحالة، أو عن ندرتها فقط، إنما كان يعبر عن القلق من احتمال رحيلها من جديد ... فلا تعود!

بروفيل

شيراك الحريري...

❐ قام الرئيس الفرنسي جاك شيراك بزيارته الثالثة الى بيروت بعد قضائه في الرئاسة الف يوم، لم ينجح خلالها في أمر كما نجح في نقل السلطة الفعلية في بلاده من قصر «الأليزيه» الى قصر «الماتينيون» حيث يقيم خصمه رئيس الحكومة الاشتراكية ليونيل جوسبان.

ويحلو لبعض اللبنانيين في باريس، ان يشبه هذا الانتقال الغريب بانتقال مركز القوة اللبناني من قصر فريطم الى قصر عين التينة!

والانطباع السائد بين اللبنانيين، حقاً او باطلاً، هو ان زيارات شيراك المتكررة الى بيروت، ليست زيارات الى لبنان بقدر ما هي لصديقه رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري الذي تربطه به علاقات سابقة، قبل بلوغهما معاً مناصب رئاسية حكومية، بالنظر الى تركز معظم استثمارات الحريري الخارجية في فرنسا.

والقاسم المشترك الآخر بين شيراك والحريري، هو ان محازبي كل منهما في بلاده يعتبره «سيمباتيك»، أياً كان معنى هذه العبارة. لكن الصحافة الفرنسية، ترى انه إذا كان شيراك «خفيف الدم» (بمعنى سيمباتيك)، فإنه في الوقت ذاته، كما قال أحدهم، «سميك الجلد»!

فإذا كانت سماكة الجلد من شروط بقاء السياسيين على المسرح، فإن شيراك، لا شك، اسمكهم جلداً. بل إن أحد الصحافيين الفرنسيين قال إن شيراك ليس فقط سميك الجلد، بل هو لا يتطلع الى الوراء ويمضي قدما، بحيث أطلق عليه لقب «البلدوزر»!

وهذه أيضاً صفة مشتركة بين شيراك وصديقه الحريري.

ويصرف النظر عن الأهداف الحقيقية لزيارات شيراك المتكررة الى لبنان، فإنها مفيدة للحريري وربما للبنان، مع ان البعض يعتقد بأن زيارته السابقة كانت من الأسباب غير المباشرة للضربة العسكرية التي وجهتها إسرائيل الى الجنوب اللبناني في أواخر عهد حكومة شيمون بيريز، وأدت الى مجزرة قانا، وبالتالي أتاحت مجيء نتانياهو الى الحكم، وتعثر عملية السلام.

وبمطابقة رأي الفرنسيين في رئيسهم، مع رأي اللبنانيين في رئيس حكومتهم، فإن وصف جريدة «لو فيغارو» الباريسية للرئيس شيراك بأنه «معلم في الاستدارة على نفسه ١٨٠ درجة من غير حرج»، يبدو وكأنه التفسير المنطقي لتغطية التناقض بين السيمباتيكية وسماكة الجلد!

فالمسرح اللبناني له وهج خارجي لأسباب عديدة، لعل من أبرزها موقعه من سوريا وعلاقته بأزمة الشرق الأوسط. وبالتالي، فإنه مسرح مريح ونافع لزعماء الدول الأجنبية الهاربين من مشكلاتهم الداخلية بالتعويض عنها في السياسة الخارجية، خصوصاً بالنسبة الى الرئيس شيراك الذي لم يعد له دور داخلي يُذكر في ظل حكومة مناوئة تتمع، حتى الآن، بشعبية كبيرة مردها في الدرجة الأولى الى فشل الرئيس الفرنسي في برنامجه الموعود يوم كان حزبه حاكماً بغير منازع. وفي هذا أيضاً وجه شبه مع الحريري الذي جاب الآفاق خلال رئاسته، وما زال، بحيث بدا وكأنه مجرد ضيف على لبنان.

ضيف يستقبل ضيفاً!

وهذا يفسر أيضاً الكرم الزائد للرئيس شيراك في إغداق الأوسمة الفرنسية الرفيعة، ومنها «وسام جوقة الشرف»، على عدد غير متناسب من اللبنانيين، بينهم بعض كبار الحريريين من أمثال باسيل يارد والفضل شلق صاحب تجديد المشروع العربي!

ولا يعدم الرئيس الفرنسي حجة او مبرراً سياسياً او عاطفياً لزيارة لبنان، سواء بالترويج للفرانكوفونية التي يعد لبنان في عدادها تاريخياً، وإن لم يكن واقعياً، والموكل أمرها الآن الى بطرس بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة الذي يبدو أن جلده لم يكن سميكاً بما فيه الكفاية للبقاء على المسرح، او بمناسبة افتتاح «قصر الصنوبر» بعد إزالة آثار الحرب، وهو قصر تاريخي ارتبط اسمه بالانتداب الفرنسي، حيث كان المندوب السامي يفصل للبنانيين رؤساءهم وحكامهم على القياس. وهذه حالة لبنانية ثابتة لم تتغير مع تغير المستشار، كما كانوا يسمونه!

ومن أوجه الشبه الأخرى بين شيراك وصديقه الحريري، انهما كلاهما من السياسيين النشطين الدائمي الحركة، وأنهما كلاهما في الوقت ذاته مهيضا الجناح، يرفرفان بجناح واحد فيما الجناح الآخر مكسور وربما غير قابل للجبر. ومع ذلك يطمحان الى البقاء على المسرح في القرن المقبل، بالرهان على تغير الظروف، او بالأقل على سماكة الجلد، لأن السيمباتيكية غير مضمونة النتائج لكن مشكلة شيراك أهون، لأنه محكوم بالتعايش مع الخصوم، بينما الحريري محكوم بالتعايش مع الحلفاء!

الضيف

لم يجرِ توقيفه في دولة الإمارات ولم يلتقِ خدام

تسوية حبية بين مخزومي وشريكه السابق خلاط خارج المحكمة

❐ كانت «الميزان» في عددها الماضي (المجلد الخامس، العدد الثامن، أيار/مايو ١٩٩٨) قد نشرت في هذه الزاوية، موضوعاً عن الخلاف بين رجل الأعمال اللبناني المعروف فؤاد مخزومي، وشريكه السابق في معامل الإيثرنيت في دولة الإمارات العربية المتحدة، ميشال خلاط، ذكرت فيه نقلاً عن بعض المصادر أن مخزومي جرى توقيفه في الإمارات لأمور ذات صلة بذلك الخلاف. لكن «الميزان» لم يتسن لها في حينه الاتصال بالسيد مخزومي للتأكد من صحة الخبر الذي يبدو انه لم يكن دقيقاً.

وبعد صدور عدد «الميزان» المذكور بأيام، علم ان الشريكين السابقين، مخزومي وخلاط، قد اجريا تسوية حبية خارج المحكمة. اشترى مخزومي بموجبها كامل حصة شريكه السابق، وأصبح المالك الوحيد للمصالح المتنازع عليها سابقاً.

وأياً كانت أسباب الخلاف السابق، فإن التسوية المشار اليها قد أطلقت يد فؤاد مخزومي في التوسع بأعماله داخل الإمارات وخارجها، سواء في العالم العربي او في مناطق أخرى من العالم، حيث يدير استثمارات عديدة في الأسواق الناشئة.

وتؤكد «الميزان» هنا انها لم تتلق المعلومات التي نشرتها من مصادر شريك مخزومي السابق، بل من مصادر محايدة، او هكذا افترضت، في اوساط رجال الأعمال اللبنانيين. وبالتالي لم تقصد منها المحازبة او الإساءة الى أحد، خصوصاً للسيد مخزومي، الذي لم تكن لها معرفة مباشرة به وبأعماله.

وتود «الميزان» ان توضح أيضاً، ان ما نقلته عن لقاء في فندق «دورشستر» اللندني زعم أن مخزومي قال خلاله ان عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، قد وعده بأن يكون خليفة رفيق الحريري في رئاسة الحكومة اللبنانية، إنما بلغها بالتواتر، والعهدة دائماً على الراوي. والواقع ان «الميزان» لم تأخذ تلك الرواية على محمل الجد، بدليل أنها في الخبر ذاته تحفظت عليه تحفظاً واضحاً، واعتبرته انه من قبيل المزاحة، حتى لو كان صحيحاً، وذلك قبل ان تُبلغنا مصادر مخزومي المباشرة بأن هذا التصريح المزعوم «غير صحيح برمته، ولا أساس له، وان السيد مخزومي لم يلتق يوماً بالسيد خدام او تكلم معه».

ونقول في هذا الصدد، انه ليس شيئاً سيئاً في نظام كالنظام اللبناني، ان يطمح أي لبناني مؤهل، او يسعى، الى رئاسة الحكومة، خصوصاً إذا كانت لديه القدرة الإدارية والرؤيا المستقبلية. وبالتالي، فإن الافتراض القائل بأن مخزومي، او غيره من اللبنانيين الناجحين، قد يكون طامحاً الى هذا الموقع، هو من قبيل التمنيات اللبنانية، بعد تجربة الحريري خلال التسعينات، واستيلائه شبه الكامل على مدينة بيروت، براً وبحراً... وربما جواً، كالصوت الأسطوري!

وحتى إذا لم يكن مخزومي طامحاً الى رئاسة الحكومة، او معارضاً لسياسات الحكومة الحريرية، وهو البيروتي الفج وينتمي الى عائلة بيروتية متجذرة، فإننا لا نستغرب ان يكون الحريري سلبياً تجاهه، لأنه يعتبر أن من ليس معه (بمعنى الاستزلام) فهو ضده، خصوصاً إذا كان بيروتياً. وهذه ملاحظة منا، لأنه ليس معروفاً، كما اشرنا في العدد الماضي حول لقاء الحريري مع رجال الأعمال اللبنانيين في لندن برعاية جورج عسيلي، قبل سنوات، نوع العلاقة بين مخزومي والحريري، وإن كان من الواضح أن مخزومي ليس من رجال الحريري بالمعنى المشار اليه وللحديث صلة.

الإعلانات: PROXIMA Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873

التوزيع في انحاء العالم: Johnsons International Millington Road,Hayes, Middlesex UB3 4AZ TEL: (0181) 561 7705 FAX: (0181) 561 7454

بناية عيتاني - الطابق التاسع شارع النتوخيين راس بيروت - لبنان هاتف: ٨٦٣٢٩٠ ص.ب ١٣/٥٤٦٥ شوران

المكاتب: Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873 E.Mail:proxima.ltd@easynet.co.uk

العلاقات العامة: مدير الانتاج: عماد الفرزلي كمال فرح الله

التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER

مدير التحرير: الطوان شكرالله حيدر

الميزان AL-MIZAN ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738